

الرُّدُودُ العِلْمِيَّةُ عَلَى الدُّكْتُور أُسَامَة بِن عَطَايَا العُتَيْبِي

كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

الرُّدُودُ العِلْمِيَّة عَلَى الدُّكْتُور أُسَامَة بِن عَطَايَا العُتَيْبِي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

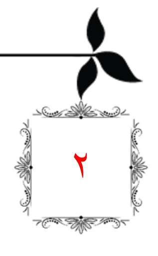
مختصر المؤاخذات على أسامة بن عطايا

١ – دعوى الإجماع على كفر تارك العمل وأنَّ المخالف يقول بقول المرجئة أو كلامه فيه نوع إرجاء، مع رد الاحتجاج بأحاديث الشفاعة وحديث البطاقة.

٢– يدَّعي أنه (عالم راسخ) وصرَّح بذلك، وأنَّ له الحق أن يتكلَّم في النوازل الكبار ومزاحمة العلماء الكبار في الفتيا، بل يعتقد أنه على دراية واسعة في بعض الوقائع والأحداث وخاصة أحداث ليبيا مما يجب تقديم كلامه على كلام العلماء الكبار، ويتهم العلماء بـ (عدم معرفة الواقع) ولهذا يرد كلامهم وأحكامهم ويرى حرمة الأخذ به.

٣– الطعن في العلماء الكبار كالشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله تصريحاً وتلميحاً في مجالسه الخاصة والعامة بأنهم أصبحوا ألعوبة بيد المحيطين بهم، ويحاول جاهداً صرف الشباب السلفي عنهم، وخاصة بحساباته التي يكتب فيها بأسماء مستعارة لتأدية هذا الغرض.





٤- تبديع كل من يخالفه أو يأخذ بكلام العلماء فيه بأنه حدادي أو خارجي وأحياناً يتهمه في دينه وأنه يعمل في الموساد اليهودي أو المخابرات القطرية وأحياناً بأنه فاسق أو منافق أو كذاب أثيم أو مجرم بغيض أو جاهل وغير ذلك من الأوصاف التي لا تخلو مقالاته وكتاباته منها.

٥- تفريق السلفيين وإثارة الفتن بينهم والتدخل فيما لا يعنيه من أحوال السلفيين في مختلف البلدان.

٦- مخالفة المنهج السلفي في بعض الأصول المحدثة والقواعد الفاسدة ككلامه في (الجرح المفسر) و(خبر الثقة وحكم الثقة) و(أحكام علماء الجرح والتعديل اجتهادية) و(عدم الإلزام بجرح العلماء القائم على الأدلة الواضحة).

٧- الدفاع عن بعض المجروحين لمجرد التشغيب على أحكام العلماء الكبار فيهم، ويستغل الخلافات القائمة بين السلفيين للانتصار لنفسه.

٨- التعامل بسرية وحزبية مع بعض الشباب المتعاطف معه الذين يجهلون حاله ويتكلَّم معهم في السر والخفاء بما لا يظهره في العلن والعام.

٩- يجرِّح ويعدِّل بحسب هوى نفسه، فكل من يسكت عنه أو يقف معه أو لا يقبل الكلام فيه أو ينصح به يصبح عنده مزكَّى ويرفع شأنه، وكل من يخالفه أو يرد عليه أو يأخذ بكلام العلماء فيه القائم على الأدلة الواضحة يحذِّر منه ويصفه بأقبح الأوصاف والألقاب، بل يبدِّعه في غالب الأحيان.



١٠- ثبت عليه الكذب والجهل والتناقض والتعالم والغرور والطيش والخفة والعجلة والمكر والخديعة والخيانة.

هذه شهادة فهل من مدَّكر؟

قال الكاتب أبو عبد الرحمن بن سعيد القاهري في مقال له بعنوان [هل الشيخ أسامة بن عطايا العتيبي يؤيد ما عليه أصحاب منتديات دعوة الحق الخلفية؟!!]:

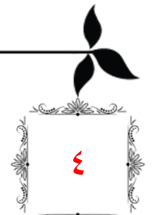
((فهناك سؤال يطرح نفسه؛ وقد شغل بعض الناس وقتًا من الزمن!!؛ وهو: هل الأخ الشيخ أسامة عطايا سدده الله ووفقه لكل خير وأعانه يؤيد ما عليه أصحاب منتديات دعوة الحق الخلفية؛ ولا سيما وأنه كان مشرفًا معهم يومًا من الأيام!، وواحدًا ممن كان يتكلم بلسان القوم؛ كما ظهر لكثير -وليس كذلك طبعًا- وتُرى كتاباته في منتداهم هنا وهناك؟

الجواب بحول الملك الوهاب:

الشيخ أسامة العطايا ما دخل في هذا المنتدى كما أخبرني هو بنفسه سدده الله إلا لأجل الأخذ على أيدي هؤلاء حتى لا يتفاقم شرهم!؛ الذي نال من كثير من أهل السُنة في عصرنا هنا وهناك.

ففي بداية الأمر لما كنتُ مشرفًا في منتديات مصر السلفية ثم الآفاق والمغرب الأقصى قديمًا؛ كانت للشيخ مراسلات مع بعضهم؛ أعني: مع بعض





المشرفين وقتئذ كالأخ الزاكوري أصلحه الله!!!؛ الذي كنتُ أتدين بحبه وقربه والثناء عليه!!؛ ولكن كما قيل: تأتي الرياح بما لا يشتهي الملاح؛ وكان من عادة المشرفين أنهم ينشرون كل جديد، ويتعرضون لنشر بعض هذه المراسلات في منبر المشرفين كما هو معهود ومعلوم في كثير من المنتديات؛ وذلك من باب الإحاطة بما يجري على الساحة من مستجدات.

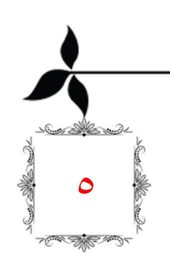
ثم لما تفاقم أمر القوم ولا سيما بعد أن حوَّلوا منتديات المغرب الأقصى إلى منتديات دعوة الحق زعموا!!؛ بدأ شرهم يزيد وحربهم المستعرة على الكثير من السلفيين دون مراعاة المفاسد والمصالح والنظر في عواقب الأمور ومآلاتها؛ ودون تروٍ منهم، لأنه لا كبير يوجههم، ويغلب على كثير منهم صغر السن؛ حتى الذين يشيخونهم!!؛ ومعلوم أنَّ صغر السن مظنة التسرع واللغط وسوء القول والخطل.

الشاهد؛ بدأ الأخ الكبير أسامة العطايا يدخل بينهم للحد من تطرفهم [وإلحادهم = ميلهم] الظاهر والملاحظ؛ والذي عرفه القاصي والداني والكبير والصغير؛ وكما أخبرني هو سدده الله في اتصال كان بيننا، لَّما قلتُ له:

كيف تنحاز لهذه الثلة وتدافع عنهم وتشرف في منتدى فلان؟!

فأجابني: أنه لا ينحاز لهم أبدًا!، وأنهم عندهم غلو!!، وأنه إنما دخل بينهم ليحدَّ من هذا الغلو، وأخبرني أنَّ كبيرهم خاوٍ على عرشه من جهة التأصيل العلمي!!؛ قائلاً لي: ضعيف من جهة التأصيل العلمي.





الشاهد: أنَّ الشيخ في هذه الفترة نُوصح من كثير من طلبة العلم وأهله بأن يبتعد عن هؤلاء المرضى؛ ولكنه كان يفضِّل الوجود معهم من باب مناصحتهم والأخذ على أيديهم!!!.

لكن قدَّر الله عز وجل أن يهدي الشيخ أسامة لسؤال بعض أهل العلم الكبار عن بقائه مع مثل هذه الشرذمة المنحرفة؛ فَوُفِّقَ لسؤال الشيخ العلاَّمة المحدِّث ربيع بن هادي عمير المدخلي حفظه الله.

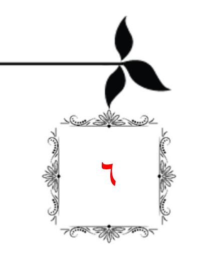
فطلب الشيخ ربيع حفظه الله نموذج من هذا المنتدى ينظر فيه، فأجابه الشيخ أسامة عطايا لهذا المطلب على الفور؛ ونظر الشيخ للمنتدى نظرة تفحص، ثم قال للشيخ أسامة:

اترك هذا المنتدى فورًا يا ولدي!!، فإنَّ القائمين عليه عندهم غلو!، ويشابهون الحدادية بأفعالهم؛ إنْ لم يكونوا حدادية!!

فالتزم الأخ الشيخ أسامة جزاه الله خيرًا لنصيحة الشيخ الوالد ربيع بن هادي حفظه الله، وترك الإشراف، مطالبًا إيّاهم أن يزيلوه عن الإشراف، لأنَّ له مشاغل لا يستطيع في ظلها البقاء معهم في الإشراف!!!؛ فلبُّوا طلب الشيخ لكن بعد عناء كبير؛ حتى إنَّ بعضهم أراد أن يتوصَّل بصورة أو بأخرى عن السبب الرئيس عن هذا الطلب من الشيخ، ولكنه حار جواباً!!.

ثم طلب منهم الشيخ بعد ذلك حذف عضويته نهائيًا من منتداهم!؛ وكرر لهم النداء كرات ومرات؛ حتى علمت من جهات موثوق فيها أنهم إنْ لم





يستجيبوا للشيخ فسوف يحذِّر منهم!!!، وقد استجابوا لنداء الشيخ لكن بعد كبير عناء مع القوم؛ وكان عليهم أن يفهموا فالحر تكفيه الإشارة!؛ ولكن ما لميت من جرح إيلام!.

الشاهد أنَّ الشيخ ترك الإشراف معهم؛ حتى علمت أنه في بعض جلساته الخاصة يحذِّر من مسلكهم الذين هم عليه، وأنهم بهذا المسلك يشابهون الحدادية!!، وَلَمَزَهُم (!!) في بعض ردوده الصوتية المنشورة على الشبكة؛ كما في دفاعه عن العلاَّمة الألباني رحمه الله، وذبه عن أخيه الشيخ علي رضا حفظه الله)).

أقول [رائد آل طاهر]:

عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا يمنعنَّ رجلاً هيبة الناس أن يقول بحق إذا علمه أو شهده أو سمعه)).

وفي زيادة: ((فإنه لا يقرب من أجل، ولا يباعد من رزق، أو يقول بحق، أو يذكر بعظيم)).

قال أبو سعيد: وددت أني لم أكن سمعته!!.

وقال أبو نضرة: وددت أني لم أكن سمعته!!.

قلتُ: فصَّل الشيخ الألباني رحمه الله تعالى تخريج هذا الحديث (رقم ١٦٨) في [السلسلة الصحيحة ١/ ٢٧١] ثم قال بعده:

((وفي الحديث: النهي المؤكد عن كتمان الحق خوفاً من الناس، أو طمعاً في المعاش.

فكل من كتمه مخافة إيذائهم إياه بنوع من أنواع الإيذاء كالضرب والشتم، وقطع الرزق، أو مخافة عدم احترامهم إياه، ونحو ذلك، فهو داخل في النهي، ومخالف للنبي صلى الله عليه وسلم.

وإذا كان هذا حال من يكتم الحق وهو يعلمه؛ فكيف يكون حال مَنْ لا يكتفي بذلك، بل يشهد بالباطل على المسلمين الأبرياء، ويتهمهم في دينهم وعقيدتهم مسايرة منه للرعاع، أو مخافة أن يتهموه هو أيضاً بالباطل إذا لم يسايرهم على ضلالهم واتهامهم؟!.

فاللهم ثبتنا على الحق، وإذا أردتَ بعبادك فتنة فاقبضنا إليك غير مفتونين)).

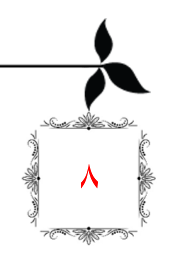
اللهم آمين.

أول الخفايا والبلايا في كشف حال أسامة بن عطايا

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فقد اطلعتُ على مقال بعنوان [التحذير من بعض تخاليط وافتراءات رائد آل طاهر] للفتَّان أسامة بن عطايا منشور في منتدياته [منابر النور]، وأعرضتُ





عنه أولاً متذكراً مقولة "الضرب بالميت حرام"، و"المجروح لا يعتبر جرحه"، لكن بعد مراسلات بعض الإخوة وطلبهم مني التعليق عليه ولو من رأس القلم، قررتُ التعليق على مقاله هذا، وسأقف معه عشر وقفات علمية موجزة بتوفيق الله ومعونته:

الأولى: قول ابن عطايا: ((رائد آل طاهر العراقي صار مشاغباً فتاناً، يخالف توجيهات العلماء الأكابر، ويسابق العلماء، ويؤصل تأصيلات مخالفة لمنهج السلف وأحدث أموراً مخالفة لما عليه العلماء)).

"المشاغب الفتَّان" من أكثر الأوصاف الملاصقة لابن عطايا بشهادة كبار العلماء والمشايخ وطلبة العلم في مختلف البلدان!.

فأسامة بن عطايا قد لا تجد بلداً من البلاد الإسلامية وغير الإسلامية إلا وفيه فتنة بسبب تشغيبات ابن عطايا؛ حتى وصل الأمر إلى سفك الدماء بسبب تحريضاته وتدخلاته في ليبيا!.

وكم مرة نصحه العلماء الكبار بعدم التدخل في فتنة ليبيا، لكنه لا يلتفت إليهم لأنه يعد نفسه أعلم منهم بهذه النازلة!، وهو يعد نفسه من كبار العلماء الراسخين ولا يقبل دون هذه المرتبة أبداً!!، وقد ناصحته وناقشته في بيته وعبر الجوال وعبر وسائل التواصل والمواقع أكثر من مرة، فرأيته متعالماً مغروراً لا ينظر لأحد من كبار العلماء يتصور حال ليبيا كما يتصوره هو!.

وكان أول من تكلَّم في فتنة ليبيا مسابقاً العلماء معرضاً عن توجيهاتهم.



فمن الفتَّان المشاغب؟!

ومن الذي يسابق العلماء ويخالف توجيهاتهم؟!

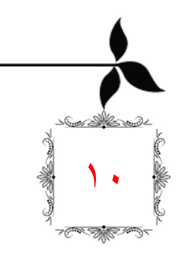
ثم هل "الفتَّان" عند ابن عطايا جرحٌ مفسَّر، بل هل يعده هو جرحاً أصلاً؟!!

وأين أدلة هذا الجرح في "رائد آل طاهر" وأسبابه ليكون مفسَّراً؛ على طريقة ابن عطايا ومن معه؟!

أم أنَّ "الفتَّان" جرحٌ مفسَّرٌ إن صدر من "أسامة بن عطايا" العالم الراسخ!، بينما لا يعدُّ جرحاً مفسَّراً إن صدر من "العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله"؟!

أما (التأصيلات المخالفة) و(الأمور المحدثة)، فالذي أعرفه من زمن طويل أنَّ أسامة بن عطايا لا يتكلَّم في المسائل العلمية عن رسوخ وثبات، بل هو يضطرب ويتلون ويتلاعب بين الحين والآخر، وعلى سبيل المثال لا الحصر: مسألة "تارك عمل الجوارح"، التي يخفي قوله الذي يتبناه فيها حتى حين!، وقد صرَّح لي في بعض مناقشاتي معه أنه يخالف الشيخ ربيع حفظه الله في مقالاته الأثرية ضد غلاة الحدادية، وقد رددتُ عليه في هذه المسألة أكثر من مرة، وعلَّقتُ على مقالاته في عدة مسائل، ولكنه يتلاعب بدينه ويتقلَّب كما سأُبيِّن ذلك لاحقاً إن شاء الله.





الثانية: قال ابن عطايا ذاكراً الأصول التي خالفتُ فيها المنهج السلفي والأمور المحدثات التي خالفتُ فيها العلماء على حدِّ زعمه: ((منها: اعتباره أن تعدد الشبكات السلفية في الإنترنت منكرة لكونها مثل تعدد الجمعيات!!)).

وهذا اختصار مخل لكلامي، ولو نقله بسياقه ونصه لانكشف تحريفه وكذبه!.

فكلامي في تصوير واقع المنتديات والمواقع، وما حصل فيها من تحزب وتعصب وتفرق وفتن وتصدر غير المؤهلين وانحراف عن الغاية من إنشائها وضياع للجهود والأوقات، وهذا الواقع ما له من دافع، وهو الغالب، والحكم للغالب لا للنادر، فتعدد هذه المنتديات بهذه الصورة أمر منكر.

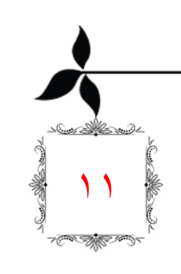
ونصُّ كلامي كما في مقالي [واقع بعض المنتديات والمواقع السلفية... آلام وآمال] هو:

((إنَّ واقع المنتديات والمواقع الإسلامية بعامة والتي تنتسب إلى المنهج السلفي بخاصة تعاني من علل وخلل؛ من ذلك:

١- كثرة فتح المنتديات والمواقع:

وهذه ظاهرة سيئة؛ حيث أصبح اليوم كل مَنْ هبَّ ودبَّ يفتح موقعاً أو منتديات، حتى فرَّقوا السلفيين بين المواقع، وصار كل واحد منهم يريد أن يجمع في منتداه أو موقعه الذي أنشأه طلبة العلم المتميزين في الكتابة، ليصبح منتداه هو الأحسن وهو الأول على باقي المنتديات.





ولا شك أنَّ هذا الأمر من التفرق المذموم، ويضعف الكلمة ويوهن القوى ويضيع الجهود والأوقات، وقد يحصل ما بين هذه المنتديات نزاع وجدال وتنابز بالألقاب فيشمت بهم الأعداء ويسخر منهم المخالفون، ويستغلون ذلك في الطعن بالدعوة السلفية وعلمائها ومشايخها.

فكان الأحكم أن يتفق أهل المنتديات في الكتابة في منتدى واحد، وأن يلتزم السلفيون بذلك، ويعرضوا عن باقي المنتديات، أو على الأقل تحديد وتقليص تلك المنتديات، ومنع الازدياد فيها.

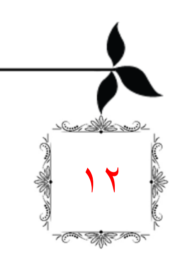
ولعلَّ الذي جعل البعض يسارع إلى فتح منتدى خاص به هو:

٢- تصدر ضعاف العلم والدين في مناصب الإشراف والرقابة:

وهذه مشكلة كبيرة؛ لا أدري كيف يسمح بعض طلبة العلم لضعاف العلم وضعاف الدين أن يرتقوا منصب الإشراف أو منصب الرقابة في منتداهم، فيتحكم هؤلاء في طلبة العلم وكتَّاب المنتدى بحذف المقالات أو غلقها أو منعهم من الكتابة أو يثبتوا مقالات مَنْ شاءوا بحسب أهوائهم أو أغراضهم الشخصية أو أمراضهم النفسية!، أو يتكلَّموا على طلبة العلم بمنطق المتعالي المستكبر!!.

فلما رأى بعض طلبة العلم تسلّط هؤلاء على تلك المنتديات والمواقع اعتزلوها وفتحوا لهم منتدى خاص بهم، والعجيب أنهم وقعوا في نفس





الخلل!!، حيث جعلوا ضعاف العلم والدين في مناصب الإشراف وصاروا يفعلون ما كانوا ينكرونه!، والله المستعان.

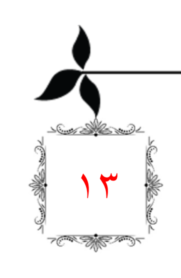
وكان ينبغي على الجميع أن يختاروا أناساً لهم أهلية في العلم ولهم دين وورع، ومن أهل العدل والصدق، فيجعلونهم في مثل هذه المناصب والمسؤوليات.

٣- الولاء الحزبي للمشرف العام:

بعض المنتديات حالها كحال بعض الأحزاب أو الجمعيات الحزبية!؛ حيث نراها ترتبط مع مشرفها العام وكادر الإشراف والمراقبة ارتباطاً حزبياً!، فيفعلون ما يوافقونهم ويعرضون عما يكرهونه!، ويحبون ويعظمون مَنْ يحبونهم ويعظمونهم!، ويبغضون وينتقصون مَنْ يبغضونهم وينتقصونهم!، ويحاولون التقرب إلى المشرف العام وإرضاءه بكل الطرق الممكنة ولو كان على حساب الحق والعدل!، وينتصرون للمشرف العام ويدافعون عنه وكأنه عالم راسخ وليس مجرد طالب علم لا يُستبعد غلطه!!، بل لا يقبل أحدهم أن يُنتقد هذا المشرف، بينما نراه يتقبَّل نقد العلماء والرد عليهم!. والواجب أن يكون ولاء المسلم للحق وأهله دون النظر إلى الشخص وعينه)).

وإنْ كان يقصد ابن عطايا مقالي الذي افتتحتُ فيه مدونتي "مدونة التصفية والتربية" فليرجع إليه القارئ المنصف ليعلم كيف حرَّف ابن عطايا كلامي!، ولولا خشية الإطالة لنقلتُه هنا، وهو على هذا الرابط:





الثالثة: قول ابن عطايا: ((ومن أصوله الفاسدة: أنَّ المجروح لا يقبل جرحه -هكذا مطلقاً- دون قيد ولا تفصيل، وهذا مخالف لمنهج السلف، فليس كل جرح مؤثر في قبول الأخبار)).

كتبتُ مقالاً موجزاً في هذه المسألة بعنوان [إلزام المنصوح بعدم اعتبار تجريح المجروح]، قلتُ في أوله: ((فالمجروح هو الذي جُرِحَ جرحاً مفسَّراً من قبل علماء الجرح والتعديل؛ ولو من عالم واحد عارف بأسباب الجرح، وهذا المجروح لا يُعتمد جرحُه إذا انفرد فضلاً إذا خالف تعديل العلماء الثقات)).

فكلامي عن (المجروح) عند أهل الشأن لا عن (مَنْ جُرِحَ جرحاً يسيراً)!، هذه واحدة.

وكلامي عن (تفرد) المجروح بجرح العدل؛ فضلاً أن (يخالف الثقات) في تعديله!، وهذه الثانية.

وقلتُ في آخر مقالي: ((الأصل عدم اعتماد تجريح المجروح، لكن من ضُعِّفَ ضعفاً يسيراً غير مُعِلٍّ من جانب ضبطه أو شيء مما يؤخذ عليه وهو يسير غير شديد: يُعتمد جرحه لغيره إنْ كان إماماً من أئمة هذا الشأن وخلا المجروح من توثيق إمام معتبر، وقد يُستأنس بذكر جرحه إن كان دون ذلك)).

فيا ابن عطايا؛ أليست هذه (قيوداً) و(تفصيلاً)؟!



فلماذا تضيف من كيسك كلمة (مطلقاً دون قيد ولا تفصيل)؟!

أليست هذه كذبة؟!

وأنا نقلتُ في مقالي مع وجازته الأدلة والنقول العلمية على هذه المسألة.

من ذلك قول ابن حبَّان رحمه الله: "ومن أمحل المحال: أن يُجرح العدل بكلام المجروح"، وهذا تأصيل عام.

وقول ابن حجر رحمه الله: "وكذا يَنْبَغي أَنْ لا يُقْبَلَ الجَرْحُ والتَّعْديلُ إِلاَّ مِن عدلٍ مُتَيَقِّظٍ"، وهذا أصل عام.

لكنَّ ابن عطايا تجاهل هذا كلَّه وزعم في مقاله هذا أني لا أستثني حالة من الحالات!، وأني أطلقتُ القول بلا قيد ولا تفصيل!، وهذه من كذباته.

وقول ابن عطايا: "فليس كلُّ جرحٍ مؤثر [كذا، والصحيح: مؤثراً] في قبول الأخبار".

إذا كان ابن عطايا يقرر أنَّ الجرح من باب الأخبار، فمعلوم أنَّ الأخبار لا تقبل إلا من عدل لا من مجروح، فتأمَّل.

ثم خلافي معه ليس في (هل كل جرح مؤثر أم لا؟) وإنما (هل يعتمد جرح المجروح للعدل أم لا؟)، والمقصود حتماً (الجرح المؤثر)، أما الجرح غير المؤثر فلا عبرة به كما هو معلوم، فلماذا يحاول ابن عطايا توجيه الخلاف في غير موضوعه؟!

الرابعة: قول ابن عطايا: ((ومن تأصيلاته الفاسدة: أنه يجعل بعض عبارات الجرح المجمل جرحاً مفسراً مثل كلمة "مبطل")).

يعني إذا قال عارف بأسباب الجرح والتعديل عن رجل أنه "مبطل"، يُعدُّ هذا عند ابن عطايا من "الجرح المجمل"!.

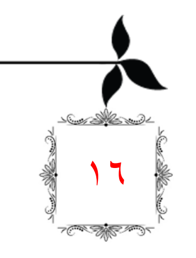
وإذا كانت كلمة "باطل" مجملة تحتاج إلى تفسير!، فأيُّ كلمة عند هذا المتعالم تعدُّ مفسرة؟!!

إذا قال عالم من علماء السلفية في داعية من دعاة الضلالة: "فلان مبطل"، فهل يُقال له: كلامك محتمل وجرحك مجمل!!، ولا نفهم مرادك وقصدك!!، ولا نعرف معنى "مبطل"!!.

مشكلة ابن عطايا ومن كان في مضماره ممن يشغِّبون حول (الجرح المفسَّر) في الآونة الأخيرة لا يفهمون أنَّ (تفسير الجرح وأسبابه) يختلف عن (أدلة الجرح)، ولهذا يعدون كلَّ جرح ولو صدر من عالم عارف بهذه الشأن في (المعدَّل أو المشتهر بالسلفية أو من كان عنده تزكيات قديمة) -على حدِّ وصفهم- جرحاً مجملاً حتى يُقيم الأدلة عليه!، بل إنهم جعلوا جرح الرجل بالكذب (كذَّاب) من الجرح المجمل!!، لماذا؟ قالوا: لأنَّ الجارح ما أقام عليه الأدلة!، وهذا خلط كبير يدلُّ على جهل فاضح من قبل هؤلاء.

فتفسير الجرح معناه: أنَّ الكلام واضح لا يحتاج إلى بيان في معرفة معناه، وأسباب الجرح عشرة ذكرها الحافظ ابن حجر رحمه الله في "نزهة النظر"





كالكذب ومتهم بالكذب وفاحش الغلط والبدعة والفسق... ونحو ذلك من الجروح المسقطة للثقة، وأما الأدلة فهي أدلة الكتاب والسنة والإجماع وآثار السلف الصالح التي تبيِّن أنَّ هذا القول أو الفعل يعدُّ جرحاً معتبراً مؤثراً في الشرع، ويدخل في ذلك أيضاً: البراهين والحجج والوثائق والأخبار والشهادات التي يطالب الجارح العارف بإقامتها وإظهارها إذا عارضه معدِّل في هذا المجروح أو عند الحاجة إلى بيانها.

فلو قلنا مثلاً "فلان مجروح" لا تأخذ عنه العلم، هذا جرح مجمل يقبل من العارف بأسباب الجرح، لكن لو عارضه مثله ونفى الكذب عن المجروح أو سأله مستشكل عن سبب الجرح، كان الجارح مطالباً ببيان السبب الآن، فلو قال: هو كذَّاب، كان جرحه جرحاً مفسراً لأنه ذكر سبباً واضحاً في بيان وجهة الجرح وموضعه، فإن طولب بالدليل على هذا الجرح ذكر ما عنده من وثائق وحجج وبراهين وأخبار وشهادات (وهي المصادر المرئية والمسموعة والمكتوبة وأخبار الثقات عنه)، ولا يحتاج أن يذكر الدليل من الكتاب والسنة على أنَّ الكذب مذموم في الشرع وأنَّ من جُرِحَ به لا يؤخذ عنه العلم، فهذا أمر معلوم هنا.

وخلاف السلفيين مع فالح الحربي في كونه يفرِّق بين (الرواية) و(البدعة) في بيان أسباب الجرح، فهو يرى أنه لا يجوز مطالبة الجارح ببيان أسباب الجرح





وأدلته ولا بتفسير جرحه في باب البدعة والمناهج المخالفة، وأنَّ هذه المطالبة محصورة في باب الراوية فقط.

وابن عطايا ومن معه من المشغبين حول (الجرح المفسر) والمشككين به يحاولون تصوير العلماء والسلفيين الذين تكلّموا فيهم وهجروهم وحذَّروا منهم أو خالفوهم وردوا عليهم أنهم على طريقة فالح وغلاة الحدادية بالإلزام بالجرح المجمل وتحريم المطالبة بالتفسير وذكر الدليل، وهذا كذب صراح، والمسألة تحتاج إلى رد مفصل في بيان تشغيباتهم، والله المعين.

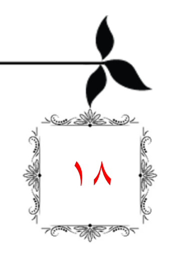
لكن إذا عرفنا ما تقدَّم، تبيَّن لنا أنَّ كلمة "مبطل" من الكلام الواضح أي يقول بالباطل أو يفعل الباطل أو هو على أصل باطل، نعم إذا طولب الجارح بهذا الوصف بذكر أسبابه عليه أن يقول مثلاً: مبطل لأنه يوافق أصلاً من أصول أهل البدعة أو يخالف أصلاً من أصول أهل السنة، وإذا طولب بالدليل فعليه أن يذكر الأدلة على أنَّ هذا أصلٌ باطل، وكذلك عليه أن يثبت هذا الجرح في المجروح بالمصادر الموثوقة المتقدمة.

والخلاصة:

أنَّ ابن عطايا حكم على (رائد آل طاهر) بأنه خالف الأصول السلفية وخالف كبار العلماء وتوجيهاتهم بهذه الثلاث:

١- إنكاره تعدد المواقع والمنتديات بهذه الصورة المظلمة.





٢- عدم اعتماده انفراد تجريح المجروح -الذي أثَّر فيه الجرح- في العدل.

٣- عده جرح الرجل بـ "مبطل" بأنه جرح مفسَّر.

ثم بنى ابن عطايا تحذيره من (رائد آل طاهر) لأجل هذه الأصول البدعية!!! وهذه المخالفة الظاهرة!!!.

فهل هذه تعدُّ من مخالفة الأصول السلفية؟!!

طيب... أين غَيرة ابن عطايا وهو يرى مخالفات (محمد الإمام) و(محمود الرضواني) وقد أنكرها عامة أهل السنة؟! وهو يكمم الأفواه عن الكلام فيهما والتحذير منهما ويخذِّل السلفيين عنهما!.

أين الانتصار للحق وهو يرى طوام أبي عبد الحق أنكرها حتى عوام السلفية في عموم البلدان؛ مع كونها منشورة وموثقة من كلامه بالصورة والصوت أو بالصوت أو بالكتابة من جواله وصفحته؟!

فإن قال: لا أتقدَّم بين يدي العلماء في الكلام في هؤلاء!

فلماذا تتقدم يا ابن عطايا في الكلام والطعن والتحذير من السلفيين الناقدين لأمثال هؤلاء؟

هل أعراضنا حلال وأعراضهم حرام؟!

أم أنَّه الانتصار للنفس لأنَّ السلفيين يعرفون ابن عطايا وما عنده من خبايا وخفايا وينتقدونه ولا يسكتون على أخطائه فيحاول إسقاطهم بالكذب والتلبيس والتشغيب؟!





لو كان ابن عطايا حقاً قاصداً للحق منتصراً له لرد على أخطاء أولئك وبيَّن حالهم تحذيراً للناس من الاغترار بهم، لكنه الانتصار للنفس، والله حسيبه.

الخامسة: وأما قول ابن عطايا: ((فهذا الشاب لم يدرس على علماء، ولا تأصل في العلم، واغتر ببعض الردود التي كتبها والتي صوب له كثيراً من خطئه بعض طلبة العلم وبعض المشايخ)).

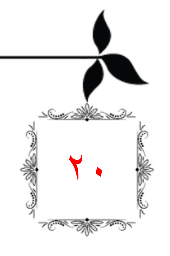
ونحن رأينا أمثالكم ممن يزعم أنه درس على علماء وتأصل في العلم أين كانت عاقبتهم؟! فلا خير في دراسة لا تثمر إلا الفتن والكذب والطيش والطعن بالعلماء همزاً في المجالس الخاصة ولمزاً في المجالس العامة!، ونعوذ بالله من علم يجعل حامله يعد نفسه من العلماء الراسخين وليس منهم بمفاوز!!.

آلآن يا ابن عطايا أصبحتُ عندك شاباً -والفارق بيني وبينك سنة واحدة على ما أذكر!- لم أدرس على علماء ولا تأصلتُ في العلم؟!

وقد سُئلتَ عني قبل أن يظهر أمرك ويتكلَّم فيك الشيخ عبيد الجابري حفظه الله السؤال الآتي: هل يؤخذ العلم من الشيخ رائد آل طاهر؟

فكان جوابك: ((الأخ رائد آل طاهر من الإخوة طلاب العلم الفضلاء الذين يُستفاد منهم، وهو أخٌ فاضلٌ وشيخٌ متعلِّم، ويثق به جلُّ مشايخنا، وأنا أثق به)).





وهذا رابطه:

https://www.youtube.com/watch?v=pHh_9RBeI5E

فهل كذبتَ يا ابن عطايا في الأولى أم في الثانية؟!

وإذا كنتُ في ردودي أرجع إلى المشايخ وطلبة العلم، وأقبل تصويبهم لي وأرجع عن خطئي كما وصفتني؛ فكيف تزعم أنَّ رائداً (يخالف توجيهات العلماء الأكابر ويسابق العلماء) و(كذلك هو متعالم مغرور)؟!

هل الذي يرجع إلى المشايخ وطلبة العلم ويأخذ بتوجيهاتهم يوصف بأنه متعالم مغرور ويسابق العلماء؟!

أم المتعالم المغرور الذي يعدُّ نفسه من العلماء الراسخين ويسابقهم في الكلام في نوازل كبار يعدُّ نفسه فيها الأفهم والأعلم، ويخوض في عدة فتن في بلدان مختلفة وأشخاص كثيرين ولا يلتفت إلى نصائح المشايخ وتوجيهاتهم في هذا كلِّه؟!

أم أصبحت يا ابن عطايا لا تدري ما يخرج من رأسك بسبب داء الجنون أو خفة العقل أو الطيش الذي أصابك من زمان، وشخَّصه فيك شيخنا العلامة عبيد الجابري حفظه الله ولكن لم تعالجه حتى هذه الساعة؟!

السادسة: قول ابن عطايا: ((وهو ممن خالف توجيهات العلماء في المشكلة بين المشايخ السلفيين، وأخذ في جانب الفتنة إشعالاً وتحريشاً)).

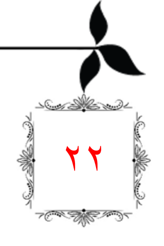
أنا كنتُ ساكتاً عنك -إلا في تعليقات يسيرة أو ردود متفرقة على تأصيلاتك الباطلة؛ تلميحاً لا تصريحاً- مع كوني من أعرف الناس بتقلباتك وجهالاتك وطعوناتك، وحتى بعد صدور بيانات شيخنا العلامة عبيد الجابري حفظه الله في بيان حالك سكتُّ عنك كثيراً، لكنك أبيتَ إلا أن تتحرش بي وتثير فتنة بيني وبينك ببعض الكلمات التي فيها إساءة بالأدب واستصغار في تعليقاتك الخالية من الحجة والبرهان على بعض مقالاتي، ولما عرفتُ أنَّ جميع مشايخنا لا يرضون على أفعالك وطيشك وما تحدثه من فتن هنا وهناك، ولا تغتر بسكوت بعضهم عنك، فسكوتهم رجاء أن تعود إلى رشدك أو من باب تقليل شرك لا من باب الرضى عن أفعالك ولا موافقتك، لكن هذا السكوت مع الأسف ما زادك إلا تمادياً في الباطل وإعراضاً عن قبول النصح، فلا تلومنَّ بعد هذا إلا نفسك.

وعلى فرض أني تكلَّمتُ فيك وحذَّرتُ منك ابتداء لا جزاء، فلي سلف في هذا وهو شيخنا العلامة عبيد الجابري حفظه الله، ومن أخذ بتوجيهه المبني على الواقع والوثائق فقد أخذ بتوجيه عالم كبير حجة في هذا الباب، فكيف تزعم أني خالفت توجيه العلماء؟!

أم أنَّ الشيخ عبيداً عندك لا يعدُّ عالماً يُرجع إلى توجيهاته في هذا الباب؟!

لماذا لا تصرِّح بما تدين به وما تقوله في مجالسك الخاصة وترتاح ويستراح منك؟!





السابعة: قال ابن عطايا: ((وهو كذلك خائن، فبعض الأمور التي كنت أتناقش معه فيها عبر الخاص ينقلها لبعض المشايخ للتحريش والفتنة)).

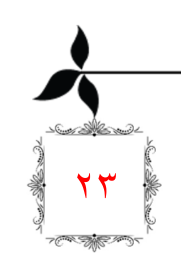
آه يا ابن عطايا يا من لا عهد له كما وصفه شيخنا العلامة عبيد الجابري حفظه الله.

أما تذكر الرسالة الخاصة حول الشيخ عبد الله الظفيري وفقه الله التي وصلتك عبر الجوال، وهرعتَ إلى شيخنا العلامة ربيع المدخلي حفظه الله وقرأتها عليه، ثم قرأتَ ردك عليه وأخفيتَ آخره عن الشيخ لئلا ينكره عليك، ثم زعمتَ أنَّ الشيخ أذن لك بنشره وذكرتَ المخفي معه!!، وقد أنكرتُ عليك هذا مع بعض الإخوة في سيارتك!.

فماذا يسمَّى هذا؟!

طيب... والمراسلات التي بيني وبينك التي كنتَ تعرض ما يفيدك منها فقط على جمع من الإخوة العراقيين للتشويه من صورتي وللتقليل من شأني، وهي رسائل خاصة أيضاً!!.

وأنا لم أرسل لأحد من المشايخ رسائلك الخاصة ولو فعلتُ في وقتها لانتهى أمرك وبان حالك بوضوح، وإنما أرسلتُ بعض الرسائل إلى أحد الإخوة العراقيين ممن ترسل له أنت دوماً رسائلك الخاصة معي!، وهذا الأخ هو اعترف في بيتك أنه أوصلها إلى الشيخ عبد الله البخاري لما قلتَ فيه: "عبد الله البخاري فرَّق الدعوة السلفية"!، وكم حاول معي بعض الإخوة أن أرسل له هذه

الرسائل فامتنعتُ، وحتى في عمرتي الأخيرة هذه بعد كلامك فيَّ وإخبارك لي أنك حدثتَ الشيخ ربيعاً حفظه الله عن خلافك معي حاولتُ أن أجمع أمري وأكلِّم الشيخ ربيعاً عن طعوناتك الصريحة في المشايخ، لكني سكتُّ وقلتُ: الشيخ ربيع يعرفه جيداً، ولم أعرض عليه إلا اضطرابك في مسألة "تارك العمل".

نعم أخرجتُ ملخص هذه المراسلات التي كانت بيني وبينك لما رأيتُك ظالماً في وصفك لي وتحذيرك مني.

فمن الخائن؟!

ومن المعتدي الظالم؟!

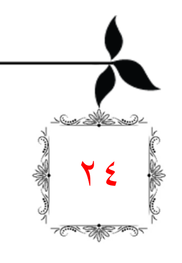
ملخص المراسلات بيني وبين ابن عطايا تدور حول:

١ - دعواه أنه من العلماء الراسخين.

٢- تشبيهه للشيخ عبيد الجابري بفالح الحربي في فتنته وتفريقه للسلفيين واستعمال الجرح المجمل وإرهاب السلفيين وأنَّ المشايخ لا يرضون طريقته.

٣- حكمه على الشيخ عبد الله البخاري أنه فرَّق السلفيين، وأنَّ ابن عطايا أخطأ في نصح السلفيين بالالتفاف حوله.





الثامنة: قول ابن عطايا: ((وأما قضية أبي عبد الحق فهذه قضية قديمة وليست جديدة، ومتجددة، وموضوعه عند أهل العلم، ولا أتدخل فيها لكونها موجودة عند العلماء، وتناقشت مع بعض المشايخ فيها قبل نحو سنة، وطلب السكوت وردها لأهل العلم)).

إذا كنتَ يا ابن عطايا لا تتدخل فيها فلماذا وصفت الأخ سيروان في تغريدة لك: بأنه ((من المشتغلين بالفتن هذه الأيام مع جهله وتعالمه، ويجب الحذر منه لكثرة كذبه وتلبيسه على السلفيين))، وفي مراسلة مع أحد متعصبة أبي عبد الحق وأذنتَ له بالنشر!: ((سيروان الأشقر صاحب فتن وأكاذيب ويسعى للفرقة بين السلفيين ولا يحترم المشايخ السلفيين ويتخذ موضوع أبي عبد الحق ذريعة للفتنة))، ووصفتني في هذه المراسلة نفسها: ((رائد كانت له كتابات جيدة وحصلت بينه وبين بعض العراقيين فتنة، وساعدتُه في تجاوزها، ثم انتكس وصار يخوض في الفتنة ويخالف توجيهات العلماء ويؤصل تأصيلات جديدة، رائد من رؤوس الفتنة الآن))، وكتبتَ مقالاً في التحذير مني في منابرك بعنوان [التحذير من بعض تخاليط وافتراءات رائد آل طاهر]؟!

ولماذا تقول في مراسلة لك لأحد الإخوة: ((موضوع أبي عبد الحق عند أهل العلم، ولا نقبل فيه نقول الكذابين وخصومه))، وفي مراسلة أخرى مع أحد متعصبة أبي عبد الحق: ((لا نعلم للشيخ عبيد كلاماً جديداً من مصدر

موثوق، فكل مصادرهم مشبوهة، والعبرة بالدليل كما هو عليه منهج السلف،))، وقلتَ في تغريدة: ((ولا يحل للمتعالمين الخوض فيه)).

ولما نقل لك أحد الإخوة كلام الشيخ عبيد حفظه الله في أبي عبد الحق قلتَ في تغريدة لك: ((لم نسمع هذا بصوت الشيخ عبيد ولا رأيناه مكتوباً، وإنما هو من نقل خصومه، ثم العبرة بالدليل عند أهل السنة!)).

والكل يعلم أنَّ الذي يرد أخطاء أبي عبد الحق هذه الأيام ويكشف بلاياه: هو الأخ سيروان ورائد!.

فهل صنيعك هذا لا يعدُّ تدخلاً في قضية أبي عبد الحق؟!

وردك لكلام الشيخ عبيد فيه -إن صح عندك!- ألا يعدُّ تدخلاً أيضاً؟!

والطعن في أخبار الثقات الذين سمعوا الكلام من الشيخ عبيد حفظه الله وطالبهم بنشره؛ ألا يعدُّ تدخلاً؟!

ماذا ستفعل يا ابن عطايا عندما تسمع الصوتية بنفسك؟!

لكنَّك حقاً كذَّاب ولعَّاب.

وإذا كنتَ كما تصوِّر نفسك كذباً لا تتدخل في قضية أبي عبد الحق مع ظهور مخالفاته الواضحة ونصائح العلماء المتكررة وإصراره على الباطل وتماديه فيه وإذن المشايخ لنا بالرد عليه؛ فلماذا تتدخل في الطعن في خصوم أبي عبد الحق وتحذِّر منهم؟!

أليس هذا تناقضاً يدل على أنَّ في النفس شيئاً؟





أم أنك تريد أن تضم أبا عبد الحق إلى صفِّكم الجديد بمثل هذا، كما حاولتَ معي في تلك الفتنة مراراً ورفضتُ وأنكرتُ عليك؟!

يا ابن عطايا اعلم جيداً لستَ ممن يطلب الحق، وإنما غايتك تكتيل كل من تكلَّم فيه الشيخ عبيد حفظه الله للمواجهة المستقبلية ضده!، خبتَ وخسرتَ، تب إلى الله وكف عن هذه الألاعيب، فأمرك -ولله الحمد- مكشوف عند العلماء والسلفيين، وأنت هالك فلا تنفعك هذه الحيل.

التاسعة: قول ابن عطايا: ((وأما الرد العلمي على رائد أو على أبي عبدالحق أو على أسامة أو عبدالله أو عبد الرحمن كبر في العلم أو صغر؛ فما دام أنه بالدليل وبالحق: فهذا لا إنكار فيه)).

إذاً لماذا تُنكر علينا ولا تُنكر عليهم؟!

هل ردودهم علمية وردودنا ليست كذلك؟!

أم ردودك هذه علمية؟!!

الحمد لله قرأ ردي [التعليق المتين على جواب أبي عبد الحق الكردي حول زياراته إلى مقرات الحزبيين] شيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله وأعطاه إلى أبي عبد الحق يداً بيد، فماذا تقول بهذا؟!

وقرأتُ [مجموع المواخذات على أبي عبد الحق الكردي فيما وقع فيه من أخطاء ومخالفات] على شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله في ثلاث ساعات تقريباً، وطلب مني رداً مفصلاً على هذه ونشره.

فلماذا تتدخل أنت أصلاً؟!

ولماذا تنكر علينا الرد على المخطئ المتمادي في الخطأ؟!

اعرف قدر نفسك يا ابن عطايا، واسكت، فكلامك لا عبرة له عند السلفين وليس له وزن.

العاشرة: قول ابن عطايا: ((وأما سيروان الأشقر ومن معه من أهل الفتن والتشغيب والكذب والتحريش: فهؤلاء ليسوا طلبة علم، ولا هم ممن يرجع لهم في هذه الأمور بل هم طلبة صغار ضعفاء في العلم والأدب، وعندهم غرور وفتن عجيبة وشوهوا الدعوة السلفية هم ومن على شاكلتهم)).

وأبو عبد الحق وعصابته؟!! عندهم علم وأدب وصدق وتواضع ويسعون إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف ويبتعدون عن الفتن والتشغيب والتحريش!!!.

أهكذا يا ابن عطايا؟!!

الشيخ ربيع حفظه الله ينصح أبا عبد الحق أن يتق الله في إخوانه السلفيين الذين صرح بتبديعهم والتحذير منهم بدون ذكر الأسباب!، وطالبه بالتعاون مع

طلبة العلم منهم، وطالبه أن يعلِّم طلابه التواضع وترك التعصب، وابن عطايا يقلب الأمر، فيذم المظلوم والمعتدى عليه ويحذِّر منهم علناً، ويسكت عن الظالم ومتعصبته ويجادل عنهم لغاية في نفسه معلومة!.

حقاً الإنصاف عزيز.

فهذه عشرة كاملة، وأما كلامه الأخير فهو تكرار كما صرَّح به، فلا حاجة إلى إعادة تعقبه.

والله الموفَّق.

الجمعة ١١ جمادى الآخرة لعام ١٤٣٨ هـ

كشف الغبار عما ذكره ابن عطايا من أجوبة باختصار

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فلا زلتُ أردُّ على مقالات ابن عطايا بعلم وبرهان وأذكر كلامه من مقالاته موثقة وأردُّ عليه فقرة فقرة بالتفصيل والبيان فلا يملك في مواجهة هذه المقالات إلا التكذيب المجرد والبهتان ولا يرد على كلِّ ما ذكرتُه إلا باختصار من طرف البنان!، وقد أطلعني أحد الإخوة على جوابه المعنون بـ [كشف كذبات رائد الجديدة في مقاله الجديد باختصار] فتعجبتُ من شدة كذبه وكثرة تكذيبه بلا توثيق ولا تبيان، ودونكم أيها المنصفون البيان:




١- قوله: ((فهل فتواي كانت حول الفتنة، أو فتاوى العلماء في ليبيا كانت حول الفتنة بين السلفيين؟!!)).

أقول:

فلينظر القارئ إلى أول كلام ابن عطايا -باعترافه بنفسه!- في نازلة ليبيا في مقاله [النازلة الليبية توضيح لها وبيان حقيقتها باختصار] المنشور في منابره، وفيه إقراره أنَّ الحكومة ضعيفة وأنها منقسمة وأنَّ الجيش منقسم ويدعوهم فيه إلى الالتفاف حول حفتر!، والمقال على هذا الرابط:

http://m-noor.com/showpost.php?p=38223&postcount=2

وليحكم القارئ من الكاذب؟

٢- قال ابن عطايا: ((وفتوى شيخنا الشيخ محمد بن ربيع المدخلي كانت قبل "الفتنة بين السلفيين لما انقسمت ليبيا إلى حكومتين"!! حسب تعبيرك الغبي!)).

أقول:

فليرجع القارئ المنصف مرة أخرى لكن إلى مقال بعنوان [الجامع لما ورد من كلام العلماء في الأحداث الليبية] المنشور في شبكة البينة، ولينظر هل كلام الشيخ محمد بن ربيع قبل أن يخرج حفتر على الحكومة أم بعده؟

وفي هذا المقال يقول الشيخ محمد بن ربيع: ((يا مشايخ رعاكم الله: ليس في ليبيا حاكم بالمعنى الشرعي ولا السياسي، ليبيا الآن بلا حاكم له بيعة أو حاكم

متغلب يبسط الأمن في الدولة، ليبيا الآن كغنم بلا راع أو طلاب فصل بلا أستاذ، هل يخفاكم هذا الوضع؟ بالله أسألكم ما اسم حاكم ليبيا؟ بلغت المليشيات ١٣٠٠ كلها إخوانية وتكفيريون تابعون للقاعدة، ويقتلون الأبرياء ويخطفون حتى الوزراء ورئيس الوزراء، بل ويغتصبون وينهبون بقوة السلاح لأنهم يكفرون من ليس منهم، ولا يستطيع ضبط الأمور في ليبيا إلا الجيش وقائد قوي للجيش، والأمل بعد الله في الفريق خليفة حفتر لينقذ الله به الشعب الليبي كما فعل قائد الجيش المصري المشير عبد الفتاح السيسي، فعلينا الدعاء لقائد معركة الكرامة بالنصر)).

وقد ردَّ هذا الكلام شيخنا العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله كما تقدَّم في المقال السابق.

وأنا أعرف ابن عطايا جيداً، فهو كذَّاب لعَّاب، فكلامي عن الحكومتين أي بعد أن خرج حفتر على حكومة المؤتمر الوطني، وانقسمت ليبيا إلى قسمين وحكومتين وجيشين، وانقسم السلفيون مع الطرفين المنقسمين، وتقاتلوا فيما بينهم، وحصلت الفتنة، فكلامي حول أول انشقاق حفتر عن الحكومة القائمة، وكلامه عن منتهى هذا الانشقاق، فهو يتلاعب بالألفاظ كما هي عادته.

ومما يدلَّ على أنَّ ابن عطايا يعتقد في قرارة نفسه أنه أول من تكلَّم في نازلة ليبيا، وأنَّ من تكلَّم بعده فإنما وافقه على فتواه على حد كذبه!، قوله في مقال له سابق: ((والواقع: أنَّ الشيخ العلامة صالح اللحيدان أفتى بنحو كلام أسامة

العتيبي، وكذلك أفتى الشيخ الأستاذ الدكتور وصي الله عباس، وكذلك الشيخ الأستاذ الدكتور محمد بن ربيع بمثل فتوى أسامة العتيبي، وهؤلاء من كبار العلماء)).

فلو كان هؤلاء المشايخ أفتوا قبله كما يزعم -على نحو ما أفتى هو- كان هو الموافق لهم وليس العكس!.

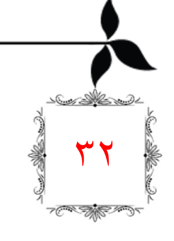
والشيخ صالح اللحيدان حفظه الله نقلتُ عنه سابقاً نصيحته بعدم الخوض في الفتنة!.

وأما الشيخ وصي الله عباس حفظه الله فقد أيَّد المؤتمر الوطني وأنكر على حفتر خروجه؛ وانظر كلامه بصوته في مقطع منشور بعنوان [فتوى الشيخ وصـي الله عباس حفظه الله تعالى بخصوص الأحداث الجارية في ليبيا وحكم القتال مع حفتر].

وهذا يدلُّ على أن ابن عطايا يكذب كذباً له قرون في نقل فتاوى العلماء في نازلة ليبيا، بل وغيرها!.

وأما الشيخ محمد بن الشيخ ربيع حفظه الله فقد أحال في الفتوى في نازلة ليبيا إلى العلماء في آخر كلامه، كما في اللقاء الذي جمعه مع ابن عطايا وغيره، حيث سُئل كما في مقال [(جديد): الشيخ محمد بن ربيع في القضية الليبية أحيلكم على العلماء الكبار/ منتديات البيضاء]: يقول ما توجيهكم على ما يحصل هذه الايام في ليبيا؟





فأجاب الشيخ محمد بن ربيع: ((الحمد لله أما بعد: هذه الفتن -نسأل الله أن يعفينا ويعفيكم من الفتن- ما يحدث في ليبيا الآن هو فتنة، وإذا رجعنا إلى كلام مشائخنا وعلمائنا الشيخ صالح الفوزان صرح بأنَّ ما يحدث الآن هو سابقاً -يعني من أيام الانقلاب على القذافي- إنه فتن، وإنَّ على الطلاب السلفيين وطلاب العلم السلفيين ومن أطاع المشائخ السلفيين أن يجتنبوا الفتن ولا يخوضوا فيها، ونحن إن شاء الله مع مشائخنا في هذه الفتوى... إلى أن ختم كلامه بـ:

وأنا لا أريد يعني أن آتي بشيء من عندياتي، وأحيلكم إلى مشائخنا الكبار، فارجعوا إليهم بارك الله فيكم في هذه المسألة، فليس لي فيها فتوى، فلستُ أهلاً للفتوى)).

فهل بقي أحد مع ابن عطايا الفتَّان؟!

وهل سيعرف ابن عطايا قدر نفسه ويحيل الكلام في هذه النازلة إلى المشايخ الكبار ويعترف أنه ليس أهلاً للفتوى؟!

٣- أما كلمة "مبطل" فقد أجبتُ فيها بجواب مفصَّل لم يجب عنه ابن عطايا، وطالبتُه بالصوتية عن كلمة "فتَّان" التي زعمها فلم يرفعها أو ينشرها حتى هذه اللحظة!.

والعجيب أنه يريدني أن أُصدِّقه في نقله عن الشيخ ربيع (وابن عطايا كذَّاب)، وأكذِّب الشيخ عبد الواحد المدخلي في نقله عن الشيخ ربيع الذي أكَّده مرتين (والشيخ عبد الواحد ثقة)، ما لكم كيف تحكمون؟!

٤- وأما كلامي في قاعدة "عدم اعتماد تجريح المجروح" فلا يخرج عن كلام الشيخين الشيخ محمد بن هادي والشيخ عبد الله البخاري حفظهما الله، وقد نقلتُ ذلك وبينتُه، ولم يجب عنه ابن عطايا!.

وأنا قد قلتُ لابن عطايا في المراسلة التي بيننا:

((وخلاصة قولي:

أنَّ عدم اعتماد تجريح المجروح: هو الأصل، لأنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال من باب الأخبار، والخبر لا يُقبل إلا من عدل، وأما من جُرِحَ من أهل الشأن بضعف يسير من جهة ضبطه أو دينه مما لا يسقط قوله بالكلية عند أهل العلم: فهذا قد يُعتمد تجريحه لغيره من غير الجهة التي جُرِحَ منها لأنَّ الجهتين منفكة)).

فأجابني بكلام طويل، لكن حسبي أنه أيَّد الأصل بقوله: ((أما قضية الأصل فهذه لا أنازع فيها كما سبق في كلامي))!!.

ثم قال بعد هذا:





((الأصل: أنَّ قبول الجرح والتعديل له ضوابط وأصول تراعى حين النقد وعلى وفقها يحكم بقبول أو رد نقده، وصفة أئمة النقد أنهم عدول، وأنهم يتكلمون بعلم وورع، ولكن قد يوجد ممن يعتمد قوله في النقد ممن فيه جرح مجمل أو مفسر لم يؤثر ما جرح به في قبول نقده عند أهل العلم)).

إذن الأصل أنَّ قبول أحكام الجرح والتعديل لا يكون إلا عن عدول لا عن مجروحين، لكن قد يوجد ... إلى آخر كلامك.

فما الفرق بين كلامي وكلامه هذا؟!

وأين كلامي السابق أعلاه من نقله عني المطلق بلا توثيق في مقاله هذا:

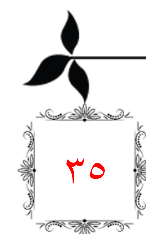
((ولكن مما أزيده هنا: أني لما ناقشتُ رائداً في الواتساب لأبين له بطلان قاعدته إذا به يقعد قاعدة جديدة وهي: أنَّ المجروح بالعدالة لا يقبل جرحه في عدالة غيره ويقبل جرحه لضبط غيره، وأنَّ المجروح في ضبطه لا يقبل جرحه في ضبط غيره لكن يقبل جرحه في عدالة غيره!!، وهذا من بدع رائد وتخاليطه!)).

ولماذا لا ينقل نصَّ كلامي كما أفعل معه؟!

فكلامي أعلاه مفاده: أنَّ أهل الشأن إن قبلوا أحياناً -من باب الاستئناس لا الاعتماد- تجريح من جُرح جرحاً يسيراً في ضبطه مع خلو المجروح عن التعديل، فليس هذا مطلقاً، وإنما يُقبل من غير الجهة التي جُرِحَ منها.

وابن عطايا نفسه قال في المراسلة في الواتساب التي بيننا: ((أما لو حكم المرجئ -المعتمد قوله في الجرح- هو شخصياً بأنَّ فلاناً مرجئ: فسأشك لأنه قد





يريد تقوية مذهبه، ولو حكم على شخص بأنه خارجي: فقد أشك فيه لكونه عكس مذهبه)).

فما الفرق إذاً؟!

٥- أما قول ابن عطايا: ((ذكر قضية تارك عمل الجوارح ولم يأت بشيء يذكر سوى كثرة الثرثرة، وقد بينت القضية في ردي السابق بما يكفي ويشفي)).

وقد ألزمتُه بعدة إلزامات هي من مقتضى كلامه لكنه لم يخرج منها، وسيأتيك يا ابن عطايا مزيد بيان في هذه المسألة فلا تستعجل.

٦- وأما قول ابن عطايا: ((كرر رائد أكاذيبه أني أجعل الشيخ عبيداً كفالح الحربي، وأني أصف الشيخ عبدالله البخاري بأنه فرق السلفيين، وهذا كذب من رائد، عموما هو من كذب رائد، وسوء فهمه للكلام الفصيح، وتعمده التلبيس على الناس)).

ما معنى (من كذب رائد) ثم (وسوء فهمه للكلام الفصيح)؟!

هل قلتَ هذا أم لم تقل؟!

اذكر لنا كلامك الفصيح إن كنت صادقاً، لنعرف من الكاذب فينا؟!

وابن عطايا يعلم يقيناً أنه قال ذلك في مراسلاته القديمة التي كانت بيني وبينه، ولما وصلت واحدة من هذه المراسلات -عبر أحد الإخوة من غير علمي

وإذني- إلى الشيخ عبد الله البخاري حفظه الله، عاتبني ابن عطايا في بيته وعاتب الأخ الذي كان معي الذي أوصلها للشيخ البخاري، وأخبرتُه أني لم أعلم بهذا واعترف الأخ بهذا أمامه، وانتهى الأمر.

وقد أرسل لي رسالة قريبة قال فيها: ((وكذلك لما كنتُ أراسلك رسائل خاصة أجدها عند عبد الله البخاري)).

فهل يُنكر ابن عطايا هذه الرسائل أم يثبتها؟!

وهل يُنكر ابن عطايا أيضاً أنه قال لي في مراسلاته الأخيرة:

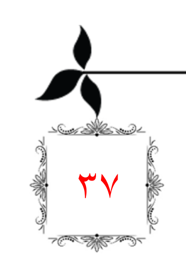
* ((فلذلك لم يرفع الشيخ ربيع وغيره من مشايخ السنة بكلام الشيخ عبيد رأساً ورأوا ذلك من الفتن بين المشايخ وسعوا للإصلاح)).

* ((وجروحات الشيخ عبيد الأخيرة في بعض المشايخ السلفيين الثقات معظم من ينشره القطبيون والحلبيون والمآربة ومن على شاكلتهم، مع ما سببته جروحاته من تفريق بين السلفيين)).

* ((وكذلك قول الشيخ عبيد عني وعن بازمول شيوخ فجأة، وعرَّف ذلك بأنهم مرت عليهم فترة لا يعرفون!!، وهذا كلام باطل ولا معنى له، وهو إنكار للواقع الذي كان الشيخ عبيد يعرفه وسبق أن زكاني في علمي، وهذا يدل على شيء في النفس وليست القضية قضية جرح وتعديل)).

* ((وكلام الشيخ عبيد باطل ظاهر البطلان، ولا اعتبار له عند علماء السنة، حتى قال لي الشيخ ربيع: إن شاء الله يتراجع الشيخ عبيد)).





* ((وقد رددتُ على الشيخ عبيد حفظه الله رداً مفصلاً، وبينتُ الأكاذيب التي اعتمدها في الجرح وهو لا يعلم أنها أكاذيب، في كتابة سلمتها للشيخ ربيع خاصة، ولم أنشرها رعاية لنصيحة الشيخ ربيع حفظه الله)).

هل تنكر هذه أيضاً يا ابن عطايا؟!

أم تريد مني نشر صور المراسلات التي بيننا؟!

أم ستقول "صورة محادثة واتساب مزورة" كما قلتَ من قبل في المحادثة المنشورة من جوالك وفيها قولك "البخاري من وقود الفتنة" و"وهو ممن يؤلِّب على بعض المشايخ"؟!

وأخيراً:

لينظر القارئ الفطن إلى كلام ابن عطايا في مقاله -قبل هذا الذي بين أيدينا-:

((ومن عادة أهل الفتن استغلال ما يحصل في المجالس الخاصة من تسامح في بعض الألفاظ، وما يحصل أثناء النقاش والمناظرة العلمية مع إخوانه من تساهل في الإطلاقات لكونها مجالس نقاش، وليست للنشر للعامة، وقد يحصل فيها غضب أو اندفاع، لا سيما وهو يتحدث مع شخص المفترض أن يفهم ما يقال في المجلس، ويعرف سياقه.

وقد استغل الحدادية بعض الألفاظ التي تحصل في بعض مجالس العلماء لتشويه سمعتهم، ومن أكثر من تعرض لذلك شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله.

وقد كان المحدِّثون يتسامحون في مجالس المذاكرة في الرواية، ولذلك قيل في التفريق بين ما ذكره البخاري في صحيحه بلفظ التحديث ولفظ التعليق عن شيوخه أنه مما أخذه في مجالس المذاكرة لا في مجالس التحديث والتي يستعد لها المحدث ويكون فيها أشد تحرزاً)).

انظروا بارك الله فيكم:

أولاً: هو يعلم في قرارة نفسه أنه تكلَّم في الشيخين (الشيخ عبيد الجابري والشيخ عبد الله البخاري) حفظهما الله في مجلسه الخاص معي لكنه يعتذر الآن بالغضب والاندفاع، مع كون المناقشة بيننا عبر محادثات الواتساب ولم تكن وجهاً لوجه!!.

ثانياً: هل من التسامح في المجالس الخاصة الطعن بالعلماء الكبار؟!

ثالثاً: ابن عطايا يقيس طعوناته في العلماء في المجالس الخاصة وسكوته حتى حين في المجالس العامة على طريقة الإمام البخاري في الرواية وتفريقه بين مجالس المذاكرة ومجالس التحديث.

فهل تقاس الطعونات على المرويات؟!

وهل يقاس التلاعب والتلون على الحيطة والتحرز في الرواية؟

نعوذ بالله من شرِّ ذي الوجهين.

٢٠ جمادى الآخرة لعام ١٤٣٨ هـ

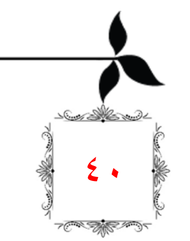
كشف الخلل ونقض الزلل في تقريرات أسامة بن عطايا في مسألة تارك العمل

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فقد كنتُ من أكثر المناقشين المعترضين على كتابات أسامة بن عطايا في مسألة (تارك عمل الجوارح)، وناصحته فيها أكثر من مرة -في بيته وفي المراسلات التي بيني وبينه وفي المنتديات والمواقع- ولم أر منه إلا الخلط والتخليط والتناقض والاضطراب الشديد حتى بعد أن كتب في هذه المسألة شيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله مقالاته الأثرية في الرد على تشغيبات غلاة الحدادية؛ هذه المقالات المدعمة بالنصوص الصريحة كحديث الشفاعة وحديث البطاقة وأحاديث فضل التوحيد وبالآثار والنقول السلفية عن أئمة الإسلام وعلماء الدعوة سلفاً وخلفاً.

ولما رأيتُه قبل أيام وبالتحديد في (١٤/ ٦/ ١٤٣٨هـ) كتبَ مقالاً منشوراً في منابره المسماة [منابر النور] في التحذير مني تعييناً لا تعمياً!، وفي هذا المقال دعوى الإجماع على كفر تارك عمل الجوارح وربط المسألة بالإرجاء في أحوال معينة كما يزعم!، وفيه تنزيل وصف الحدادية على أهل العلم والسلفيين الذين يردون على تشغيبات غلاة الحدادية (المكفرين تارك عمل الجوارح والمدعين الإجماع في ذلك والطاعنين بفرية الإرجاء بعلماء الإسلام وأئمة الدعوة)، ونصَّ





كلامه كما جاء في مقاله هو: ((ومن الحدادية: من استغلَّ قضية "تارك عمل الجوارح" ليتهم من يكفر تارك عمل الجوارح بأنه من الخوارج أو من الحدادية، أو يلمح بذلك؛ كما عليه مثل رائد آل طاهر وبعض الشباب المتنطعين ممن كان رائد على صلة بهم.

والخلاصة: أنَّ عقيدتي في تكفير تارك عمل الجوارح واعتقاد الإجماع على تكفيره راسخة لا تزحزحها شقشقة رائد ولا ألاعيبه، ولستُ مقلِّداً للشيخ الفوزان ولا للشيخ ربيع ولا لغيرهما، بل أتبع الدليل وأنصره)).

لما رأيتُه لم يتراجع عن قوله الذي يوافق فيه قول الحدادية في هذا الزمان -الذين كان في أحضانهم ويكتب في منتدياتهم ويتواصل معهم (منتديات المغرب الأقصى = دعوة الحق/ بإشراف عبد الله الغامدي) و(منتديات الآفاق/ بإشراف عبد الحميد الجهني)- عزمتُ الردَّ عليه في هذه المسألة بياناً للحق ونقضاً للباطل.

ولا بدَّ أن يعرف القارئ أمراً مهماً وهو أنَّ أسامة بن عطايا كان على علاقة وتواصل مع (عماد فراج – عبد الله الغامدي – عبد الحميد الجهني – حمد العتيق – عبد العزيز الريس)، وكان لهؤلاء -بمعونة ابن عطايا في أحيان كثيرة!- جلسات متكررة مع شيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله لمحاولة تصوير الخلاف على غير صورته وأخذ كلمة من الشيخ يطيرون بها في الآفاق لتقرير




مسألة تكفير تارك عمل الجوارح ودعوى الإجماع فيها واتهام المخالف بالإرجاء، ولكن خاب سعيهم.

فقد وقف شيخنا الشيخ ربيع في وجه محاولات هؤلاء موقفاً شديداً يذكِّرنا بموقف الإمام الشيخ ابن باز رحمه الله في وجه محاولات الذين يكفِّرون من يحكم بالقوانين الوضعية من غير استحلال كما في شريط "الدمعة البازية".

بل حاول الشيخ ربيع حفظه الله أن يكرَّ هو عليهم بما عنده من حجج وبراهين لإرشادهم إلى القول الحق وترك الخوض في مسألة تارك جنس العمل وترك دعوى الإجماع واتهام المخالف بالإرجاء، فلم يرفع أحدٌ منهم رأساً بهذا حتى هذه اللحظة.

وظهور أمر (الفراج والغامدي والجهني) وانقطاع صلتهم بابن عطايا وما حصل بينهم من ردود لا يعني أنَّ ابن عطايا يخالفهم في أصل دعوتهم.

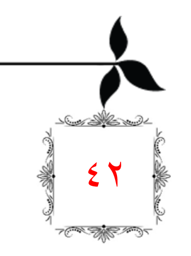
ولينظر القارئ مقالاً بقلم أسامة بن عطايا بعنوان [بين «عبد الحميد الجهني» و«عبد الله صوان»] في شبكة الورقات، ليعرف حقيقة العلاقة بينهما وبين ابن عطايا وعماد فراج، ومحاولاتهم مع الشيخ ربيع حول هذه المسائل.

فأسامة بن عطايا من خلال مقالاته القديمة والجديدة قرر خمسة أمور تدل على موافقته للحدادية في هذه المسألة:

الأول: تكفير تارك عمل الجوارح.

الثاني: دعوى الإجماع على كفر تارك عمل الجوارح.





الثالث: اتهام المخالف بالإرجاء همزاً أحياناً ولمزاً في أحيان أخرى.

الرابع: يرى أنَّ الاحتجاج والاستدلال بحديث الشفاعة وحديث البطاقة على عدم تكفير تارك عمل الجوارح أو تارك الصلاة فيه نظر، وزعم أنَّ غير واحد من العلماء ردَّ الاحتجاج بهذه الأحاديث لأنه استدلال بالمفهوم في مقابل المنطوق، وأحياناً يؤوِّلها تأويلات متعسِّفة كما سيأتي بيانه.

الخامس: أنَّ تارك كمال الإيمان يكفر في حالات معينة.

وأضاف ابن عطايا إلى نفسه أمراً سادساً شذَّ فيه عن السلفية والحدادية، حيث زعم: أنَّ قول الشيخ الألباني والشيخ ربيع في هذه المسألة هو: تكفير تارك عمل الجوارح!!.

ودونكم أقواله موثقة من كلامه والرد عليها:

قال أسامة بن عطايا في [جواب له نشره قديماً في "منتديات البيضاء" و"منابر النور" ثم حذفه من غير أن يتراجع عنه، والجواب منشور الآن في منتديات الآفاق يحتجون به عليه!]: ((فهذا كلام صريح من سفيان بن عيينة: بأنَّ الذي يقول بعدم كفر تارك عمل الجوارح مطلقاً هم المرجئة، وهو الصواب، وشيخنا الألباني رحمه الله بريء من هذا القول، وإنما قد تلفَّظ بعباراتٍ فهم منها بعض الناس أنه لا يكفر بترك أعمال الجوارح، وانتصروا لهذا القول، وردوا قول



السلف، لظنهم أنهم ينتصرون للشيخ الألباني رحمه الله، وهو في الحقيقة نصرة للباطل، بل نصرة لمذهب المرجئة المحدث، والشيخ الألباني بريء منه.

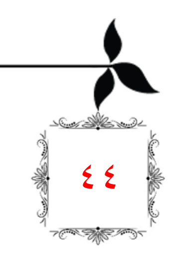
وقد ظن بعض المشايخ الفضلاء -كما كنتُ أظن ذلك قبل عدة سنوات وناظرتُ عليه والله يعفو عني؛ مع أني كنتُ أصرح بتكفير تارك عمل الجوارح طول عمري ومشواري العلمي- أنَّ المسألة خلافية بين السلف، وأنَّ من السلف من يصحح إيمان من يترك عمل الجوارح بالكلية ويصر على ذلك ويعتقد أنه مسلم فاسق، وهذا غلط على السلف، بل قام إجماعهم على تكفير تارك عمل الجوارح.

لذلك فمن يقول بأنَّ تارك عمل الجوارح بالكلية مع القدرة والتمكن بأنه مسلم فاسق، فقوله قول المرجئة، ويرد عليه هذا الباطل، ولا يجوز الدفاع عن هذا القول ولا التبرير له.

وأما من يقول بكفر تارك عمل الجوارح لكنه يظن أنه قول عند السلف فهذا غلط علمي، حيث نسب قولاً باطلاً للسلف))

وقال في آخره: ((ولكنه غلط علمي، ربما أدَّى إلى تمسُّك بعض الناس بالقول الباطل الذي هو من قول المرجئة، فيكون التشنيع على القول لكونه يفتح الباب أمام المرجئة ليستمروا على باطلهم ظناً أنه يوافق بعض السلف!، عموماً هو خطأ في فهم كلام بعض العلماء وليس بدعة)).





أقول:

أولاً: أما أثر الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله فقد جاء في [كتاب السنة لعبد الله بن أحمد ١/ ٣٤٧-٣٤٨]: ((حدثنا سويد بن سعيد الهروي قال: سألنا سفيان بن عيينة عن الإرجاء؟ فقال: يقولون الإيمان قول، ونحن نقول: الإيمان قول وعمل، والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض!؛ وسمُّوا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم، وليس بسواء؛ لأنَّ ركوب المحارم من غير استحلال معصية، وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر هو كفر.

وبيان ذلك: في أمر آدم صلوات الله عليه وإبليس وعلماء اليهود؛ أما آدم: فنهاه الله عز وجل عن أكل الشجرة وحرمها عليه فأكل منها متعمداً ليكون ملكاً أو يكون من الخالدين فسمي عاصياً من غير كفر، وأما إبليس لعنه الله فإنه فرض عليه سجدة واحدة فجحدها متعمداً فسمي كافراً، وأما علماء اليهود فعرفوا نعت النبي صلى الله عليه وسلم وأنه نبي رسول كما يعرفون أبناءهم وأقروا به باللسان ولم يتبعوا شريعته فسماهم الله عز وجل كفاراً.

فركوب المحارم مثل ذنب آدم عليه السلام وغيره من الأنبياء، وأما ترك الفرائض جحوداً: فهو كفر مثل كفر إبليس لعنه الله، وتركهم على معرفة من غير جحود: فهو كفر مثل كفر علماء اليهود؛ والله أعلم)).

فمراد سفيان بن عيينة رحمه الله بقوله: "وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر هو كفر" أي: ترك الفرائض امتناعاً واستكباراً وإصراراً بالقلب كما هو حال إبليس واليهود لا تركاً مجرداً كحال آدم عليه السلام، وبدليل أنه قال: "مصراً بقلبه على ترك الفرائض".

وقد نقل الإمام الآجري رحمه الله في كتابه "الشريعة" عن سفيان بن عيينة رحمه الله ما يؤكِّد أنَّ ترك الفرائض عنده تهاوناً وكسلاً لا يكفر صاحبها، وهو قوله: ((فمن ترك خلة من خلل الإيمان جاحداً: كان بها عندنا كافراً، ومن تركها كسلاً أو تهاوناً: أدَّبناه، وكان بها عندنا ناقصاً، هكذا السنة أبلغها عني من سألك من الناس)).

فكيف فهم أسامة بن عطايا أنَّ الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله أراد الترك المجرد لأعمال الجوارح، وابن عيينة يصرِّح بالترك مع إصرار القلب ويجعله من باب ترك الفرائض جحوداً؟

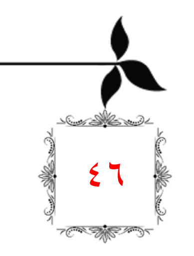
وترك الفرائض له ثلاث صور:

١- يترك الفرائض جحوداً أو تكذيباً: فهذا كافر عند أهل السنة وأهل الإرجاء.

٢- يترك الفرائض امتناعاً وإصراراً بالقلب واستكباراً.

وصورة المسألة: أن يقول بلسانه: أنا مؤمن بوجوب هذه الفرائض ولا أفعلها أبداً، أو يُعرَض على السيف ولا يفعلها حتى يقتل.





فهذا كافر عند عامة أهل السنة كما نقل ذلك الإمامان ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله؛ خلافاً للمرجئة ومن دخلت عليه شبهة الإرجاء.

٣- يترك الفرائض تهاوناً وضعفاً وشهوة: فهذا موضع خلاف بين أهل السنة.

فالأولى والثانية ترك الفرائض يقترن به ترك إيمان القلب بالكلية، وهو الترك المكفِّر، وهذا الذي أراده ابن عيينة في كلامه السابق.

والثالثة هو الترك المجرد، وعلى فرض أنَّ ابن عيينة رحمه الله أراد هذا، فهذا الترك فيه نزاع بين أهل السنة.

قال الإمام المروزي رحمه الله في "تعظيم قدر الصلاة" نقلاً عن أحد مذاهب أهل الحديث: ((قالوا فمن ثم قلنا: إنَّ ترك التصديق بالله كفر به، وإنَّ ترك الفرائض مع تصديق الله أنه أوجبها كفر ليس بكفر بالله، إنما هو كفر من جهة ترك الحق؛ كما يقول القائل: كفرتني حقي ونعمتي، يريد ضيعت حقي وضيعت شكر نعمتي.

قالوا: ولنا في هذا قدوة بمن روى عنهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين إذ جعلوا للكفر فروعاً دون أصله لا تنقل صاحبه عن ملة الإسلام، كما ثبتوا للإيمان من جهة العمل فرعاً للأصل لا ينقل تركه عن ملة الإسلام ...)).



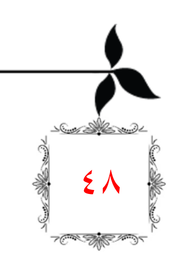
وهذا القول هو أحد قولي أهل الحديث، قال الإمام ابن نصر المروزي بعد أن ذكر هذين القولين: ((فهذان مذهبان، هما في الجملة محكيان عن أحمد بن حنبل في موافقيه من أصحاب الحديث)).

وقال الإمام ابن منده رحمه الله في كتابه الإيمان [١/ ٣٣١-٣٣٢]: ((وقال أهل الجماعة: الإيمان هي الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح؛ غير أنَّ له أصلاً وفرعاً، فأصله: المعرفة بالله والتصديق له وبه وبما جاء من عنده بالقلب واللسان مع الخضوع له والحب له والخوف منه والتعظيم له مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة، فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه، ولا يكون مستكملاً له حتى يأتي بفرعه، وفرعه: المفترض عليه، أو الفرائض واجتناب المحارم)).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما في [المجموع ٧/ ٢٥٠-٢٥١]: ((فهذا كله يدل على: أنَّ هؤلاء من فسَّاق الملة، فإنَّ الفسق: يكون تارة بترك الفرائض، وتارة بفعل المحرمات)).

وقال كما في [المجموع ٢٠/ ٩٠-٩١]: ((قَدْ تَقَرَّرَ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ: أَنَّهُمْ لَا يُكَفِّرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبِ وَلَا يُخْرِجُونَهُ مِنْ الْإِسْلَامِ بِعَمَلِ -إذَا كَانَ فِعْلًا مَنْهِيًّا عَنْهُ: مِثْلَ الزِّنَا وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ- مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ تَرْكَ الْإِيمَانِ، وَأَمَّا إنْ تَضَمَّنَ تَرْكَ مَا أَمَرَ اللهُ بِالْإِيمَانِ بِهِ -مِثْلَ: الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ؛ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ- فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِهِ،





وَكَذَلِكَ يَكْفُرُ بِعَدَمِ اعْتِقَادِ وُجُوبِ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَعَدَمِ تَحْرِيمِ الْحُرُمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَالذُّنُوبُ تَنْقَسِمُ إِلَى تَرْكِ مَأْمُورٍ بِهِ وَفِعْلِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ؟

قُلْتُ: لَكِنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ إِذَا تَرَكَهُ الْعَبْدُ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا بِوُجُوبِهِ أَوْ لَا يَكُونَ؟ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِوُجُوبِهِ تَارِكًا لِأَدَائِهِ فَلَمْ يَتْرُكْ الْوَاجِبَ كُلَّهُ بَلْ أَدَّى بَعْضَهُ وَهُوَ الْإِيمَانُ بِهِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ وَهُوَ الْعَمَلُ بِهِ. وَكَذَلِكَ الْمُحَرَّمُ إِذَا فَعَلَهُ؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا بِتَحْرِيمِهِ أَوْ لَا يَكُونَ؟ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِتَحْرِيمِهِ فَاعِلًا لَهُ: فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ أَدَاءِ وَاجِبٍ وَفِعْلِ مُحَرَّمٍ فَصَارَ لَهُ حَسَنَةٌ وَسَيِّئَةٌ.

وَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَا يُعْذَرُ بِتَرْكِ الْإِيمَانِ بِوُجُوبِهِ وَتَحْرِيمِهِ مِنْ الْأُمُورِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ فِيمَا فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَهُ بِتَأْوِيلٍ أَوْ جَهْلٍ يُعْذَرُ بِهِ: فَالْكَلَامُ فِي تَرْكِهِ هَذَا الِاعْتِقَادَ كَالْكَلَامِ فِيمَا فَعَلَهُ أَوْ تَرَكَهُ بِتَأْوِيلٍ أَوْ جَهْلٍ يُعْذَرُ بِهِ.

وَأَمَّا كَوْنُ تَرْكِ الْإِيمَانِ بِهَذِهِ الشَّرَائِعِ كُفْرًا، وَفِعْلُ الْمُحَرَّمِ الْمُجَرَّدِ لَيْسَ كُفْرًا: فَهَذَا مُقَرَّرٌ فِي مَوْضِعِهِ؛ وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كِتَابُ اللهِ فِي قَوْلِهِ: "فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ"، إذْ الْإِقْرَارُ بِهَا مُرَادٌ بِالِاتِّفَاقِ وَفِي تَرْكِ الْفِعْلِ نِزَاعٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ"، فَإِنَّ عَدَمَ الْإِيمَانِ بِوُجُوبِهِ وَتَرْكِهِ: كُفْرٌ، وَالْإِيمَانُ بِوُجُوبِهِ وَفِعْلِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا مِنْ هَذَا النَّصِّ كَمَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ السَّلَفِ: هُوَ مَنْ لَا يَرَى حَجَّهُ بِرًّا وَلَا تَرْكَهُ إِثْمًا، وَأَمَّا التَّرْكُ الْمُجَرَّدُ فَفِيهِ نِزَاعٌ)).



وكلام الأئمة هؤلاء واضح في التفريق بين (ترك الإيمان بالفرائض وهو الجحود أو الاستكبار ونحو ذلك) وبين (الترك المجرد لهذه الفرائض مع الإيمان بوجوبها)، وهذا ما لم يفطن له أسامة عطايا ومن كان على شاكلته.

ثانياً: أما دعوى أسامة بن عطايا أنَّ الشيخ الألباني رحمه الله يرى كفر تارك عمل الجوارح، فهذه دعوى غير صحيحة، ودونكم كلام الشيخ رحمه الله:

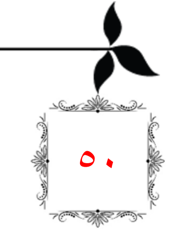
سُئل الشخ الألباني رحمه الله كما في [شريط "التحرير في مسائل التكفير"/ لقاء مع خالد العنبري]: ما موقع العمل من الإيمان؟ وهل هو شرط كمال أم شرط صحة؟ أرجو توضيح هذه القضية وبارك الله فيكم.

قال الشيخ الألباني: ((الذي فهمناه من أدلة الكتاب والسنة ومن أقوال الأئمة من صحابة وتابعين وأئمة مجتهدين: أنَّ ما جاوز العمل القلبي وتعدَّاه إلى ما يتعلَّق بالعمل البدني فهو شرط كمال وليس شرط صحة...)).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في [السلسلة الصحيحة حديث (٣٠٥٤)]: ((إنَّ الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السُّنة؛ خلافاً للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار مع تصريح الخوارج بتكفيرهم)).

وسُئل رحمه الله في [سلسلة الهدى والنور/ ٨٣٠]: هل صحيح أنَّ من مات على التوحيد وإنْ لم يعمل بمقتضاه وأول مقتضى التوحيد إقامة الصلاة، هل يكفر ويخلد مع الخارج الكافر في نار جهنم أم لا؟





الشيخ الألباني: ((السلف فرَّقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان ولم يجعلوه شرط صحة خلافاً للخوارج...))، ثم قال في آخر الجواب: ((هؤلاء التقوا مع الحنابلة في القول بتكفير تارك الصلاة، لكنهم خرجوا عن الحنابلة وعن الشافعية والمالكية والحنفية وعن بقية المسلمين في قولهم بتكفير التارك للعمل -كما قلتَ أنت أنَّ الإيمان لا يكفي نقلاً طبعاً عنهم، لا يكفي إنما مقتضاه العمل- بينما الأحاديث التي تعرفونها جيداً والتي من بعض أجزاء أحاديث الشفاعة: أنَّ الله عز وجل يأمر بإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة، مثقال ذرة من إيمان، هذا الإيمان هو الذي ينجِّي من الخلود في النار، وهذا هو من معاني قوله تعالى: "إِنَّ اللهَّ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ")).

وقال رحمه الله في [شرح الأدب المفرد/ حديث "فأي الرقاب أفضل"]: ((فعلى كل حال: فنحن نفرِّق بين الإيمان الذي مقره القلب، وبين الأعمال التي هي من أعمال الجوارح، فأعمال الجوارح هي أجزاء مكملة للإيمان ليست أجزاء أصيلة من الأيمان، إنما كلما ازداد الإنسان عملاً صالحاً كلما قوي هذا الإيمان الذي مقره القلب، فكلما كثرت الأعمال الصالحة كلما نما هذا الإيمان في القلب وبالعكس)).



وفي حديث [حوسب رجل ممن كان قبلكم...] قال رحمه الله: ((لا بدَّ أن ننظر إلى مثل هذه الأحاديث التي فيها دخول الناس الجنة وليس لهم عمل: بأنَّ لديهم أصل الإيمان)).

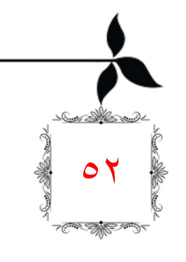
وسئل الشيخ الألباني رحمه الله قبل موته بخمس سنوات عن حكم تارك العمل بالكلية ونص السؤال والجواب كما في رسالة [تبرئة الإمام الُمحَدِّث من قول المرجئة الُمحْدَث ص٤٥-٤٦ طبعة دار الإمام مالك]: السائل: قضية الرجل من بني اسرائيل "الذي لم يعمل خيراً قط"، هل نفهم من هذا الكلام أنَّ تارك العمل بالكلية لا يكفر؟ وإن كان هذا الكلام صحيحاً؛ فما هو الفرق بين الإرجاء البدعي والإرجاء السني؟

فكان جواب الشيخ الألباني رحمه الله: ((هذه من مصائب العصر الحاضر، الإرجاء قسمان:

إرجاء المؤاخذة على ترك العمل إلى الله عز وجل كما نصت عليه الآية الكريمة: "إنَّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء"، وهذا متفق عليه بين أهل السنة والجماعة، كما كانوا يقولون قديماً.

والإرجاء الآخر الذي هو عقيدة المرجئة: هم الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان شيء، كما لا ينفع عمل صالح مع الشرك شيئاً، فيؤخرون العمل عن الإيمان، ولا يجعلونه جزءاً من الإيمان، ولا شك ولا ريب أنَّ الإيمان كما هو مقرر في الكتاب والسنة أولاً وفي كتب العقائد السلفية ثانياً: أنَّ العمل جزء من





الإيمان، لكن هذا الجزء هو جزء كمال وليس جزء صحة، ومن هنا تختلف عقيدة أهل السنة عن الخوارج: فالخوارج هم الذين يجعلون العمل ركناً من أركان الإيمان؛ فمن لم يعمل كفر وارتد عن دينه، أما أهل السنة والجماعة فهم يعدون العمل ليس ركناً وإنما جزء، ومن أجل ذلك: قالوا بأنَّ الإيمان يزيد وينقص؛ زيادته بالعمل، ونقصانه بترك العمل الصالح وارتكاب العمل الطالح، لكن لا أحد منهم يوافق الخوارج على القول بأنَّ العمل هو ركن أساسي في الإيمان)).

وفي [شريط رقم (٢٩٧) من سلسلة الهدى والنور] جرى نقاش بين الشيخ الألباني رحمه الله وبين أحدهم في مسألة كفر تارك الصلاة؛ وجاء فيه:

قال الشيخ الألباني: شو ورد في السنة؟

السائل: مثل حديث البطاقة

الشيخ الألباني: وشو الاحتمال الذي يرد عليه؟

السائل: مثل حديث البطاقة يا شيخ

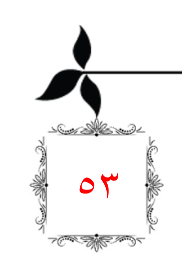
الشيخ الألباني: طيب ما باله؟

السائل: إنه لم يفعل خيراً إلا هذه الكلمة

الشيخ الألباني: طيب؛ شو يرد عليه؟

السائل: يرِدُ عليه؛ أنَّ هذا الرجل لم يمكَّن من فعل الخيرات كقاتل التسع والتسعين نفساً!.

أحد الحاضرين معقباً: ومُكِّن من فعل السيئات مائة سجل؟!

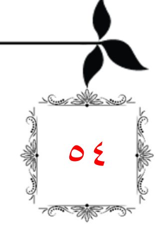



فقال الشيخ الألباني مؤيداً المعقِّب: هكذا يعني!!

ثم قال الشيخ سائلاً ومستنكراً: والأحاديث المتواترة في الشفاعة يوم القيامة "أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من خير"، وفي رواية "من إيمان"؛ لم يتمكَّن من أعمال الإيمان؟! وفي الأحاديث الصحيحة أي الأعمال أفضل؟ أعمال أفضل؛ وذكر منها الصلاة والحج وما شابه ذلك، لم يتمكَّن من الأعمال الصالحة كلها، ولذلك ما بقي في قلبه إلا ذرة من إيمان وذرة من خير؟ هيك يعني معنى الحديث؟! وهكذا يسوقه علماء السلف الذين تلقينا العقيدة منهم؟! لما يسوقوا الشفاعة وأحاديث الشفاعة يعنون الذين ما استطاعوا أن يعملوا عمل الخير؟! هكذا؟!!، لقد وقعتم فيما أنكرتم على مَنْ خالفكم من أهل الأهواء، إنكم تلفون وتدورون على الأحاديث الصحيحة وتتأولونها مع فكرة قائمة في أذهانكم!، لن تستطيعوا حتى اليوم أن تثبتوها بالأدلة من الكتاب والسنة إلا بالتأويل، وعلى كل حال؛ فالأدلة التي أنت ذكرتها هي حجة عليك، لأنك تتأولها بما يشبه تعطيل المؤولة لنصوص الكتاب والسنة فيما يتعلق بالصفات الإلهية، فنحن الآن لا فرق بين هؤلاء وبين أهل الكلام من حيث التعطيل؛ الفرق شكلي!، أولئك يعطِّلون النصوص المتعلِّقة في الصفات الإلهية، وهؤلاء يعطِّلون النصوص المتعلِّقة بالأحكام الشرعية!، والتعطيل واحد)).

وقال رحمه الله [السلسلة الصحيحة حديث (٨٧) حول حديث حذيفة "يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب"]: ((هذا وفي الحديث فائدةٌ فقهية

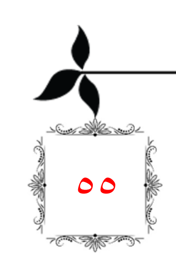




هامةٌ: وهي أنَّ شهادة أنْ لا إله إلا الله تُنجي قائلَها من الخلودِ في النَّار يومَ القيامةِ ولو كان لا يَقومُ بشيء من أركان الإسلام الخمسةِ الأخرى كالصَّلاة وغيرها...، فهذا نصٌّ من حذيفة على أنَّ تارك الصلاة -ومثلها بقية الأركان- ليس بكافر، بل هو مسلم ناجٍ من الخلود في النار يوم القيامة، فاحفظ هذا فإنك قد لا تجده في غير هذا المكان)).

وقال رحمه الله في رسالة "حكم تارك الصلاة" بعد ذكر حديث الشفاعة الطويل: ((مما يدل على أنَّ شفاعة المؤمنين كانت لغير المصلين في المرة الثانية وما بعدها وأنهم أخرجوهم من النار، فهذا نصٌّ قاطع في المسألة ينبغي به أن يزول به النزاع في هذه المسألة بين أهل العلم الذين تجمعهم العقيدة الواحدة التي منها: عدم تكفير أهل الكبائر من الأمة المحمدية))، وقال في آخر الرسالة: ((هذا وقد بلغني أنَّ بعضهم لما أوقف على هذا الحديث شكَّك في دلالته على نجاة المسلم التارك للصلاة من الخلود في النار مع الكفار، وزعم أنه ليس له ذكر في كل الدفعات التي أخرجت من النار، وهذه مكابرة عجيبة تذكرنا بمكابرة بعض متعصبة المذاهب في رد دلالات النصوص انتصاراً للمذهب، فإنَّ الحديث صريح في أنَّ الدفعة الأولى شملت المصلين بعلامة أنَّ النار لم تأكل وجوههم، فما بعدها من الدفعات ليس فيها مصلون بداهة، فإن لم ينفع مثل هذا بعض المقلدين الجامدين فليس لنا إلا أن نقول: "سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين".



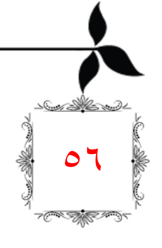


والخلاصة: أنَّ حديثنا هذا -حديث الشفاعة- حديث عظيم في كثير من دلالاته ومعانيه، من ذلك كما قدمتُ: دلالته القاطعة على أنَّ تارك الصلاة -مع إيمانه بوجوبها- لا يخرج من الملة ولا يخلد في النار مع الكفرة والمشركين)).

فهل بعد هذه كلِّه يقال: أنَّ الشيخ الألباني رحمه الله يرى تكفير تارك عمل الجوارح؟!

ثالثاً: وأما دعوى الإجماع على تكفير تارك عمل الجوارح التي لا زال أسامة بن عطايا مصراً عليها حتى يومنا هذا، فهي دعوى باطلة تخالف النصوص الصريحة الدالة على نجاة أهل التوحيد -ممن كان عنده أصل الإيمان ولم يعمل خيراً قط بجوارحه- من الخلود في النار إن دخلها، ومن ذلك قوله تعالى: "إِنَّ اللهَّ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء"، وأحاديث الشفاعة وأحاديث فضل التوحيد وحديث البطاقة وغيرها من الأحاديث المستفيضة التي تدل على أنَّ فاعل الكبائر وتارك الفرائض تهاوناً تحت المشيئة ويخرج من النار بتوحيده وإيمانه وإن كان إيمانه في غاية الضعف، وكذلك هذه الدعوى منقوضة بالآثار السلفية والنقول العلمية عن أئمة الدين وعلماء السنة المشهورين، وكل ذلك ذكره شيخنا العلامة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في عدة مقالات في رده على تشغيبات واستدلالات وشبهات غلاة الحدادية، وأسامة بن عطايا لا يخفى عليه هذا، بل نشر بعض هذه المقالات في منتدياته [منابر النور]، ولكنه لا يرفع بها رأساً.





ومن هذه المقالات التي نقض فيها الشيخ ربيع دعوى الإجماع:

❋ [متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء وبمخالفة السنة وإجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة " الحلقة الاولى "]

❋ [متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء وبمخالفة السنة وإجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة "الحلقة الثانية"]

❋ [الحدادية تتسقط الآثار الواهية والأصول الفاسدة وهدفها من ذلك تضليل أهل السنة السابقين واللاحقين]

❋ [أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج والحدادية القطبية]

❋ [الرد على من يقول: إنَّ أحاديث الشفاعة وحديث البطاقة من المتشابه مخالفين لإجماع الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين]

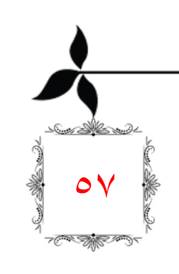
❋ [الحجة الدامغة لأباطيل وأصول الحدادية التي يتشبث بها عبد الله بن صوان الجهول]

❋ [وقفات مع مقال البليد الغبي عبد الله صوان]

❋ [إبطال إفك وافتراء عبد الله صوان الحدادي]

❋ [وقفات مع بعض تلبيسات وجهالات عبد الحميد الجهني في مقاله "كشف الخفاء عن مسألة محدثة استقوى بها الإرجاء" - الحلقة الأولى]

❋ [وقفات مع بعض تلبيسات وجهالات عبد الحميد الجهني في مقاله "كشف الخفاء عن مسألة محدثة استقوى بها الإرجاء" - الحلقة الثانية]

* [الحلقة الثانية من رَدِّي على مقال الجهني "حوار مباشر بين مرجئ قديم ومرجئ معاصر"]

* [الحداديون التكفيريون يرمون أهل السنة السابقين واللاحقين وأئمتهم بالإرجاء لأنهم يقولون " الإيمان أصل والعمل فرع "]

* [مضامين "المقالات الأثرية في الرد على شبهات وتشغيبات الحدادية"، ومعها ملحق مهم]

* [المنهج الحدادي يحتفي أهله بالأحاديث الواهية والمنكرة ليشغبوا بها على جمهور أهل السنة السابقين واللاحقين، بل ليطعنوا فيهم- الحلقة الثانية من الرد على عادل آل حمدان]

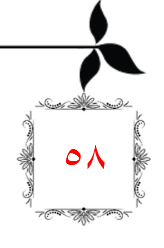
فأين موقف أسامة بن عطايا من هذه المقالات التي اشتملت على النصوص الصريحة والنقول الواضحة في عدم تكفير تارك عمل الجوارح؟!

ومما قاله الشيخ ربيع حفظه الله في بعض هذه المقالات:

١ - ((فدلَّ هذا الحديث أنَّ الشفاعة ستكون لأصناف من هذه الأمة:

الصنف الأول: المصلون الصائمون القائمون بالحج، فهؤلاء مع قيامهم بهذه الأركان دخلوا النار بذنوب أوبقتهم، فمن لا يقوم بها أشد عذاباً منهم وأشد.





الصنف الثاني: من في قلبه مثقال دينار من خير، فهؤلاء خرجوا من النار بما في قلوبهم من الإيمان وأعمال القلوب، ومنها إخلاصهم في التوحيد.

والصنف الثالث: من في قلبه مثقال ذرة من خير، وهذا الخير هو الإيمان مع الإخلاص فيه.

الصنف الرابع: صنف لم يعملوا خيراً قط، يخرجهم الله من النار بما في قلوبهم من الإيمان والإخلاص وبمحض رحمة الله!، ويسميهم أهل الجنة عتقاء الله، ويقولون أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه.

وهذا النفي إنما هو "لأعمال الجوارح" لا لأعمال القلوب، ومنها إخلاص التوحيد، صرَّح بهذا كله رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يقول إلا الحق، ولا ينطق عن الهوى)).

٢- ((فأقوال هؤلاء الأئمة الذين لا يكفرون إلا بالشرك تهدم دعوى إجماع الحدادية، والظاهر أنَّ عمدتهم أحاديث الشفاعة وأحاديث فضل التوحيد)).

٣- ((فالذي يتنكَّر لمضمون هذه الأحاديث ويرمي من يؤمن بها ويقول بدلالاتها بالإرجاء: لا يرى للتوحيد هذه المكانة العظيمة عند الله وعند رسوله والمؤمنين)).

٤- ((وهل قول الإمام أحمد بعدم تكفير "تارك الصلاة" وقوله بعدم تكفير "تارك العمل"، هل حينما قال هذا وذاك كان مرجئاً؟!

وهل قول البربهاري وقول ابن بطة وابن البناء -كما سيأتي- بعدم تكفير "تاركي العمل"، وبدخولهم الجنة بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم؛ هل أخرجتهم هذه الأقوال من السنة إلى بدعة الإرجاء؟! إنَّ هذا الرجل لا يرى أهل السنة إلا مَنْ يكفِّر تارك الصلاة، ومَنْ عداهم ليس من أهل السنة)).

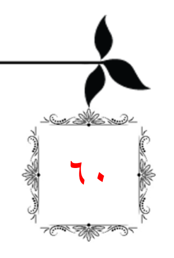
٥- ((فهل هؤلاء العلماء مرجئة؟! وهل الإمام أحمد حينما كان يرى عدم التكفير بالأركان الأربعة مرجئاً؟!، وهل كان ابن بطة من المرجئة حينما أخذ برواية الإمام أحمد؟! وهل ابن البناء مرجئ بتقريره الكلام السابق؟!

وهل الأئمة الزهري ومالك والشافعي وجمهور أهل الحديث مرجئة؟!! إنه لا يرمي هؤلاء بالإرجاء وأمثالهم إلا من عنده نزعة خارجية قوية)).

٦- ((أضف إلى ذلك: أنَّ الإمام محمد بن نصر ذكر اختلاف أهل الحديث في الإيمان والإسلام، هل معناهما واحد أو أنهما مختلفان في المعنى، وقسمهم إلى ثلاث طوائف، كل هذه الطوائف ترى أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وأن خروجهم بسبب ما في قلوبهم من إيمان)).

٧- ((فعلماء الأمة اختلفوا في تكفير تارك الأركان كسلاً، وأجمعوا على تكفير تاركها جحوداً، وأجمعوا على كفر تارك الشهادتين، والإمام محمد لا يكفر إلا بما أجمعوا عليه وهو الشهادتان.





وقوله هذا نص واضح في عدم تكفير تارك العمل؛ إذ ليس وراء الأركان الخمسة من الأعمال ما يكفر به، بل نص على أنه لا يكفر إلا بما أجمعوا عليه، وهو الشهادتان)).

٨- ((وإذا كان لا يُكفِّر إلا بترك الأركان الأربعة فهو لا يُكفِّر بما بعدها من الأعمال، وكذلك لا يُكفِّر بترك الصلاة ولا بترك ركنين آخرين، فيكون معرَّضاً لسخط عادل ومَنْ على شاكلته؛ لأنه يشارك مَنْ لا يكفر "تارك العمل" مشاركة كبيرة جداً يستحق الإلحاق به في الحكم عليه بأنه مرجئ على المذهب الحدادي!، وأخشى أن يكفروهما.

ومَنْ لا يكفِّر بترك الصلاة لا يكفِّر بترك باقي الأركان ولا بما بعدها من العمل، فهو مرجئ شديد الإرجاء!؛ وإنْ كان مثل الزهري ومالك والشافعي وجميع مَنْ لا يكفر تارك الصلاة!!، ومنهم جماهير أهل الحديث!!!، وحتى عادل ومَنْ على شاكلته واقعون في الإرجاء؛ لأنهم لا يكفِّرون بترك الأركان الثلاثة، فتصير الأمة كلها مرجئة على منهج عادل وأضرابه.

إنَّ الرمي بالإرجاء لسهل جداً عند الخوارج!، وعند عادل ومَنْ على منهجه!!. أما عند أهل السنة فلا؛ لعدلهم وورعهم واحترامهم لمن يقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ويخالف المرجئة، ويستنكر قولهم وما يؤدي إليه)).

٩- ((ثم إنه [الشيخ ابن باز رحمه الله] سُئل عمن لا يُكفر تارك العمل هل هو مرجئ؟ فقال: "لا، هو من أهل السنة"، "مجلة الفرقان"/ العدد (٩٤) السنة





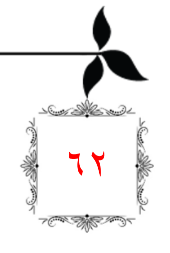
العاشرة شوال ١٤١٨هـ، وهذا الكلام ضد منهج الحدادية الذين يرمون بالإرجاء من لا يكفِّر تارك العمل)).

١٠- ((ونسأل مَنْ يرمي مَنْ لا يكفر تارك جنس العمل أو تارك العمل بالإرجاء ويدَّعون الإجماع على كفر تارك جنس العمل: فهل ابن رجب -ومن هو أعلم منه ممن سلف ذكرهم- يجهلون هذا الإجماع؟! أو هم يعلمونه ويذهبون إلى مخالفته؟، ثم هل تجتمع الأمة على مخالفة النصوص الصريحة من الكتاب والسنة، ومنها ما ذكرته في هذا البحث؟!)).

١١- ((فأقوال هؤلاء الأئمة مبنية على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم المتواترة، ومن يخالفهم من إخوانهم أهل السنة فيكفرون تارك الصلاة أو تارك العمل لهم أدلتهم وكلا الطرفين مجتهدون، ولا يطعن بعضهم في بعض لا بمذهب الخوارج ولا بمذهب المرجئة؛ لكمال أخلاقهم وقوة إنصافهم، وهذا بخلاف ما عليه كثير من أهل الأهواء؛ فإنهم لانحرافهم وبغيهم لا يتورعون عن الطعون في أهل السنة والحديث كما معروف من تاريخهم، وكما هو معروف عن أهل الأهواء المعاصرين ومنهم الفرقة الحدادية الظالمة الباغية؛ الذين يقتضي منهجهم وأصولهم رمي جمهور أهل السنة بالإرجاء ومنهم هؤلاء الأئمة)).

١٢- ((إذا عرفتَ أيها المسلم المنصف عقيدة أهل السنة ومنهجهم وأصولهم، وعرفتَ الفوارق بينهم وبين أهل الأهواء، وخاصة المرجئة، اتضح لك جلياً: أنَّ من يرميهم بالإرجاء فإنما هو أفاك فاجر مبتدع، مخالف لكتاب الله





وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنه يسير على مذهب الخوارج شر الخلق والخليقة، ومنهم الفرقة الحدادية التي زادت على الخوارج بوضع الأصول الفاجرة لحرب أهل السنة السابقين واللاحقين ورميهم بالإرجاء والتجهم)).

ولا بدَّ أن يعرف القارئ أنَّ دعوى الإجماع التي ادَّعاها أسامة بن عطايا ومن على شاكلته لازمها أنَّ قول من لم يكفِّر تارك عمل الجوارح هو خارج عن أقوال أهل السنة، وهو من الإرجاء أو وافقهم في هذا، وهذا طعن في جمهور العلماء من سلف هذه الأمة، سواء أعلن هذا ابن عطايا كما كان يفعل قديماً ولم يتراجع عنه حتى هذه اللحظة أو أخفى هذا إلى حين كما هو عليه الآن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [منهاج السنة ٨/ ٢٥٠]: ((فإنَّ السلف كان يشتدُّ إنكارهم على مَنْ يخالف الإجماع، ويعدُّونه من أهل الزيغ والضلال)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في [مضامين "المقالات الأثرية في الرد على شبهات وتشغيبات الحدادية"، ومعها ملحق مهم]: ((وأكذبُ من يدَّعي الإجماع هم الحدادية)).

وقال حفظه الله في مقدمة هذه المضامين: (("موقف الإمامين أحمد والشافعي وغيرهما، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم من دعاوى الإجماع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٩/ ٢٧١):

{وَإِذَا نَقَلَ عَالِمٌ الْإِجْمَاعَ، وَنَقَلَ آخَرُ النِّزَاعَ إمَّا نَقْلًا سمى قَائِلَهُ وَإِمَّا نَقْلًا بِخِلَافٍ مُطْلَقًا وَلَمْ يُسَمِّ قائله:

فَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ نَقْلًا لِخِلَافٍ لَمْ يَثْبُتْ، فَإِنَّهُ مُقَابِلٌ بِأَنْ يُقَالَ وَلَا يَثْبُتُ نَقْلُ الْإِجْمَاعِ، بَلْ نَاقِلُ الْإِجْمَاعِ نَافٍ لِلْخِلَافِ، وَهَذَا مُثْبِتٌ لَهُ، وَالْمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

وَإِذَا قِيلَ: يَجُوزُ فِي نَاقِلِ النِّزَاعِ أَنْ يَكُونَ قَدْ غَلِطَ فِيمَا أَثْبَتَهُ مِنْ الْخِلَافِ؛ إمَّا لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ أَوْ لِعَدَمِ الدَّلَالَةِ.

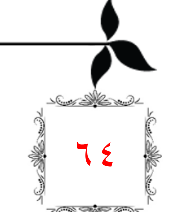
قِيلَ لَهُ: وَنَافِي النِّزَاعِ غَلَطُهُ أجوز؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ لَمْ تَبْلُغْهُ، أَوْ بَلَغَتْهُ وَظَنَّ ضَعْفَ إسْنَادِهَا وَكَانَتْ صَحِيحَةً عِنْدَ غَيْرِهِ، أَوْ ظَنَّ عَدَمَ الدَّلَالَةِ وَكَانَتْ دَالَّةً.

فَكُلُّمَا يَجُوزُ عَلَى الْمُثْبِتِ مِنْ الْغَلَطِ، يَجُوزُ عَلَى النَّافِي، مَعَ زِيَادَةِ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْخِلَافِ.

وَهَذَا يَشْتَرِكُ فِيهِ عَامَّةُ الْخِلَافِ؛ فَإِنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ لَيْسَ عِلْمًا بِالْعَدَمِ لَا سِيَّمَا فِي أَقْوَالِ عُلَمَاءِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي لَا يُحْصِيهَا إلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ.

وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَد وَغَيْرُهُ مِنْ الْعُلَمَاءِ: "مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَقَدْ كَذَبَ؛ هَذِهِ دَعْوَى الْمَرِيسِيِّ وَالْأَصَمِّ؛ وَلَكِنْ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ نِزَاعًا"، وَالَّذِينَ كَانُوا يَذْكُرُونَ





الْإِجْمَاعَ كَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَغَيْرِهِمَا يُفَسِّرُونَ مُرَادَهُمْ: بِأَنَّا لَا نَعْلَمُ نِزَاعًا، وَيَقُولُونَ هَذَا هُوَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي نَدَّعِيه}.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في "إعلام الموقعين" (١/ ٢٩-٣٠) متحدِّثاً عن أصول الإمام أحمد رحمه الله: {وكان فتاويه مبنية على خمسة أصول:

أحدها: النصوص، فإذا وجد النص أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان، ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس، ولا إلى خلافه في التيمم للجنب لحديث عمار بن ياسر، ولا خلافه في استدامة المحرم الطيب الذي تطيب به قبل إحرامه لصحة حديث عائشة في ذلك، ولا خلافه في منع المفرد والقارن من الفسخ إلى التمتع لصحة أحاديث الفسخ، وكذلك لم يلتفت إلى قول علي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب في ترك الغسل من الإكسال لصحة حديث عائشة أنها فعلته هي ورسول -صلى الله عليه وسلم- فاغتسلا ولم يلتفت إلى قول ابن عباس وإحدى الروايتين عن علي أن عدة المتوفى عنها الحامل أقصى الأجلين لصحة حديث سبيعة الأسلمية، ولم يلتفت إلى قول معاذ ومعاوية في توريث المسلم من الكافر لصحة الحديث المانع من التوارث بينهما، ولم يلتفت إلى قول ابن عباس في الصرف لصحة الحديث بخلافه ولا إلى قوله بإباحة لحوم الحمر كذلك، وهذا كثير جداً.

ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب، ولا عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ويقدمونه على الحديث الصحيح.

وقد كذَّب أحمد من ادَّعى هذا الإجماع ولم يسغ تقديمه على الحديث الثابت، وكذلك الشافعي أيضاً نص في رسالته الجديدة على أنَّ ما لا يعلم فيه بخلاف لا يقال له إجماع، ولفظه: "ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعاً"، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبي يقول: "ما يدَّعي فيه الرجل الإجماع فهو كذب، من ادَّعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس اختلفوا ما يدريه، ولم ينته إليه، فليقل: لا نعلم الناس اختلفوا، هذه دعوى بشر المريسي والأصم، ولكنه يقول: لا نعلم الناس اختلفوا أو لم يبلغني ذلك" هذا لفظه.

ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلُّ عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها توهم إجماع مضمونه عدم العلم بالمخالف، ولو ساغ لتعطلت النصوص وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدِّم جهله بالمخالف على النصوص؛ فهذا هو الذي أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع، لا ما يظنه بعض الناس أنه استبعاد لوجوده}.

فما هو رأي أهل العلم والسنة في الحدادية وفي كثرة دعاواهم للإجماعات لأهداف خطيرة وباطلة؟)).





أقول:

كأنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله يردُّ على أسامة بن عطايا في دعواه الإجماع على تكفير تارك عمل الجوارح.

فهل يرجع ابن عطايا عن دعوى الإجماع؟!

أم يعاند ويصر على هذه الدعوى الباطلة؟!

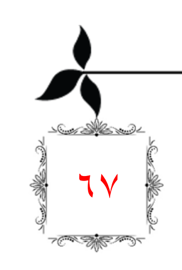
رابعاً: وأما تصريح أسامة بن عطايا في كلامه أعلاه: أنَّ من لم يكفِّر تارك عمل الجوارح ((فقوله قول المرجئة، ويرد عليه هذا الباطل، ولا يجوز الدفاع عن هذا القول ولا التبرير له)).

فهذه عقيدة غلاة الحدادية وأذناب الخوارج القطبية الذين ردَّ عليهم شيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله في مقالاته الأثرية السالفة الذكر.

وكلام ابن عطايا هذا يدلُّ على عدم استسلامه لأحاديث الشفاعة ولم يرفع بها رأساً، ولازم كلامه هذا تضليل أئمة السلف وجمهورهم وأئمة الدعوة الذين لا يكفِّرون تارك الصلاة وما دونها من أعمال الجوارح ولا يكفِّرون تارك العمل إيماناً وانقياداً لمضمون أحاديث الشفاعة وفضل التوحيد وغيرها، مضمون هذا القول اتهام هؤلاء الأئمة والعلماء بالإرجاء.

وهذه العقيدة كان ابن عطايا يصرِّح بها ويصدع لما كان في أحضان الحدادية ومنتدياتهم ويتواصل معهم ويتواصى ويتآمر ضد الشيخ ربيع حفظه الله

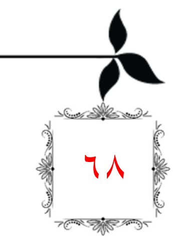




وطلابه السلفيين؛ الذين كانوا لا يثبتون الإجماع على تكفير تارك عمل الجوارح ولا يتهمون من لا يكفِّر تارك العمل بالإرجاء وينصحون السلفيين بعدم الخوض في مسألة تارك جنس العمل.

فلما باءت محاولات ابن عطايا وأصحابه من الحدادية بالفشل، وكشف أولئك الحدادية عن أقنعتهم وطعنوا في الشيخ الألباني رحمه الله أولاً وفي الشيخ ربيع حفظه الله ثانياً ثم في جمهور السلف الذين لا يكفرون تارك الصلاة تهاوناً ولا تارك العمل استسلاماً لحديث الشفاعة. ومن هؤلاء الحدادية من غلا وصرَّح باتهام الشيخ الألباني والشيخ ربيع بالإرجاء والتجهم والمجادلين عن المشركين وإخوان الطواغيت، ومنهم من غلا وحكم بكفرهما علناً، ومنهم من غلا أكثر فأكثر حتى بلغ به الغلو تكفير شيخ الإسلام ابن تيمية وطلابه وتكفير الإمام المجدد محمد عبد الوهاب وأحفاده وطلابه، ومنهم من أعلن تأييده لإمارة الدواعش الخوارج في هذا الزمان وأثنى عليهم. فردَّ على هؤلاء جميعاً شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله ردوداً ذهبية مدعمة بالأدلة الشرعية والنقول العلمية، فكسر اللهُ عزَّ وجلَّ به شوكة هؤلاء الخوارج الغلاة البغاة، وزلزل به عروشهم وأقضَّ مضاجعهم، فما ذكروا شبهة إلا ردها ولا استدلالاً إلا نقضه بالحجة والبرهان، ولا تستروا حول إجماع مدَّعى إلا بيَّن زيفه وبطلانه، ولا تقووا بقول عالم إلا نقل لهم من كلام هذا العالم نفسه ما ينقض هذه الدعوى ونقل لهم من أقوال أئمة الدين والسنة ممن هم أعلم به وأولى بالاتباع ما يخالف





قول ذلك العالم، حتى ضاقت بهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم، وحاولوا إسكات الشيخ ربيع بفتاوى من هنا وهناك من بعض العلماء المعاصرين، فواجه الشيخ حفظه الله هذا بذكر أقوال السابقين واللاحقين من كبار الأئمة والعلماء ممن لا عبرة بمخالفهم كائناً من كان، فبانت هذه المسألة بوضوح، ورفع السلفييون رؤوسهم وأصبح لهم شوكة في هذه المسألة المهمة، وانكشف أمر الحدادية وخمد صوتهم وأصبحوا منبوذين من السلفيين في كل مكان، مثل عبد الرحمن الحجي وعماد فراج وبدر الدين مناصرة وأحمد الحازمي وعادل آل حمدان وعبد الله الغامدي وعبد الحميد الجهني ومن على شاكلتهم.

فلما رأى ابن عطايا أنَّ شوكة أصحابه وأخدانه انكسرت، أصبح كالشاة العائرة بين الفريقين لا تدري أيهما تتبع، ولما أحرجه أصحابه القدماء بإظهار موقفه من مقالات الشيخ ربيع حفظه الله، أصبح في موقف لا يحسد عليه، وأكثروا عليه الإلحاح فلم يظهر موقفه المخالف للشيخ ربيع حفظه الله، فكشف غلاة الحدادية أمر أسامة بن عطايا وأظهروا تناقضاته، فلم يجد ابن عطايا بداً إلا مخالفة أولئك الحدادية من حيث منتهى دعوتهم لا من حيث أصل دعوتهم!، فأنكر عليهم تكفيرهم وتبديعهم وتضليلهم وطعنهم بالعلماء السابقين واللاحقين، وردَّ عليهم بعض الردود التي هي أغلبها حكايات مما كان يعرفه عن أولئك الحدادية الذين صحبهم مدة من الزمان، وأنَّى له أن يردَّ عليهم ردوداً



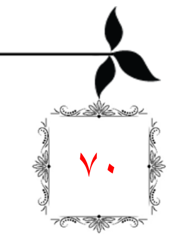

علمية وهو يوافقهم من حيث التأصيل والاستدلال كما تقدَّم؟! وفاقد الشيء لا يعطيه، وسيأتي مزيد من كلامه.

وقد كنتُ متابعاً لمقالات ابن عطايا وأرى تناقضاته وناقشته أكثر من مرة وناصحته في بيته حول هذه المسألة وغيرها من المسائل التي خالف فيها الأصول السلفية فلم أجد منه إلا الإصرار والجدال بالباطل وتتبع رخص بعض العلماء المعاصرين، ولم أر منه تغيراً عما كان عليه من موافقة الحدادية في دعوى الإجماع على تكفير تارك العمل وفي طريقة استدلالهم، وأما مسألة اتهام من لا يكفِّر تارك العمل بالإرجاء فلم يكن ابن عطايا يظهر ما يعتقده بوضوح في هذه المسألة، ولكنه يدندن حولها كما يدندن أولئك الغلاة.

وشيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله ذكر في مقالاته الأثرية في الرد على تشغيبات وشبهات غلاة الحدادية عدة أقوال من كلام أئمة أهل السنة قديماً وحديثاً لا يكفِّرون تارك العمل، هذا بالإضافة إلى النصوص الشرعية، فكيف يزعم ابن عطايا أنَّ من لم يكفِّر تارك العمل قد وافق أهل الإرجاء؟!

قال أسامة عطايا في مشاركة له (بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠١٤) في مقاله [بيان شيء من حال الحدادي المسوس المدعو بأبي عبد القدوس] المنشور في منتدياته [منابر النور] و[منتديات البيضاء]: ((غاية ما في أحاديث الشفاعة: أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ سيدخل الجنةَ قوماً بلا عملٍ من أعمالِ الجوارح، وأصرحُ شيءٍ في ذلك





حديث البطاقة، وبعض ألفاظ أحاديث الشفاعة، وهذا لم يخالف فيه سني سلفي.

ولكنَّ الذي فيه النظر هو: الاستدلال بذلك على عدم "تكفير تارك الصلاة" أو "تكفير تارك عمل الجوارح".

فقد ذكر غير واحد من العلماء أنه لا حجة في حديث البطاقة ولا في أحاديث الشفاعة على عدم تكفير تارك الصلاة وتكفير تارك عمل الجوارح من باب أولى؛ لأنَّ الاستدلال بحديث البطاقة وأحاديث الشفاعة استدلال بمفهوم المخالفة على ما ثبت من المنطوق الصريح في تكفير تارك الصلاة، فلا يُقدَّم المفهوم هنا على المنطوق)).

أقول:

أول كلامه يناقض آخره!

إذا كانت أحاديث الشفاعة وحديث البطاقة تدلُّ على أنَّ الله عزَّ وجلَّ سيدخل الجنةَ قوماً من أهل التوحيد بلا عمل من أعمال الجوارح، فكيف يصح القول: لا حجة في حديث البطاقة ولا في أحاديث الشفاعة على عدم تكفير تارك الصلاة وتكفير تارك عمل الجوارح؟!

أليس هذا تناقضاً؟!

وكيف يزعم أسامة بن عطايا أنَّ حديث الشفاعة وحديث البطاقة لا حجة فيهما على عدم تكفير تارك الصلاة وعدم تكفير تارك عمل الجوارح؟!

وكيف يزعم أنَّ الاستدلال بهما من باب الاستدلال بالمفهوم لا بالمنطوق؟!

ودونكم حديث الشفاعة وحديث البطاقة، لنرى هل تصح هذه المزاعم؟!

أما حديث الشفاعة فقد قال صلى الله عليه وسلم فيه: ((حتى إذا خلص المؤمنون من النار فوالذي نفسي بيده ما منكم من أحد بأشد مناشدة لله في استقصاء الحق من المؤمنين لله يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار:

يقولون: ربنا كانوا يصومون معنا ويصلون ويحجون، فيقال لهم: أخرجوا مَنْ عرفتم فتحرم صورهم على النار، فيخرجون خلقاً كثيرا قد أخذت النار إلى نصف ساقيه وإلى ركبتيه.

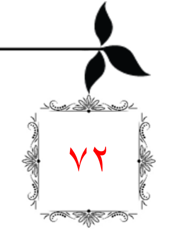
ثم يقولون: ربنا ما بقي فيها أحد ممن أمرتنا به؛ فيقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً.

ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها أحداً ممن أمرتنا؛ ثم يقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً.

ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها ممن أمرتنا أحداً؛ ثم يقول: ارجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً.

ثم يقولون: ربنا لم نذر فيها خيراً.





وكان أبو سعيد الخدري يقول: إنْ لم تصدقوني بهذا الحديث فاقرؤوا إن شئتم: "إنَّ الله لا يظلم مثقال ذرة وإنْ تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً".

فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين.

فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط؛ قد عادوا حمماً، فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له: نهر الحياة، فيخرجون كما تخرج الحبة في حميل السيل؛ ألا ترونها تكون إلى الحجر أو إلى الشجر ما يكون إلى الشمس أصيفر وأخيضر وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض. فقالوا: يا رسول الله كأنك كنت ترعى بالبادية.

قال: فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم الخواتم، يعرفهم أهل الجنة، هؤلاء عتقاء الله، الذين أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه.

ثم يقول: ادخلوا الجنة فما رأيتموه فهو لكم، فيقولون: ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحداً من العالمين، فيقول: لكم عندي أفضل من هذا، فيقولون: يا ربنا أي شيء أفضل من هذا؟ فيقول: رضاي فلا أسخط عليكم بعده أبداً)) أخرجه مسلم.

وأما حديث البطاقة فقد قال صلى الله عليه وسلم: ((يُصاح برجل من أمتي يوم القيامة على رؤوس الخلائق، فينشر له تسعة وتسعون سجلاً؛ كل



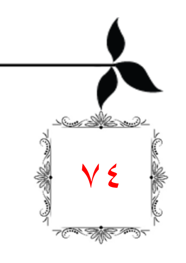


سجل مد البصر، ثم يقول الله تبارك وتعالى: هل تنكر من هذا شيئا؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، ثم يقول: ألك عذر؟ ألك حسنة؟! فيهاب الرجل فيقول: لا، فيقول: بلى إنَّ لك عندنا حسنة -عند أحمد: واحدة- وإنه لا ظلم عليك اليوم؛ فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنك لا تظلم؛ فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة)) رواه ابن ماجه وأحمد وغيرهم.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله -وهو يذكر أدلة القائلين بعدم تكفير تارك الصلاة- في كتابه [الصلاة وحكم تاركها]: ((ولم يذكر في البطاقة غير الشهادة؛ ولو كان فيها غيرُها لقال: ثم تخرج له صحائف حسناته فترجح سيئاته، ويكفينا في هذا قوله: "فيخرج من النار مَنْ لم يعمل خيراً قط"!، ولو كان كافراً لكان مخلَّداً في النار غير خارج منها؛ فهذه الأحاديث وغيرها تمنع من التكفير والتخليد، وتوجب من الرجاء له ما يرجى لسائر أهل الكبائر)).

وقال العلامة ابن رجب الحنبلي رحمه الله في رسالته [التخويف من النار ص٢٥٩]: ((والمراد بقوله: "لم يعملوا خيراً قط" من أعمال الجوارح؛ وإنْ كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار إنه "لم يعمل خيراً قط غير التوحيد" خرجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ومن حديث ابن مسعود موقوفاً، ويشهد لهذا ما في حديث أنس





عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الشفاعة قال: "فأقول: يا رب ائذن لي فيمن يقول لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من النار من قال: لا إله إلا الله" خرجاه في الصحيحين، وعند مسلم: "فيقول: ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك".

وهذا يدلُّ على أنَّ الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل كلمة التوحيد؛ الذين لم يعملوا معها خيراً قط بجوارحهم، والله أعلم)).

وقال العلامة الشيخ الألباني رحمه الله في رسالته "حكم تارك الصلاة": ((وهو أنَّ المؤمنين كما شفعهم الله في إخوانهم المصلين والصائمين وغيرهم في المرة الأولى؛ فأخرجوهم من النار بالعلامة، فلما شُفِّعوا في المرات الأخرى وأَخرجوا بشراً كثيراً؛ لم يكن فيهم مصلُّون بداهة، وإنما فيهم من الخير كل حسب إيمانه، وهذا ظاهر جداً لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى.

وعلى ذلك؛ فالحديث دليل قاطع على أنَّ تارك الصلاة -إذا مات مسلماً يشهد أن لا إله إلا الله- لا يخلَّد في النار مع المشركين، ففيه دليل قوي جداً أنه داخل تحت مشيئة الله تعالى في قوله: "إنَّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء")).

وقال شيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله في رده على عادل آل حمدان المتعالم المغرور: ((فدلَّ هذا الحديث أنَّ الشفاعة ستكون لأصناف من هذه الأمة:

الصنف الأول: المصلون الصائمون القائمون بالحج، فهؤلاء مع قيامهم بهذه الأركان دخلوا النار بذنوب أوبقتهم، فمن لا يقوم بها أشد عذاباً منهم وأشد.

الصنف الثاني: من في قلبه مثقال دينار من خير، فهؤلاء خرجوا من النار بما في قلوبهم من الإيمان وأعمال القلوب، ومنها إخلاصهم في التوحيد.

والصنف الثالث: من في قلبه مثقال ذرة من خير، وهذا الخير هو الإيمان مع الإخلاص فيه.

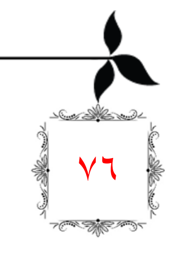
الصنف الرابع: صنف لم يعملوا خيراً قط، يخرجهم الله من النار بما في قلوبهم من الإيمان والإخلاص وبمحض رحمة الله!، ويسميهم أهل الجنة عتقاء الله، ويقولون أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه، ولا خير قدموه.

وهذا النفي إنما هو "لأعمال الجوارح" لا لأعمال القلوب، ومنها إخلاص التوحيد، صرَّح بهذا كله رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يقول إلا الحق، ولا ينطق عن الهوى)).

فهذان الحديثان ينصان على أنَّ أهل التوحيد الذين لم يعملوا خيراً قط لا يخلَّدون في النار إن دخلوها، فكيف يزعم ابن عطايا أنَّ الحديثين لا حجة فيهما؟!

وقد كتب الشيخ ربيع حفظه الله مقالاً منشوراً بعنوان [الرد على من يقول: إنَّ أحاديث الشفاعة وحديث البطاقة من المتشابه مخالفين لإجماع الصحابة





والتابعين وأئمة المسلمين]، قال في مقدمته: ((فهناك في هذا العصر من يقول: "إنَّ أحاديث الشفاعة وحديث البطاقة من المتشابه فيرد إلى المحكم"!، وهذا قول خطير مخالف لاتفاق أهل السنة الآخذين بها، المسلِّمين بها، الرادين بها على الخوارج والمعتزلة ومن سار على نهجهم.

وفي هذا القول ما هو أدهى وأمر، وهو أنه يتضمن رمي أهل السنة وأئمتهم بأنهم من أهل الزيغ الذين قال اللهُ فيهم: "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ"، وحاشا أهل السنة، ثم حاشاهم أن يكونوا من أهل الزيغ المتبعين للمتشابه؛ فإنَّ هذا إنما هو حال أهل الزيغ والضلال)).

ونقل الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله السالف الذكر استسلام الأئمة على العمل بمضمون حديث الشفاعة وحديث البطاقة؛ ولو كانوا ممن يرون كفر تارك الصلاة.

ومما قاله فيه: ((وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد يرى كفر تارك الصلاة، لكنه إذا وقف أمام أحاديث الشفاعة استسلم لها وصدع بمضمونها)).

ونقل كلام شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم رحمهما الله ثم علَّق قائلاً: ((تأمل كلام هذين الإمامين وغيرهما حيث لم يجعلوا حديث البطاقة من المتشابه، وكذلك أحاديث الشفاعة عند الصحابة وعلماء السنة لا نعرف أحدًا منهم أنه قال: إنها من المتشابه. بل أجمعوا هم والصحابة على القول بمضمونها.

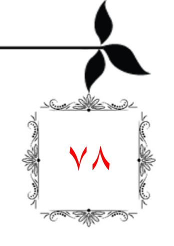




وابن القيم رحمه الله بنى حكمه هنا على حديث أبي سعيد وأيَّده بحديث هذا الرجل الذي لم يعمل خيراً قط، وأمر أولاده أن يحرقوه...الحديث، ولا شك أنه يؤمن بأحاديث الشفاعة الأخرى والأحاديث الواردة في فضل لا إله إلا الله وفضل التوحيد، والذي نعرفه عن ابن القيم أنه كان يرى كفر تارك الصلاة، فلا يبعد أن يكون قد غيّر رأيه تسليماً منه بأحاديث الشفاعة وحديث البطاقة وأحاديث فضل التوحيد)).

وأما دعوى أسامة بن عطايا أنَّ الأحاديث الواردة في ترك الصلاة هي من باب الاستدلال بالمنطوق على تكفير تارك الصلاة، فمفاد كلامه تجهيل جمهور السلف من الأئمة الذين لا يُكفِّرون تارك الصلاة تهاوناً، وكلامهم في الكتب والمذاهب مشهور، فمنهم من حمل الـ "كفر" على الكفر العملي غير المخرج من الملة، ومنهم من حمل الترك على ترك الجحود لا ترك التهاون، ومنهم من حمله على ترك الامتناع، ومنهم من حمله على الترك المطلق، ومنهم من حمله على مطلق الترك أو من ترك صلاتي الجمع حتى يخرج وقت الثانية، وقد ذكر العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه "الصلاة وحكم تاركها" هذه المذاهب واستدلالاتهم، فأين المنطوق في أحاديث ترك الصلاة الذي يتكلَّم عنه أسامة بن عطايا ومن كان على شاكلته؟!





بل إنَّ أقوال بعض العلماء تؤكِّد أنَّ النصوص والإجماع والآثار التي تدل على كفر تارك الصلاة ليست على ظاهرها ومنطوقها، وإنما تحمل على الممتنع لا على مجرد الترك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [المجموع ٢٢/٤٨-٤٩]: ((ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يُقتل لم يكن في الباطن مقراً بوجوبها ولا ملتزماً بفعلها: وهذا كافر باتفاق المسلمين؛ كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلَّت عليه النصوص الصحيحة)).

وقال رحمه الله في [شرح العمدة ٤/ ٩٢]: ((فأما إذا لم يُدع ولم يَمتنع: فهذا لا يجري عليه شيء من أحكام المرتدين في شيء من الأشياء، ولهذا لم يعلم أنَّ أحداً من تاركي الصلاة تُرك غسله والصلاة عليه ودفنه مع المسلمين ولا منع ورثته ميراثه ولا إهدار دمه بسبب ذلك، مع كثرة تاركي الصلاة في كل عصر، والأمة لا تجتمع على ضلالة؛ وقد حمل بعض أصحابنا أحاديث الرجاء على هذا الضرب)).

وقال رحمه الله في [الاختيارات الفقهية ص٣٢]: ((مَنْ كفر بترك الصلاة؛ الأصوب: أن يصير مسلماً بفعلها، مِن غير إعادة الشهادتين؛ لأنَّ كفره بالامتناع، كإبليس)).

وفي كتاب [الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية ص٥٠ – ٥١ ومعه تعليقات وتصحيحات الشيخ ابن عثيمين] نقل عنه أبو الحسن علاء الدين

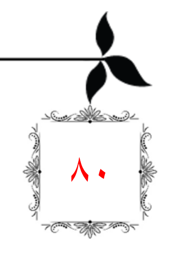




البعلي رحمه الله: ((وقوله عليه السلام: "مَنْ تركها فقد كفر" خصصناه: بالامتناع؛ لأنَّ الحديث مقيَّد بمن ليس له عذر بالإجماع؛ وعند ذلك: لا ندري هل له عذر أم لا؟! ومعنا يقين الإسلام فلا يزال بالشك ولا بالظاهر، بل بيقين الترك المذنب على الكفر)).

وقال تلميذه العلامة ابن القيم رحمه الله في رسالته [الصلاة وحكم تاركها ص٣٨]: ((المسألة الثانية: أنه لا يُقتل حتى يُدعى إلى فعلها فيمتنع؛ فالدعاء إليها لا يستمر، ولذلك أذن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلاة نافلة خلف الأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت، ولم يأمر بقتالهم، ولم يأذن في قتلهم؛ لأنهم لم يصروا على الترك، فإذا دُعيَ فامتنع لا من عذر حتى يخرج الوقت: تحقق تركه وإصراره)).

وقال في نهاية بحثه عن حكم تارك الصلاة كما في [الصلاة وحكم تاركها ص٨٢]: ((ومن العجب: أن يقع الشك في كفر من أصرَّ على تركها، ودُعيَ إلى فعلها على رؤوس الملأ، وهو يرى بارقة السيف على رأسه، ويشد للقتل، وعصبت عيناه، وقيل له: تصلي وإلا قتلناك؟ فيقول: اقتلوني ولا أُصلي ابداً. ومن لا يُكفِّر تارك الصلاة يقول: هذا مؤمن مسلم!!، يُغسَّل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين، وبعضهم يقول: إنه مؤمن كامل الإيمان!!!، إيمانه كإيمانه جبريل وميكائيل؛ فلا يستحي مَنْ هذا قوله؛ من إنكاره تكفير مَنْ شهد بكفره الكتاب والسنة واتفاق الصحابة، والله الموفِّق)).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في رسالة "حكم تارك الصلاة": ((وعليه فإنَّ تارك الصلاة كسلاً لا يكفر عنده إلا إذا اقترن مع تركه إياها ما يدل على أنه كفر كفراً اعتقادياً؛ فهو في هذه الحالة -فقط- يكفر كفراً يخرج به من الملة كما تقدمت الإشارة بذلك مني؛ وهو ما يشعر به كلام ابن القيم في آخر هذا الفصل فإنه قال: "ومن العجب أن يقع الشك في كفر من أصر على تركها ودعي إلى فعلها على رؤوس الملأ وهو يرى بارقة السيف على رأسه ويشد للقتل وعصبت عيناه وقيل له: تصلي وإلا قتلناك؟ فيقول: اقتلوني ولا أصلي أبداً".

قلتُ: وعلى مثل هذا المصر على الترك والامتناع عن الصلاة مع تهديد الحاكم له بالقتل يجب أن تحمل كل أدلة الفريق المكفِّر للتارك للصلاة؛ وبذلك تجتمع أدلتهم مع أدلة المخالفين ويلتقون على كلمة سواء: أنَّ مجرد الترك لا يكفر لأنه كفر عملي لا اعتقادي كما تقدم عن ابن القيم، وهذا ما فعله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ أعني أنه حمل تلك الأدلة هذا الحمل)).

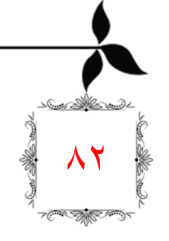
وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أيضاً كما في [الشرح الممتع ٢/ ٢٤-٢٥]: ((وعلى هذا؛ فمذهب الإمام أحمد المشهور عند أصحابه: أنَّه لا يُمكن أن يُحكم بكفر أحد ترك الصلاة في زماننا؛ لأنَّه إذا لم يدعه الإمام لم نتحقق أنَّه تركها كسلاً؛ إذ قد يكون معذوراً، لكن إذا دعاه الإمام وأصرَّ: علمنا أنَّه ليس معذوراً)).

فإذا عرفنا هذا، فليس ثمة تعارض بين الأحاديث التي تدلُّ على أنَّ ترك الصلاة كفر وبين أحاديث الشفاعة وحديث البطاقة وأحاديث فضل التوحيد، لأنَّ كفر التارك للصلاة محمولٌ على ترك الامتناع لا الترك المجرد حتى عند القائلين بكفر تارك الصلاة، وهذا الكافر ليس من أهل التوحيد فلا يخرج من النار، فليس ثمة تعارض بين الأحاديث، والجمع بين الأحاديث مقدَّم على الترجيح، فلا حاجة لمعرفة المنطوق والمفهوم.

وقال أسامة بن عطايا في "رسالة خاصة" عبر [منتديات البيضاء] إلى وسام الليبي بتاريخ (٢٤/ ٦/ ٢٠١٠) وهي منشورة بالصورة في "منتديات كل السلفيين" من ملف ابن عطايا: ((أما بالنسبة لكون هذه المسألة من مسائل الخلاف: فقد كنتُ أقولُ بذلك وأناظرُ عليه، واستندتُ إلى كلام بعض أهل العلم وليس من تلقاء نفسي، بل بسبب الاشتباه الذي حصل عندي، وقد تراجعتُ عنه كما سيأتي.

لكن هل تعلم أنَّ الشيخ ربيعاً المدخلي يقول بهذا القول وما زال عليه، وقد جرى بيني وبينه اتصال قبل نحو عشرة أيام يريد مني أن أقول بهذا القول، وأنَّ عدم تكفير تارك العمل مسألة خلافية ومن أقوال أهل السنة، مع أني أبيتُ على الشيخ ربيع ذلك، ووعدتُه بزيارته لمناقشة هذا الأمر معه)).





أقول:

أسامة بن عطايا في مسألة الإجماع على تكفير تارك عمل الجوارح مضطرب، فقد كان ينفي هذا الإجماع أولاً ويشنِّع على مَنْ يدَّعيه، ثم بعد اختلاطه بغلاة الحدادية ومنتدياتهم أصبح يصرِّح بهذا الإجماع ويُشنِّع على من ينفيه، والسبب هو الاكتفاء بكلام بعض المعاصرين وعدم الرجوع إلى كلام الأئمة السابقين وعدم تحرير المسألة تحريراً علمياً.

ومقارنة ابن عطايا نفسه بالشيخ ربيع حفظه الله مقارنة فاسدة، فالشيخ ربيع حفظه الله أنكر هذا الإجماع من قبل ولم يزل على هذا الإنكار، فكيف يقاس المضطرب على الراسخ؟!

وكون أسامة بن عطايا يأبى نصيحة الشيخ ربيع حفظه الله التي تدل على أمرين:

الأول: أنَّ مسألة تكفير تارك عمل الجوارح مسألة خلافية.

الثاني: أنَّ من لم يكفِّر تارك عمل الجوارح قوله من أقوال أهل السنة.

فهذا يعني أنَّ أسامة بن عطايا يدَّعي الإجماع على تكفير تارك العمل أولاً وأنَّ من لم يكفِّره فقوله من أقوال أهل الإرجاء.

وهذا يعني أيضاً أنَّ ابن عطايا كان في الظاهر مع الشيخ ربيع حفظه الله ضد فالح الحربي وحزبه الأثيم وضد الغامدي والجهني وعماد فراج وبدر الدين



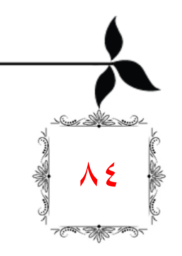
مناصرة، لكنه في الحقيقة على مذهبهم في مسألة "تارك العمل"، بل كان يحاول مع الغامدي والجهني وعماد فراج المحاولات لإقناع الشيخ ربيع بهذا المذهب الرديء، ولكنَّ الشيخ ربيعاً بصيرٌ به وبأمثاله من أول أيامه.

ثم لماذا لم يقبل ابن عطايا نصيحة الشيخ ربيع؟!

لم يذكر لنا السبب هنا، لكنَّ السبب الرئيسي هو مصاحبة غلاة الحدادية والتناصر معهم في نصرة القول الباطل والجدال عنه.

قال أسامة بن عطايا كما في مقال [توجيه الشيخ العتيبي لكلام الإمام الألباني عند قوله "أنَّ العمل شرط كمال"] المنشور في منابر النور بتاريخ (٢/ ١٢/ ٢٠١٠): ((والذي أرى أنَّ الشيخ رحمه الله أخطأ فيه: هو استدلاله بحديث الشفاعة والذي فيه إخراج أناس من النار لم يعملوا خيراً قط، وبحديث حذيفة عن نجاة من جاء بالشهادتين دون صلاة ولا صيام ولا زكاة، وحديث صاحب البطاقة، فإنَّ هذه الأحاديث لا تدل على عدم كفر تارك الصلاة أو تارك جميع العمل لأنها أحاديث خاصة، وبعضها في زمن لم يبلغهم العلم كمن ماتوا قبل فرض الصلاة، فهذا هو المقدار الذي أراه أخطأ فيه الشيخ، مع التنبه إلى أنه يكفر بترك العمل في بعض الأحوال، وأنه يقول بأنَّ العمل من الإيمان، وأنَّ الكفر يكون بالقول والعمل والاعتقاد)).





أقول:

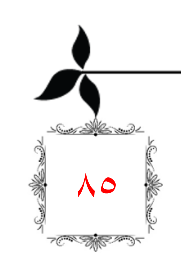
كون هذه الأحاديث أحاديث خاصة يوجب تقديمها على الأحاديث العامة في كفر تارك الصلاة، لأنَّ حمل العام على الخاص متعيَّن.

وإن كان أسامة بن عطايا يقصد بالخاصة أي أنَّ الأحاديث تحمل على من نطق بالشهادتين ومات ولم يتمكَّن من العمل بجوارحه شيئاً، فجوابه من وجهين:

الأول: كيف يُعذَّب بالنار ويكون من الجهنميين -وهم آخر أهل الجنة دخولاً بالشفاعة ورحمة أرحم الراحمين- من نطق بالشهادتين ومات، أليس هذا من خير أهل الإيمان منزلة يوم القيامة؟ فكيف تعدونه من أدناهم؟!

الثاني: كيف تمكَّن صاحب البطاقة من فعل السيئات في تسع وتسعين سجلاً من الذنوب مد البصر، ولم يتمكَّن من فعل حسنة واحدة زائدة عن التوحيد؟!

وبمثل هذه التأويلات الباطلة تسلَّط بعض الناس على النصوص الشرعية وأبطلوا دلالاتها وأعرضوا عن مضمونها، وقد تقدَّم إنكار الشيخ الألباني رحمه الله على من حمل هذه الأحاديث على من مات ولم يتمكَّن من العمل، وشبَّه من يتأوَّل هذه النصوص بمثل هذه التأويلات بالمعطِّلة للصفات الذين أوَّلوا الصفات بأهوائهم الفاسدة وآرائهم الباطلة بلا حجة ولا برهان.




وقال شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله كما في [مضامين المقالات الأثرية في الرد على شبهات وتشغيبات الحدادية]: ((وما رأيتُ أحداً من أئمة الإسلام يخالف هذه الأحاديث أو يتأوَّل قوله صلى الله عليه وسلم: "لم يعملوا خيرا قط" بأنَّ هؤلاء معذورون لم يتمكنوا من العمل!!.

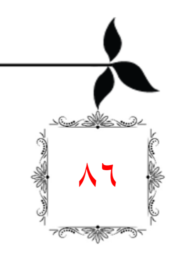
وإذا كانوا معذورين لم يتمكَّنوا من العمل؛ فكيف يدخلهم الله النار ويعذبهم العذاب الشديد؟! وهو جلَّ وعلا يقول: "لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا"، واللهُ الرؤوف الرحيم يُعلِّم عباده أن يقولوا: "رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا"، ويُعلِّم ربنا -أرحم الراحمين- عباده أن يقولوا: "رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ".

إنَّ هؤلاء الذين لم يعملوا خيراً قط لمن أشد المجرمين؛ فعذَّبهم اللهُ على إجرامهم المتعمد العذاب الشديد؛ لأنهم متمكنون من العمل، ومتمكنون منه طول حياتهم، أرجو ممن يتأوَّل هذا التأويل أن يعلن تراجعه عنه؛ لأنه يخالف القرآن والسنة)).

وأما دعوى ابن عطايا أنَّ بعض هذه الأحاديث في زمن لم يبلغهم العلم بفرضية الصلاة!.

فالجواب عنه:





كيف يعذَّبون في النار مع عدم علمهم بهذه الفريضة؛ والله عزَّ وجلَّ يقول: "وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً "؟!

وإن كان يقصد أسامة بن عطايا حديث حذيفة "يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب..."، فالحديث يحتمل أنهم لم يعلموا بفرضية هذه الأركان فتنجيهم كلمة التوحيد ولا يدخلون النار، ويحتمل أنهم يعلمون بفرضيتها فيدخلون النار ثم تنجيهم كلمة التوحيد من الخلود فيها، ويحتمل غير ذلك.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله معلِّقاً على حديث حذيفة كما في [النهاية في الفتن والملاحم ص١١]: ((وهذا دال على أنَّ العلم قد يرفع من الناس في آخر الزمان حتى إنَّ القرآن يسري عليه النسيان في المصاحف والصدور ويبقى الناس بلا علم، وإنما الشيخ الكبير والعجوز المسنة يخبران بأنهم أدركوا الناس وهم يقولون لا إله إلا الله، فهم يقولونها على وجه التقريب إلى الله عز وجل، فهي نافعة لهم وإنْ لم يكن عندهم من العمل الصالح والعلم النافع غيرها.

وقوله: "تنجيهم من النار":

- يحتمل أن يكون المراد أنها تدفع عنهم دخول النار بالكلية؛ ويكون فرضهم القول المجرد، لعدم تكليفهم بالأفعال التي لم يخاطبوا بها والله تعالى أعلم.

- <u>ويحتمل أن يكون المعنى أنها تنجيهم من النار بعد دخولها؛ وعلى هذا فيحتمل أن يكونوا من المراد بقوله تعالى في الحديث القدسي: "وعزَّتي وجلالِي</u>



لأَخْرِجَنَّ من النّارِ مَنْ قَال يَوماً مِنَ الدّهرِ لاَ إِلهَ إلاَّ اللّهَ"، كما سيأتي بيانه في مقامات الشفاعة.

- ويحتمل أن يكون أولئك قوماً آخرين، والله أعلم)).

وأما قول ابن عطايا أعلاه حكاية عن مذهب الإمام الألباني رحمه الله:

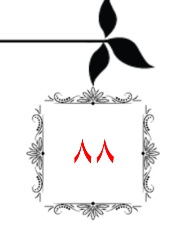
((مع التنبه إلى أنه يُكفِّر بترك العمل في بعض الأحوال)).

فمراده بهذا تكفير تارك الصلاة الممتنع عن أدائها حتى يقتل، وهذا لا يعدُّ تركاً مجرداً، وإنما هذا الترك بهذه الصورة يدل على الجحود أو الاستكبار المضاد للإيمان بالكلية، وليس هذا محل الخلاف في حكم تارك عمل الجوارح، فمحاولة ابن عطايا أن يحمل مذهب الألباني رحمه الله على تكفير تارك عمل الجوارح لكونه يكفِّر تارك الصلاة في هذه الحالة يعدُّ هذا تلبيساً، فلا يغتر السلفي بمثل هذا ولا ينخدع.

ثم إنَّ من ترك عملاً واحداً من أعمال الجوارح جاحداً له مع علمه بوجوبه أو فعل كبيرة من الكبائر مستحلاً لها مع علمه بتحريمها: يكفر بلا خلاف بين الأمة، فهذه الصور لا تدخل في تارك عمل الجوارح كما لا يخفى على البصير.

وقال أسامة بن عطايا في [توجيه الشيخ العتيبي لكلام الإمام الألباني عند قوله "أنَّ العمل شرط كمال"] أيضاً: ((٣- قولك -بارك الله فيك-: [هل قول





القائل: بأنَّ الإيمان قول وعمل واعتقاد ولكن الايمان يصح "ولو لم يعمل عملاً قط بجوارحه"؛ هل هذا القول هو قول المرجئة؟ أم أنَّ هذا الكلام ليس بصحيح -وفقني الله وإياك إلي القول المليح!-؟].

الجواب: كنتُ كتبتُ جواباً ثُمَّ محوتُه لأَنَّ بَعْضَ النَّاس يترك الكلامَ الصريح وَيَأتِي للكلام الَّذِي يظن أَنَّ فِيْهِ إدانة للقائل فيجعل مِنْهُ حدثاً وحديثاً والله المستعان.

ولكني سأجيب بطريقة أخرى!:

سؤال: هل يتعارض قول مَنْ يَقُول -مُعَمِّماً- : "لا يصح الايمان بدون عملٍ مِنْ أعمالِ الجوارح" مع حديث الصبي اليهودي الذي أسلم على فراش الموت وَلَمْ يعمل شَيْئاً منَ الجوارح؟

فهل أنت تقول: بإنَّ إيمان هَذَا الصبي لا يصح أم تقول بصحته؟

فإذا صححته، ألا يتعارض مَعَ التعميم؟

وهل يحتاج ذَلِكَ التعميم إِلَى ضبطٍ وتخصيص حَتَّى تَخْرُجُ الحالات الاستثنائية والخاصة، كأن يقال: [من دخل في الإسلام وهو عارف بالواجبات ثم استمر تاركاً للعمل واكتفى بالنطق والاعتقاد فإنه كافر زنديق، فالعمل ركن من أركان الإيمان ودعامة من دعائمه العظام، وتارك المباني الأربعة -الصلاة والصوم والزكاة والحج- كافر مرتد، فتارك عمل الجوارح مع العلم والقدرة كافر مرتد]؟، فما بَيْنَ المعكوفين هُوَ مَا أعتقدُه وأدينُ الله بِهِ.





ولا أقول بالأقوال الحادثة الَّتِي تشمل الْحَقَّ والباطلَ أَوْ تبْطل حقاً أَوْ تُحق باطلاً.

٤- وقولك : [وهل مسألة تكفير تارك جنس أعمال الجوارح: هل هي مسألة خلافية بين أهل السنة الجماعة !!؟].

بالتقرير السابق لا أظنُّ سنياً يقول: بأنه لا يحصل الكفر بترك أي عمل من أعمال الجوارح في جميع الأحوال، فمن يقول بأنَّ العمل الظاهر من الإيمان ومع ذلك يقول: إنه لا يقع الكفر بترك بعض أعمال الجوارح ولا في أي حال من الأحوال فهو من المرجئة، وشيخنا الألباني رحمه الله بريء البراءة التامة من هذا القول الرديء)).

أقول:

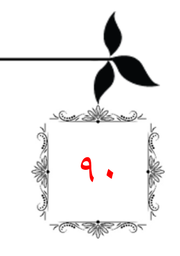
كلامه هذه اشتمل على عدة أمور:

الأول: لماذا لا يصرِّح أسامة بن عطايا بمذهبه الذي يدين الله عزَّ وجلَّ به ويعلن ذلك وينشره؟!

لماذا هذا التردد في الكتابة والمحو وفي انتقاء طريقة الجواب؟!

هل سبب ذلك اضطراب الفهم في هذه المسألة؟





أم الخشية من إظهار هذه العقيدة الحدادية في وقت انكسرت فيه شوكتهم؛ بفضل الله عزَّ وجلَّ الذي وفَّق شيخنا الشيخ ربيعاً حفظه الله بردوده في المقالات الأثرية؟!

الثاني: إلزامك يا ابن عطايا لمحاورك من الحدادية -الذي لا يقول بصحة الإيمان إلا مع عمل الجوارح- بحديث الصبي اليهودي الذي أسلم ومات، إلزام فاسد، لأنك حددتَ في كلامك نقطة الخلاف في (العلم والقدرة)، وهذا لم يتمكَّن من العمل، فلا يدخل في موضوع الخلاف، فتأمَّل ولا تتعجَّل.

الثالث: ما معنى اشتراطك (ثم استمر تاركاً للعمل)؟

لو نطق بالشهادتين وعمل أعمالاً كثيرة بجوارحه ثم تركها واستمر تاركاً للعمل حتى مات؛ هل هو كافر زنديق أيضاً؟!

ولو نطق بالشهادتين ولم يعمل شيئاً قط بجوارحه إلا عملاً واحداً ثم تركه واستمر تاركاً للعمل حتى مات؛ هل هو كافر زنديق؟!

وهل هاتان الصورتان تدخلان في "لم يعملوا خيراً قط"؟!

ولماذا حددتَ الأعمال بـ (الواجبات)؟!

يعني لو فعل بعض المستحبات بجوارحه ألا يكون عاملاً بجوارحه؟!

وقد أخرج أبو داود وابن حبان وحسنه الألباني عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نزع رجل لم يعمل خيراً قط

غصن شوك عن الطريق؛ إما كان في شجرة فقطع، وإما كان موضوعاً فأماطه، فشكر الله عز وجل له، فأدخله الجنة".

فهذا الرجل لم يعمل خيراً قط بجوارحه إلا هذا العمل اليسير، ثم استمر تاركاً للعمل حتى مات، فهذا على شرط ابن عطايا لا يدخل الجنة بل هو كافر زنديق؟!!

الرابع: كون الشيء ركناً لا يلزم منه تكفير تاركه، فالزكاة والصيام والحج من أركان الإسلام ولا يقول ابن عطايا بكفر من تركها تهاوناً.

والركن يأتي بمعنيين:

الأول: لا يقوم الشيء ولا يصح إلا به.

والثاني: لا يكمل الشيء ولا يتم إلا به.

قال الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله في "معارج القبول": ((الركن في اللغة: الجانب الأقوى؛ وهو بحسب ما يطلق فيه: كركن البناء وركن القوم ونحو ذلك.

- فمن الأركان ما لا يتم البناء إلا به.
- ومنها ما لا يقوم بالكلية إلا به.

وإنما قيل لهذه الخمسة الأمور أركان ودعائم لقوله صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس"، فشبَّهه بالبنيان المركب على خمس دعائم، وهذا الركن





[الشهادتان] هو أصل الأركان الباقية، ولهذا قلنا الأساس الذي لا يقوم البناء إلا عليه ولا يمكن إلا به ولا يحصل بدونه)).

ومعلوم أنَّ أركان الإيمان ثلاثة أو أربعة: اعتقاد القلب (قوله وعمله) وقول اللسان وعمل الجوارح، فاعتقاد القلب وقول اللسان من الأركان الذي لا يصح الإيمان إلا بهما، وأما عمل الجوارح فمن الأركان الذي لا يكمل الإيمان إلا به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في كتاب "الإيمان": ((فمن سواء أجزائه:

- ما إذا ذهب نقص عن الأكمل.

- ومنه ما نقص عن الكمال وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات.

- ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول؛ الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمى فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق، وأصله القلب، وكماله العمل الظاهر)).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في "عدة الصابرين": ((أنَّ الايمان قول وعمل، والقول قول القلب واللسان والعمل عمل القلب والجوارح، وبيان ذلك:

- أنَّ من عرف الله بقلبه ولم يقر بلسانه لم يكن مؤمناً؛ كما قال عن قوم فرعون: "وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم"، وكما قال عن قوم عاد وقوم





صالح: "وعاداً وثمود وقد تبين لكم من مساكنهم وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل وكانوا مستبصرين"، وقال موسى لفرعون: "لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض بصائر".

فهؤلاء حصل قول القلب وهو المعرفة والعلم ولم يكونوا بذلك مؤمنين.

- وكذلك من قال بلسانه ما ليس في قلبه لم يكن بذلك مؤمناً بل كان من المنافقين.

- وكذلك من عرف بقلبه وأقر بلسانه لم يكن بمجرد ذلك مؤمناً حتى يأتي بعمل القلب من الحب والبغض والموالاة والمعاداة؛ فيحب الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداءه، ويستسلم بقلبه لله وحده، وينقاد لمتابعة رسوله وطاعته والتزام شريعته ظاهراً وباطناً.

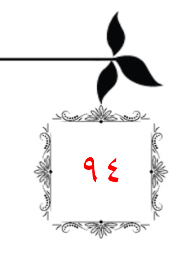
وإذا فعل ذلك لم يكفِ في كمال إيمانه حتى يفعل ما أمر به.

فهذه الأركان الأربعة هي أركان الايمان التي قام عليها بناؤه)).

الخامس: تكفير أسامة بن عطايا لتارك الفرائض الأربع وتارك أعمال الجوارح مخالف لأحاديث الشفاعة وحديث البطاقة وأحاديث فضل التوحيد، ومخالف لما كان عليه جمهور السلف الصالح، وكان الواجب عليه أن يستسلم لهذه الأحاديث ولا يعرض عنها.

ولو أنه قال بكفر هؤلاء وسكت لهان الخطب، أما أن يقول بعدها: "ولا أقول بالأقوال الحادثة الَّتِي تشمل الْحَقَّ والباطلَ أَوْ تبُطل حقاً أَوْ تُحق باطلاً"،





فهذا تعدٍّ صريح على الأحاديث المستفيضة والآثار السلفية وأقوال الأئمة المشهورة، فهل عدم تكفير تارك الفرائض الأربع أو عدم تارك عمل الجوارح من الأقوال الحادثة التي تشتمل الحق والباطل؟! وهل من دان بهذا القول يكون قد أبطل حقاً أو أحق باطلاً؟!

ما لك أسامة بن عطايا كيف تحكم؟!

السادس: أما محاولة ابن عطايا صرف الخلاف في الموضوع من مسألة تكفير تارك عمل الجوارح المختلف فيها إلى مسألة حصول الكفر بترك بعض الأعمال في بعض الحالات المتفق عليها مثل: من ترك الصلاة وامتنع من فعلها حتى قتل.

فهذه حيدة منه، وكان الواجب عليه البيان وأن يصدع بعقيدته لا أن يتحايل ويُلبِّس بهذه الصورة في جوابه، وقد كان أسامة بن عطايا من قبل يصرِّح بأنَّ من لم يكفِّر تارك عمل الجوارح فقد وافق قول المرجئة كما تقدَّم كلامه؛ وهذا لما كان للحدادية شوكة، فلما انكسرت شوكتهم أصبح يجيب بهذا الجواب الذي يتلاعب به على عقول السذَّج من الناس، والله المستعان.

ومعلوم أنَّ من امتنع عن فعل الصلاة حتى قتل يكون كافراً ولو فعل قبل ذلك كل الواجبات وترك كل المحرمات، ومثل هذا لا يصدق عليه وصف "تارك عمل الجوارح" ولا "لم يعمل خيراً قط"، فهو خارج عن موضع النزاع، ومثله مثل من ترك العمل بالتوحيد أو ترك الحكم بما أنزل الله لأنه يعتقد أنه لا



يصلح في هذا الزمان، أو كدوس المصحف وسبِّ الدِّين، وغير ذلك من مبطلات الإيمان ونواقض الإسلام.

وإنما محل النزاع بين السلفية والحدادية هو تارك عمل الجوارح الترك المجرد لا الترك المقترن بالجحود أو الاستكبار أو ما يضاد إيمان القلب بالكلية، فهذا محل اتفاق، فلا تغرِّد يا ابن عطايا خارج السرب، ولا تكن كالشاة العائرة بين الفريقين.

وقال ابن عطايا في "المقال السابق" أيضاً: ((ثم أقول: حسب فهمي لا يلزم من جعل العمل من كمال الإيمان أن يكون مصححاً للإيمان بدونه فلا تلازم؛ لأنَّ كلامه عن العمل على سبيل الإجمال دون تطرق إلى كفر تاركه لأنها مسألة أخرى، وقد قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله -كما في مجموع الفتاوى(٧/ ٦٣٧)- عن الإيمان: "وأصله القلب، وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإنَّ أصله الظاهر، وكماله القلب"، فالتعبير بأنَّ العمل لازمٌ لكمال الإيمان مَعَ القول بأنَّ العَمَل من الإيمان لا يدل على أنه يكون مؤمناً بدون عمل في جميع الأحوال)).





أقول:

وهذه سابقة خطيرة من أسامة بن عطايا، وسببها كما صرَّح هنا استقلاله بفهمه وعدم رجوعه إلى فهم السلف الصالح!.

وملخص كلامه هنا: أنَّ كون عمل الجوارح من كمال الإيمان لا يلزم منه عدم تكفير التارك لها، لأنَّ تارك الكمال قد لا يصح إيمانه، فلا تلازم بين كون العمل الظاهر من كمال الإيمان وبين تكفير تارك عمل الجوارح!.

وهذا يعني أنَّ تارك كمال الإيمان قد يكون كافراً وقد لا يكون، وفي الحالة الأولى يكون أصل الإيمان وكماله شيئاً واحداً؛ إذا زال الكمال زال الأصل!، وإذا لم تكن هذه عقيدة الخوارج؛ فلا ندري ما هي؟!

ومعلوم أنَّ أهل السنة يقسمون الإيمان: إلى أصل وكمال، والكمال: كمال الواجب وكمال المستحب، والإيمان لا ينفى بنفي الكمال المستحب وإنما ينفى بنفي الأصل أو كماله الواجب، لكن إذا زال الأصل انتفى الإيمان بالكلية، وإذا زال الكمال الواجب انتفى اسم الإيمان وكماله وحقيقته ولم يزل أصله.

وكمال الإيمان الواجب والمستحب هو فعل المأمور وترك المحظور، ومن قال بزوال الإيمان بالكلية إذا زال عنه كماله، فهذا يقرر عقيدة الخوارج الأولى.

وقد نفى صلى الله عليه وسلم في أحاديث مشهورة الإيمان عن فاعل الكبيرة، وحمل أهل السنة ذلك على نفي كمال الإيمان الواجب، بينما حملته المرجئة على نفي كمال المستحب، وحملته الخوارج على نفي أصل الإيمان.



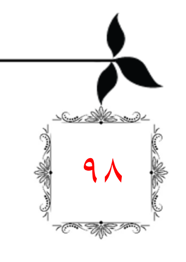
قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في [المجموع ٢٨/ ٧٢]: ((وفي رواية: "مَنْ غشني فليس مني" فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنَّ الغاش ليس بداخل في مطلق اسم أهل الدين والإيمان كما قال: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"، فسلبه حقيقة الإيمان التي بها يستحق حصول الثواب والنجاة من العقاب؛ وإنْ كان معه أصل الإيمان الذي يفارق به الكفار ويخرج به من النار)).

وقال في [المجموع ٧/ ٥٢٥]: ((ومن هنا قيل: إنَّ الفاسق الملي يجوز أن يقال: هو مؤمن باعتبار، ويجوز أن يقال: ليس مؤمناً باعتبار، وبهذا تبين أنَّ الرجل قد يكون مسلماً لا مؤمناً ولا منافقاً مطلقاً؛ بل يكون معه أصل الإيمان دون حقيقته الواجبة)).

وقال في [المجموع ١٥/ ٢٨٢-٢٨٣]: ((والإيمان اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، والكفر اسم جامع لكل ما يبغضه الله وينهى عنه؛ وإنْ كان لا يكفر العبد إذا كان معه أصل الإيمان وبعض فروع الكفر من المعاصي، كما لا يكون مؤمناً إذا كان معه أصل الكفر وبعض فروع الإيمان)).

وقال في [المجموع ٧/ ٢٤٢]: ((وحقيقته: أنَّ من لم يكن من المؤمنين حقاً يقال فيه: أنه مسلم ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار؛ وهذا متفق عليه بين أهل السنة)).





وقد نقل الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله في كتابه [العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص١١٤] مناظرة ابن تيمية لابن المرحل؛ وفيها أنَّ شيخ الإسلام رحمه الله قال معلِّقاً بعد المناظرة: ((قال أهل السنة: إنَّ مَنْ ترك فروع الإيمان لا يكون كافراً حتى يترك أصل الإيمان؛ وهو الاعتقاد، ولا يلزم من زوال فروع الحقيقة التي هي ذات شعب وأجزاء زوال اسمها، كالإنسان إذا قطعت يده أو الشجرة إذا قطع بعض فروعها)).

وقال رحمه الله في معرض المقارنة بين مذهب مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة والجماعة حول "عمل الجوارح" كما في [المجموع ٧/ ٢٩٧]: ((فهم يقولون: إنَّ الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب كما تقوله الجماعة)).

فكيف يزعم أسامة بن عطايا أنَّ تارك كمال الإيمان يكون كافراً في حالات معينة؟!

وأما استدلال ابن عطايا على أنَّ ترك الكمال يكون كفراً بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية "وأصله القلب، وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإنَّ أصله الظاهر، وكماله القلب"، فهذا يذكرني باستدلال عصام السناني في حاشية كتابه [أقوال ذوي العرفان في أنَّ أعمال الجوارح داخلة في مسمَّى الإيمان] ولعلَّ ابن عطايا أخذها منه: ((ومشكلة هؤلاء ظنهم: أنَّ الكمال في كلام الشيخ هنا ما لا يكفر بتركه!، وآخر عبارة الشيخ تنقض هذا الفهم عند قوله عن الإسلام:





"فإنَّ أصله الظاهر وكماله القلب"، إذ لازم ذلك أن يحكم بالإسلام لمجرد العمل الظاهر؛ ولو تخلَّف عمل القلب الذي هو كمال؛ وهذا هو النفاق بعينه))،

وقد رددتُ عليه بمقال مستقل في شبكة سحاب، وملخص ردي هناك هو:

غَفَلَ هؤلاء عما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله نفسه قبل صفحة من كلامه الذي استدلوا به، فشيخ الإسلام رحمه الله يتكلَّم عن "لفظ الإسلام" و"لفظ الإيمان"؛ فعند كلامه عن "لفظ الإسلام" قال كما في [المجموع ٧/ ٦٣٦]:

((وله معنيان:

أحدهما: الدين المشترك؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له الذي بعث به جميع الأنبياء؛ كما دلَّ على اتحاد دينهم نصوص الكتاب والسنة.

والثاني: ما اختص به محمد -صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- من الدين والشرعة والمنهاج؛ وهو الشريعة والطريقة والحقيقة.

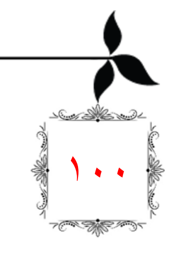
وله مرتبتان:

أحدهما: الظاهر من القول والعمل؛ وهي المباني الخمس.

والثاني: أن يكون ذلك الظاهر مطابقاً للباطن.

فبالتفسير الأول جاءت الآيتان في كتاب الله والحديثان عن رسول الله؛ وهو أعم من الإيمان؛ فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً.





وبالتفسير الثاني يقال: "إنَّ الدين عند الله الإسلام"، وقوله: "وذلك دين القيمة" وقوله: "آمركم بالإيمان بالله" وفسره بخصال الإسلام، وعلى هذا التفسير: فالإيمان التام والدين والإسلام سواء؛ وهو الذي لم يفهم المعتزلة غيره.

وقد يراد به معنى ثالث: هو كماله؛ وهو قوله: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" فيكون أسلمَ غيره أي جعله سالماً منه)).

وهذا يعني أنَّ الإسلام له مرتبتان، الأولى وهي الأصل: القول والعمل بالشرائع الظاهرة، وبه يحكم على الرجل بالإسلام، والثانية وهي الأكمل: وهو أن يكون الظاهر مطابقاً للباطن، ويكون مسلماً مؤمناً سالماً من النفاق الأكبر.

والسؤال الذي نطرحه على السناني وابن عطايا: هل المنافق -الذي يُظهر الإسلام لكنه يبطن الكفر- يُحكم عليه في الدنيا بالإسلام أم بالكفر؟!

فإن قالوا: بالكفر، وهذا ظاهر كلامهم واستدلالهم أعلاه، فهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة.

وإن قالوا: بالإسلام، فهذا ينقض استدلالهم بكلام شيخ الإسلام رحمه الله الذي عدَّ ما في القلب هو كمال الإسلام، فزواله لا يزول به الإسلام في الظاهر، وكذلك زوال كمال الإيمان لا يزول به الإيمان، وهو المطلوب.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما في [المجموع ٧/ ٢٤١-٢٤٢]:

((فإنَّ الخطاب بـ[يا أيها الذين آمنوا]:

أولاً: يدخل فيه من أظهر الايمان وإن كان منافقاً في الباطن؛ يدخل فيه في الظاهر؛ فكيف لا يدخل فيه من لم يكن منافقاً وإن لم يكن من المؤمنين حقاً؟!

وحقيقته: أنَّ من لم يكن من المؤمنين حقاً يقال فيه: أنه مسلم ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار؛ وهذا متفق عليه بين أهل السنة.

لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه:

فقيل: يقال مسلم ولا يقال مؤمن.

وقيل: بل يقال مؤمن.

والتحقيق: أن يقال أنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق؛ فإنَّ الكتاب والسنة نفيا عنه الاسم المطلق، واسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله؛ لأنَّ ذلك إيجاب عليه وتحريم عليه، وهو لازم له كما يلزمه غيره، وإنما الكلام في اسم المدح المطلق.

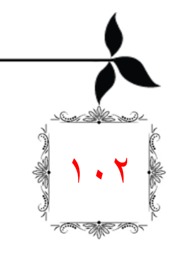
وعلى هذا فالخطاب بالإيمان يدخل فيه ثلاث طوائف:

يدخل فيه: المؤمن حقاً.

ويدخل فيه: المنافق في أحكامه الظاهرة وإن كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار، وهو في الباطن ينفى عنه الإسلام والإيمان، وفى الظاهر يثبت له الإسلام والإيمان الظاهر.

ويدخل فيه: الذين أسلموا وإن لم تدخل حقيقة الايمان في قلوبهم، لكن معهم جزء من الإيمان والإسلام يثابون عليه، ثم قد يكونون مفرطين فيما فرض





عليهم، وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه كأهل الكبائر، لكن يعاقبون على ترك المفروضات؛ وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم، فإنهم قالوا: آمنا، من غير قيام منهم بما أمروا به باطناً وظاهراً، فلا دخلت حقيقة الإيمان في قلوبهم ولا جاهدوا في سبيل الله، وقد كان دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الجهاد.

وقد يكونون من أهل الكبائر المعرضين للوعيد؛ كالذين يصلون ويزكون ويجاهدون ويأتون الكبائر، وهؤلاء لا يخرجون من الإسلام؛ بل هم مسلمون؛ ولكن بينهم نزاع لفظي: هل يقال أنهم مؤمنون؟ كما سنذكره إن شاء الله، وأما الخوارج والمعتزلة: فيخرجونهم من اسم الإيمان والإسلام؛ فإنَّ الإيمان والإسلام عندهم واحد، فإذا خرجوا عندهم من الإيمان خرجوا من الإسلام؛ لكن الخوارج تقول: هم كفار، والمعتزلة تقول: لا مسلمون ولا كفار ينزلونهم منزلة بين المنزلتين)).

وقال أيضاً كما في المجموع [٣/ ٣٦٢-٣٦٣]: ((فالإسلام: هو الاستسلام لله والإقياد له ظاهراً وباطناً؛ فهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه الله؛ كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

ومن أسلم بظاهره دون باطنه: فهو منافق؛ يقبل ظاهره، فإنه: لم يؤمر أن يشق عن قلوب الناس.



وأيضاً فإذا كان الإسلام يتناول التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان: فيلزم أن يكون كل مسلم مؤمناً وهو خلاف ما نقل عن الجمهور!!.

ولكن لابد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان؛ وإلا لم يثب عليه، فيكون حينئذ مسلماً مؤمناً، فلابد أن يتبين المسلم الذي ليس بمؤمن، ودخوله في الإسلام)).

وقال [٧/ ٣٠٥]: ((والإسلام الظاهر يدخل فيه: المنافقون)).

وقال [٧/ ٢١٠]: ((لأنَّ الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة؛ فإنَّ المنافقين الذين قالوا: آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين؛ هم في الظاهر مؤمنون؛ يصلون مع الناس ويصومون ويحجون ويغزون، والمسلمون يناكحونهم ويوارثونهم؛ كما كان المنافقون على عهد رسول الله ولم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم في المنافقين بحكم الكفار المظهرين للكفر لا في مناكحتهم ولا موارثتهم ولا نحو ذلك)).

فهل غابت هذه الحقيقة السلفية الثابتة عن السناني وابن عطايا؟

أم هو الاضطراب ومدافعة الحق بالأفهام الباطلة؟!





ولما سألتُ أسامة بن عطايا بتاريخ (١٨/ ١/ ٢٠١٦ بالإفرنجي) عبر "الواتس آب" عن أقواله المتقدمة بعد ردود الشيخ ربيع حفظه الله على الحدادية، هل لا زال على هذه الأقوال؟

كان جوابه: ((هذه المواضيع الخطيرة لا أتكلَّم فيها اليوم!، لما سببته من فتنةٍ وحملٍ للكلام على غير وجهه ودفعه في اتجاه معين.

والذي أعتقده: أنَّ تارك عمل الجوارح بالكلية كافر مرتد كما قرره الشيخ ربيع في رسالته حول جنس العمل.

وأنَّ من عُرِضَ على السيف ليصلي فلم يصل، وفضَّل القتل على الصلاة: فهذا مرتد، ومن زعم إسلامه فقد دخلت عليه شبهة المرجئة كما ذكره شيخ الإسلام وابن القيم والشيخ الألباني.

وهذا يقتضي أنَّ لترك أعمال الجوارح علاقة بالإيمان، وكذلك بالإرجاء في بعض الحالات كما في الحالة السابقة.

وما ذكرتُه من كلامٍ أعمُّ من هذا، أو فيه إجمال: مقصودي فيه نحو هذا التفصيل.

وأعلم يقيناً أنَّ من علماء السنة الأكابر من يعتقد إجماع السلف على كفر تارك عمل الجوارح وعلى اتهام من لا يقول بذلك بموافقة المرجئة، ولا نجعل هذه القضية سبباً للطعن في أولئك العلماء؛ كالشيخ صالح الفوزان، ولا نجعل هذه القضية سبباً للطعن في العلماء الذين يعتقدون وجودَ الخلاف أو يرجِّحون





بالدليل عدمَ كفر تارك عمل الجوارح الذي عنده أصل الإيمان؛ فهذا مسلك الحدادية البعداء البغضاء، والله أعلم)).

وفي كلامه هذا أمور:

الأول: لماذا لا يستطيع أسامة بن عطايا الكلام في هذه المسألة "تارك العمل" في هذه الأيام؟!

وماذا ينتظر حتى يتكلم ويعلن معتقده فيها؟!

ولماذا لا يوضِّح كلامه المجمل؟!

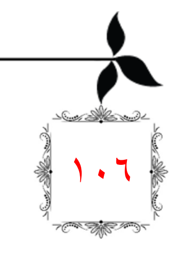
أي اتجاه يقصد؟

الذي أعرفه عنه في جلسة جمعتني به في بيته: أنه يخالف الشيخ ربيعاً حفظه الله في مقالاته الأثرية في الرد على تشغيبات وشبهات وتأصيلات الفرقة الحدادية، وعنده رد على هذه المقالات!، ولكنه يخشى إن أظهر عقيدته هذه الأيام أن يُلحق بالغامدي والجهني ومن على شاكلتهم، ولهذا لا يتكلَّم في هذه المسائل هذه الأيام، وإنما ينتظر أن تعود الشوكة لهؤلاء الحدادية من جديد، والله أعلم.

الثاني: وأما قول ابن عطايا: ((والذي أعتقده: أنَّ تارك عمل الجوارح بالكلية كافر مرتد كما قرره الشيخ ربيع في رسالته حول جنس العمل)).

فهذا خلاف الواقع!





الشيخ ربيع حفظه الله كتب مقالات واضحة في نقض دعوى تكفير تارك أعمال الجوارح، وهذا ما لا يخفى على الموافق والمخالف والقريب والبعيد، بينما أسامة بن عطايا يعتقد هذه العقيدة التي نقضها الشيخ ربيع، فكيف يزعم أنه يقرر ما قرره الشيخ ربيع؟!

وهل نفهم من كلامه هذا أنَّ ابن عطايا يوافق ما قرره الشيخ ربيع في رسالته حول جنس العمل، ويخالفه في مقالاته الأثرية في رد تشغيبات وشبهات الحدادية؟!

لنفترض أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله كان له قولان في هذه المسألة، القول الأول تكفير تارك عمل الجوارح (عام ١٤٢٥هـ)، والثاني عدم تكفير تارك عمل الجوارح (حتى عامنا هذا ١٤٣٨ هـ)، والقول الثاني هو الأخير، فهل يحق لأحد أن يتخير من أقواله بحسب ما يشتهي ويوافق هواه؟! أم الواجب أن يأخذ قوله الأخير؟!

ثم ما الذي قرره الشيخ ربيع حفظه الله في رسالته [كلمة حق حول جنس العمل]؟

الشيخ ربيع حفظه الله قرر ما يلي:

١- إنَّ فكرة تكفير تارك جنس العمل أثارها القطبيون لتفريق السلفيين وإحداث الفتنة بينهم وجرهم إلى تكفير الحكام والمجتمعات، وهي كلمة مجملة اختلف القائلون بها في بيان معناها وتفسيرها.

٢- إنَّ هذه الفكرة يُراد بها اتهام أئمة أهل السنة الذين لا يكفِّرون تارك عمل الجوارح بالإرجاء، لإسقاطهم والفصل بينهم وبين الشباب السلفي.

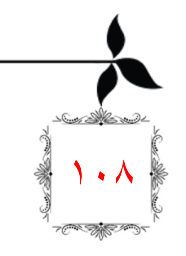
٣- وجوب الاستسلام لأحاديث الشفاعة القاضية بخروج من كان عنده أدنى أدنى أدنى من مثقال من إيمان من النار، والتشنيع على من لم يرفع بها رأساً.

٤- وجوب الالتزام بما كان عليه السلف الأول من قولهم: الإيمان قولٌ وعملٌ؛ قول بالقلب واللسان وعمل بالقلب والجوارح، وترك الخوض في مسألة جنس العمل المجملة المحدثة.

٥- وأما قول الشيخ ربيع حفظه الله في هذه الرسالة: ((وفي هذه الأيام كتب أخونا حمد بن عبد العزيز العتيق مقالاً تحت عنوان "تنبيه الغافلين إلى إجماع المسلمين على أنَّ ترك جنس العمل كفر في الدين"، فشرعتُ في قراءته إلى أن وصلت إلى الصحيفة الخامسة فإذا فيها: "الفصل الثالث: ترك جنس العمل كفر أكبر: المبحث الأول: صورة المسألة هي في رجل نطق بالشهادتين ثم بقي دهراً لم يعمل خيراً مطلقاً لا بلسانه ولا بجوارحه ولم يعد إلى النطق بالشهادتين مطلقاً مع زوال المانع"، فقلتُ: إن كان المراد بجنس العمل هذه الصورة فإني لا أتردد ولا يتردد مسلم في تكفير من هذا حاله وأنه منافق زنديق؛ إذ لا يفعل هذا من عنده أدنى حد للإيمان)).

وهذا التعليق ذكره الشيخ ربيع حفظه الله من باب امتناع هذه الصورة من جهة الواقع العملي، فهي صورة نظرية لا حاجة للجدال والخلاف فيها، ولهذا





قال حفظه الله في خاتمة كلمته: ((وهنا ملاحظة مهمة ينبغي لفت النظر إليها وهي: أنَّ الصورة التي ذكرها الأخ حمد لا يجوز لمسلم أن يتردد في تكفير صاحبها إن وجد؛ ولكنها في الوقت نفسه هي نظرية غير واقعية ولا عملية، إذ لا يتصور وقوعها من مسلم، والشرائع لم تبنَ على الصور النادرة كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله، فكيف نزج بدعوتنا وشبابنا في الصور المستبعدة أو المستحيلة، وتشحن النفوس وتضيع الأوقات في القيل والقال، بل توقع الشباب في الشبكة التي نصبها لهم التكفيريون؟!)).

فهل أسامة بن عطايا يقرر ما قرره الشيخ ربيع في هذه الرسالة؟!

تقدَّم كلام ابن عطايا وما فيه من اتهام من لا يكفِّر تارك عمل الجوارح بالإرجاء والتشنيع عليه، وكذلك ادَّعاء الإجماع على تكفيره، وأنَّ عدم تكفيره ليس من أقوال أهل السنة، ورد الاحتجاج بأحاديث الشفاعة، وأنَّ تارك كمال الإيمان يكفر في حالات معينة إلى غير ذلك، بالإضافة إلى أنَّ ابن عطايا خاض في هذا الموضوع بشكل واسع وفرَّق السلفيين بسببه وأثار الفتنة بينهم وسلَّط غلاة الحدادية عليهم في المواقع والمنتديات فترة من الزمان، فهل هذا يوافق ما قرره الشيخ ربيع في كلمته هذه؟!

وهل يقرر ابن عطايا أنَّ الصورة التي ذكرها حمد العتيق هي صورة تارك العمل المختلف فيها اليوم؟!

لو كانت كذلك، لماذا وصف الشيخ صالح الفوزان حفظه الله حمد العتيق ورسالته وصورته هذه بالإرجاء؛ مما اضطرَّ حمد العتيق للرجوع عنها زاعماً أنه لم يعتقد هذه الصورة يوماً قط!!.

وهل يقرر ابن عطايا أيضاً أنَّ هذه صورة نظرية نادرة غير واقعية ولا عملية كما يقرر الشيخ ربيع في كلامه السابق؟!

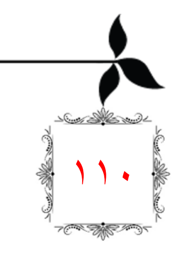
وقد كنتُ قد كلَّمتُ شيخنا الشيخ ربيعاً حفظه الله مرتين في زيارتين الأولى في (١٤٣٠هـ) والثانية في (١٤٣٨هـ) حول تعليقه هذا على الصورة التي ذكرها حمد العتيق، وأخبرتُه أنَّ بعض من تأثر بفكر الحدادية يحتج على السلفيين بهذا التعليق؟ فكان الشيخ ربيع يجيبني بأنه قال هذا من باب استحالة وقوع هذا ممن عنده أدنى ذرة من إيمان، لا من باب تكفير تارك عمل الجوارح.

وبعد كل هذا يأتي اليوم أسامة بن عطايا ويزعم أنه يقرر أنَّ تارك عمل الجوارح كافر كما قرره الشيخ ربيع في رسالة "كلمة حق حول جنس العمل"!!.

ثم إنَّ الصورة التي ذكرها حمد العتيق اشتملت على ترك أقوال اللسان وعمل الجوارح وعدم العودة إلى النطق بالشهادتين مع القدرة على ذلك وعدم المانع، وهذا الصورة حقيقة أشبه بالخيال النظري، وغلاة الحدادية يخالفوننا فيما دون ذلك، لأنَّ هذه الصورة حقيقتها هو الامتناع والاستكبار لا الترك المجرد.

فلا يقال إنَّ الصورة هذه هي صورة تارك عمل الجوارح، بدليل أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله قال: ((إنْ كان المراد بجنس العمل هذه الصورة؛ فإني لا أتردد





ولا يتردد مسلم في تكفير من هذا حاله، وأنه منافق زنديق، إذ لا يفعل هذا من عنده أدنى حد للإيمان))، ومعلوم أنَّ الشيخ ربيعاً ينقل الخلاف في تارك عمل الجوارح، وهنا يذكر أنه لا يتردد مسلم في تكفيره، والمرجئة لا تكفِّر هذا، وهم مسلمون، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في المجموع [٧/ ٥٠٧-٥٠٨]: ((ثم إنَّ السلف والأئمة اشتدَّ إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك، وقد نص أحمد وغيره من الأئمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة، ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيراً لهؤلاء أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم فقد غلط غلطاً عظيماً)).

فما فهمه أسامة بن عطايا وقرره لا يوافق ما قرره شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله في رسالة "كلمة حق"!.

فكيف والشيخ ربيع الآن يصرِّح بالتشنيع على من يدَّعي الإجماع على تكفير تارك عمل الجوارح، ويقرر ما تتضمنه أحاديث الشفاعة وأحاديث فضل التوحيد وحديث البطاقة من عدم خلود أهل التوحيد الذين لم يعملوا خيراً بجوارحهم في النار؟!

الثالث: وأما محاولة أسامة بن عطايا أن يصرف الخلاف من مسألة تارك عمل الجوارح إلى مسألة ترك بعض الأعمال امتناعاً واستكباراً، كتارك الصلاة

امتناعاً حتى يقتل، وأنَّ من لم يُكفِّره فقد دخلت عليه شبهة الإرجاء، فهذا خارج موضوع النزاع كما تقدَّم، لأنَّ كفره بالامتناع لا بالترك المجرد.

وأسامة بن عطايا يعرف ذلك جيداً لكنه يحاول أن يمسك العصا من وسطها كما يقال أو يقف في منتصف الطريق لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، والحقيقة أنَّ السلفية عرفوه والحدادية عرفوه!، لكنه يخادع نفسه وبعض المخدوعين به ويتلاعب بالألفاظ.

فكون من لم يكفِّر تارك الصلاة امتناعاً حتى يقتل دخلت عليه شبهة الإرجاء لا يلزم منه أن نتهم من لم يكفِّر تارك عمل الجوارح بالإرجاء ولا أن ندندن حول الإرجاء في هذه المسألة حتى لو كان تلميحاً وتعريضاً لا تصريحاً.

الرابع: وقول ابن عطايا: ((وما ذكرتُه من كلامٍ أعمُّ من هذا أو فيه إجمال: مقصودي فيه نحو هذا التفصيل)).

كيف يكون ما ذكرتَه من قبل من قبيل العام والمجمل؟!

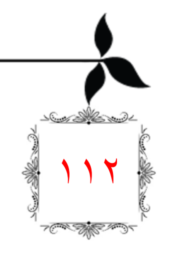
ألم تصرِّح باتهام من لم يُكفِّر تارك عمل الجوارح بالإرجاء وتشنِّع عليه؟!

ألم تصرِّح بأنَّ تارك عمل الجوارح كافر بالإجماع، وقول من لم يُكفِّره ليس من أقوال أهل السنة؟!

فكيف تزعم أنك عممتَ وأجملتَ؟!!

ثم بعد تلك الخطيئة الصريحة التي وافق فيها غلاة الحدادية يطالبنا أسامة بن عطايا أن نحمل مجمل كلامه على مفصَّله؟!





أين التفصيل؟!

لا زلت يا ابن عطايا تدَّعي الإجماع وتدندن حول الإرجاء في هذه المسألة في حالات معينة على حد وصفك!، فأي تفصيل؟!

هل تظن أنَّ ادخال مسألة تارك الصلاة امتناعاً حتى يقتل في مسألة تارك عمل الجوارح من قبيل التفصيل؟!

لماذا لا تسلك طريقة من ذكرتَ (شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم والعلامة الشيخ الألباني رحمهم الله) من القول بأنَّ من لم يُكفِّر تارك الصلاة امتناعاً حتى يقتل دخلت عليه شبهة الإرجاء دون أن تربط هذه بمسألة تارك عمل الجوارح؟!

أم هو التلبيس والتمويه؟!

الخامس: قول ابن عطايا: ((وأعلم يقيناً أنَّ من علماء السنة الأكابر من يعتقد إجماع السلف على كفر تارك عمل الجوارح وعلى اتهام من لا يقول بذلك بموافقة المرجئة، ولا نجعل هذه القضية سبباً للطعن في أولئك العلماء؛ كالشيخ صالح الفوزان)).

يحاول ابن عطايا أن يتستر خلف الشيخ صالح الفوزان حفظه الله كما فعل حدادية فالح الحربي مثل ذلك.

قال شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله كما في [شرح عقيدة السلف أصحاب الحديث ص١٧٩-١٨٠]: ((أهل البدع لا يسكتون عن أهل السنة، بل يطعنون





فيهم كما هو حال الخوارج الجدد الحدادية!، بل هم الآن من أشدِّ الناس طعناً في أهل السنة، ومن أشدِّهم حرباً على أهل السنة؛ حيث إنَّ علماء مكة وعلماء المدينة وعلماء اليمن وعلماء العالم الإسلامي كلهم -الآن- عندهم مرجئة مبتدعة!!، ولا يعترفون إلا بشخص واحد -تقريباً- وهو الشيخ صالح الفوزان فقط!، ليندسُّوا من ورائه!، وليطعنوا في أهل السنة جميعاً!!، وهم والله بدؤوا بالشيخ الفوزان -وربِّ السماء- وأدينُ اللهَ بأنهم يبغضونه ويحتقرونه!!، فعلماء السنة كلهم -الآن- عند هؤلاء المبتدعة مرجئة!!، ومَنْ يكونون هم؟! ما ندري؛ لهم ثلاثة رؤوس أو أربعة بارزين فقط!، وهم من أضلِّ خلق الله، وأكثرهم خيانة وفجوراً، فكيف بالمخفيين؟! المخفيون يمكن فيهم باطنية وروافض!، والله أعلم، فما أبقوا لأهل السنة شيئاً، هذا حالهم الآن حرب أهل السنة!)).

وابن عطايا يحاول بهذا النقل عن الشيخ الفوزان حفظه الله أن يهوِّن من مسألة دعوى الإجماع وفرية الإرجاء في أئمة أهل السنة الذين لا يكفِّرون تارك عمل الجوارح، فإذا قيل له ومن كان على مسلكه: كيف تدَّعون الإجماع على تكفير تارك عمل الجوارح وهناك من أئمة السلف من يخالف هذا الإجماع؟! وكيف تتهمون بالإرجاء من لا يكفِّر تارك عمل الجوارح وجمهور أهل الحديث على هذا القول استسلاماً لأحاديث الشفاعة؟! يكون جوابه وجوابهم: نحن نقول بقول الشيخ صالح الفوزان!، فابن عطايا يريد بهذا النقل تمرير هذه الدعوى وتهوين الخلاف مع من يقول بها من غلاة الحدادية اليوم!.





ويظهر أنَّ ابن عطايا لم يصبر كثيراً على هذا التستر خلف الشيخ الفوزان، فقد قال في مقاله المنشور قبل أيام في تحذيره مني: ((ومن الحدادية: من استغلَّ قضية "تارك عمل الجوارح" ليتهم من يكفر تارك عمل الجوارح بأنه من الخوارج أو من الحدادية، أو يلمح بذلك؛ كما عليه مثل رائد آل طاهر وبعض الشباب المتنطعين ممن كان رائد على صلة بهم.

والخلاصة: أنَّ عقيدتي في تكفير تارك عمل الجوارح واعتقاد الإجماع على تكفيره راسخة لا تزحزحها شقشقة رائد ولا ألاعيبه، ولستُ مقلِّداً للشيخ الفوزان ولا للشيخ ربيع ولا لغيرهما، بل أتبع الدليل وأنصره)).

وكلامه هذا يدل على ثلاثة أمور:

الأول: أنَّ أسامة بن عطايا يصرِّح بوصفي بالحدادية، وهو رجل لا يتورَّع من إطلاق هذا الحكم على السلفيين الذين يخالفونه ويردون عليه أخطاءه.

وماذا يقول ابن عطايا في الشيخ ربيع حفظه الله الذي شنَّع على هؤلاء الذين يكفِّرون تارك عمل الجوارح ولا يستسلمون لأحاديث الشفاعة، وكذلك شنَّع على الذين يدَّعون الإجماع على تكفيره ويتهمون المخالف بالإرجاء، ووصفهم حفظه الله في مقالاته بالخوارج والقطبية والحدادية؟ فهل الشيخ ربيع من الحدادية أيضاً؟!

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقال [مضامين "المقالات الأثرية في الرد على شبهات وتشغيبات الحدادية"، ومعها ملحق مهم]: ((وهذا الكلام ضد منهج الحدادية الذين يرمون بالإرجاء من لا يكفِّر تارك العمل)).

فإن اعترض علينا ابن عطايا باجتهاد بعض العلماء المعاصرين كالشيخ الفوزان حفظه الله ممن يعدُّ القول بعدم تكفير تارك العمل من الإرجاء، فجوابنا على اعتراضه ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [المجموع ٦/ ٧١]: ((إذا رأيتَ المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول)).

الثاني: إصرار ابن عطايا على ادِّعاء الإجماع على تكفير تارك عمل الجوارح يؤكِّد لنا أنه لا زال موافقاً لعقيدة الحدادية في هذا الزمان، وأنه أصبح هذه الأيام لا يبالي ماذا يقول فيه العلماء السلفيون، لأنه يعدُّ نفسه عالماً راسخاً من أقران المشايخ الكبار كما صرَّح لي بهذا أكثر من مرة!!، وهو مستقل بفهمه عن فهم العلماء المعاصرين، ويعدُّ كل السلفيين في هذا الزمان مقلِّدين للعلماء لا متبعين إلا من وافقه على ثورته واستقلاليته هذه.

الثالث: دعوى ابن عطايا أننا نقلِّد الشيخ ربيعاً حفظه الله كما يتستر الحدادية خلف الشيخ الفوزان حفظه الله، دعوى باطلة، فالشيخ ربيع حفظه الله كتب عدة مقالات في بيان وتفصيل هذه المسألة بالأدلة الصريحة والآثار السلفية والنقول العلمية عن أئمة الإسلام وعلماء أهل السنة، وردَّ على كل شبهات





وتأصيلات وتشغيبات الحدادية بالحجة والبرهان، فمن أخذ بقول الشيخ ربيع لا يعدُّ مقلِّداً وإنما هو متبع للأدلة والآثار والنقول التي ذكرها في مقالاته، وأما الحدادية فيركضون وراء كلمة (هذا كتاب إرجاء) أو (هذا من المرجئة) أو (هذا إرجاء)، فهم مقلدة حقاً بلا خلاف مع ابن عطايا.

فلو كان أسامة بن عطايا صادقاً في دعواه "بل أتبع الدليل وأنصره"، لاتبع الأدلة التي ذكرها الشيخ ربيع حفظه الله -وخاصة أحاديث الشفاعة- وانتصر لها، ولكن أبى الانقياد والاستسلام لهذه الأدلة وأبى قبول النصائح المتكررة من الشيخ ربيع حفظه الله حتى أصبح حاله مكشوفاً مفضوحاً.

أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يبصرنا بالقول الحق وأن يجنبنا القول الباطل وأن يرزقنا الإخلاص والسداد والثبات على الهدى وحسن الخاتمة.

٢٦ جمادى الآخرة لعام ١٤٣٨هـ

كشف اللعَّاب أسامة بن عطايا في رده الجواب حول مسألة "تارك عمل الجوارح"

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

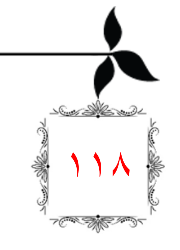
فمن الخفايا التي يجب أن تكشف من تلاعبات أسامة بن عطايا -بعد أن صبرنا عليه فيها كثيراً ولم يرجع عنها- "مسألة تارك عمل الجوارح" التي

اضطرب فيها اضطراباً شديداً حتى هذه اللحظة!، تارة يكفره وتارة لا يكفره!، تارة يتهم مخالفه بالإرجاء وتارة بالحدادية!، تارة يثبت الإجماع ويصرح به وتارة ينقله عن غيره ويسكت!، تارة يثبت الأدلة على كونها لا تكفر تارك عمل الجوارح وتارة يعدها من المتشابه الذي لا يتبعه إلا أهل الزيغ!، تارة يعد العلماء المعاصرين -مثل الشيخ الألباني والشيخ ربيع- مخالفين له في المسألة وتارة يحاول التوفيق بين قوله وقولهم!.

وكم ناقشتُه في هذه المسألة وحاولتُ إفهامه لكنه لا يفهم حقاً، وكنتُ أظنُّ أنه سيتغير بعد أن رأى وقرأ -وأظن علَّق أحياناً!- على مقالات الشيخ ربيع الأثرية في رد تشغيبات الحدادية كعادل آل حمدان والغامدي والجهني وعماد فراج، لكني ناقشتُه في بيته حول هذه المقالات فرأيتُه لا يوافق الشيخ ربيعاً على كلِّ ما فيها، وعنده ردود عليها لكنه يخشى أن يكتب شيئاً في هذه الفترة يخالف الشيخ فيه فيُلحق بالحدادية هؤلاء!، ولهذا اختار السكوت إلى أجل!.

وبعدها لما رأيتُه يكتب في الرد على "عماد فراج" ويراجع شيخنا العلامة الشيخ ربيعاً حفظه الله في الرد عليه، فرحتُ بهذا، وقلتُ: أفاتحه في الموضوع مجدداً حتى يرجع عن مذهبه القديم ببيان يقطع الشك باليقين ويرفع اللبس والإيهام والحيرة في أمره، لكني تعجبتُ لما راسلتُه وأجابني بجواب المتلاعب بدينه كما سيرى القارئ!، وعرفتُ أنَّ رده على "عماد فراج" كان سبيلاً أو باباً





للوصول إلى الشيخ ربيع والدخول عليه ورفع عقيرته بعد أن حذَّر منه شيخنا العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله، والله حسيبه.

المراسلة عبر الواتس آب بيني وبين ابن عطايا حول مسألة تارك العمل

السؤال [١٠:٢٣ ص ١٨/١/٢٠١٦] رائد آل طاهر: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بعض إخواننا يسأل: هل لا زال أسامة العتيبي على هذه الأقوال الآتية:

١- قال أسامة العتيبي:

((فهذا كلام صريح من سفيان بن عيينة بأنَّ الذي يقول بعدم كفر تارك عمل الجوارح مطلقاً هم المرجئة؛ وهو الصواب)).

٢- وقال أيضاً:

((وشيخنا الألباني رحمه الله بريء من هذا القول، وإنما قد تلفَّظ بعبارات فهم منها بعض الناس أنه لا يكفر بترك أعمال الجوارح، وانتصروا لهذا القول، وردوا قول السلف، لظنهم أنهم ينتصرون للشيخ الألباني رحمه الله، وهو في الحقيقة نصرة للباطل، بل نصرة لمذهب المرجئة المحدث، والشيخ الألباني بريء منه.

وقد ظن بعض المشايخ الفضلاء -كما كنتُ أظن ذلك قبل عدة سنوات وناظرتُ عليه والله يعفو عني؛ مع أني كنتُ أصرح بتكفير تارك عمل الجوارح





طول عمري ومشواري العلمي- أنَّ المسألة خلافية بين السلف، وأنَّ من السلف من يصحِّح إيمان من يترك عمل الجوارح بالكلية ويصر على ذلك ويعتقد أنه مسلم فاسق.

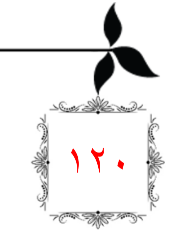
وهذا غلط على السلف، بل قام إجماعهم على تكفير تارك عمل الجوارح.

لذلك فمن يقول: بأنَّ تارك عمل الجوارح بالكلية مع القدرة والتمكن بأنه مسلم فاسق؛ فقوله قول المرجئة، ويرد عليه هذا الباطل، ولا يجوز الدفاع عن هذا القول ولا التبرير له.

وأما من يقول: بكفر تارك عمل الجوارح لكنه يظن أنه قول عند السلف فهذا غلط علمي، حيث نسب قولاً باطلاً للسلف، كمن نسب إلى بعض السلف كابن عباس رضي الله عنهما أنه يقول بأنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه، فهذه نسبة باطلة، وقام إجماع الصحابة على أنَّ محمداً صلى الله عليه وسلم لم ير ربه رؤية عيان، وإنما رؤية علمية، وكذلك رؤيا منامية.

فهو غلط علمي وليس عقدياً، فلا ينسب إليه أنه يقول بقول المرجئة في هذه المسألة -كيف وهو يكفر تارك عمل الجوارح؟-، ولا ينسب إليه نصرة المرجئة وهو يصرح بحربهم والتحذير منهم، ولكنه غلط علمي، ربما أدَّى إلى تمسك بعض الناس بالقول الباطل الذي هو من قول المرجئة، فيكون التشنيع على القول لكونه يفتح الباب أمام المرجئة ليستمروا على باطلهم ظناً أنه يوافق بعض السلف!، عموماً هو خطأ في فهم كلام بعض العلماء وليس بدعة، قام





إجماع أهل السنة على كفر تارك عمل الجوارح، ومن قال: إنَّ هناك خلافاً في كفره فيشنَّع على قوله لأنه يفتح الباب أمام المرجئة ليستمروا على باطلهم)).

٣- وقال أيضاً:

((٣- قولك -بارك الله فيك-: [هل قول القائل: بأنَّ الإيمان قول وعمل واعتقاد ولكن الايمان يصح "ولو لم يعمل عملاً قط بجوارحه"؛ هل هذا القول هو قول المرجئة؟ أم أنَّ هذا الكلام ليس بصحيح -وفقني الله وإياك إلي القول المليح-؟!].

الجواب: كنتُ كتبتُ جواباً ثُمَّ محوتُه لأَنَّ بَعْضَ النَّاس يترك الكلامَ الصريح وَيَأتِي للكلام الَّذِي يظن أَنَّ فِيْهِ إدانة للقائل فيجعل مِنْهُ حدثاً وحديثاً والله المستعان.

ولكني سأجيب بطريقة أخرى!:

سؤال: هل يتعارض قول مَنْ يَقُول -مُعَمِّماً- : "لا يصح الايمان بدون عملٍ مِنْ أعمالِ الجوارح" مَعَ حَدِيْث الصبي اليهودي الذي أسلم على فراش الموت وَلَمْ يعمل شَيْئاً منَ الجوارح؟

فهل أنت تقول: بإنَّ إيمان هَذَا الصبي لا يصح أم تقول بصحته؟

فإذا صححته، ألا يتعارض مَعَ التعميم؟

وهل يحتاج ذَلِكَ التعميم إِلَى ضبطٍ وتخصيص حَتَّى تَخْرُجُ الحالات الاستثنائية والخاصة، كأن يقال: [من دخل في الإسلام وهو عارف بالواجبات

ثم استمر تاركاً للعمل واكتفى بالنطق والاعتقاد فإنه كافر زنديق، فالعمل ركن من أركان الإيمان ودعامة من دعائمه العظام، وتارك المباني الأربعة -الصلاة والصوم والزكاة والحج- كافر مرتد، فتارك عمل الجوارح مع العلم والقدرة كافر مرتد]؟، فما بَيْنَ المعكوفين هُوَ مَا أعتقدُه وأدينُ اللهَ بِهِ.

ولا أقول بالأقوال الحادثة الَّتِي تشمل الْحَقَّ والباطلَ أَوْ تُبطل حقاً أَوْ تُحق باطلاً.

٤- وقولك : [وهل مسألة تكفير تارك جنس أعمال الجوارح: هل هي مسألة خلافية بين أهل السنة الجماعة !!؟].

بالتقرير السابق لا أظنُّ سنياً يقول: بأنه لا يحصل الكفر بترك أي عمل من أعمال الجوارح في جميع الأحوال، فمن يقول بأنَّ العمل الظاهر من الإيمان ومع ذلك يقول: إنه لا يقع الكفر بترك بعض أعمال الجوارح ولا في أي حال من الأحوال فهو من المرجئة، وشيخنا الألباني رحمه الله بريء البراءة التامة من هذا القول الرديء)).

جواب [٣:٥١ م ١٨/ ١/ ٢٠١٦] أسامة العتيبي:

((وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

هذه المواضيع الخطيرة لا أتكلَّم فيها اليوم!، لما سببته من فتنةٍ وحملٍ للكلام على غير وجهه ودفعه في اتجاه معين.





والذي أعتقده: أنَّ تارك عمل الجوارح بالكلية كافر مرتد كما قرره الشيخ ربيع في رسالته حول جنس العمل.

وأنَّ من عُرِضَ على السيف ليصلي فلم يصل، وفضَّل القتل على الصلاة: فهذا مرتد، ومن زعم إسلامه فقد دخلت عليه شبهة المرجئة كما ذكره شيخ الإسلام وابن القيم والشيخ الألباني.

وهذا يقتضي أنَّ لترك أعمال الجوارح علاقة بالإيمان، وكذلك بالإرجاء في بعض الحالات كما في الحالة السابقة.

وما ذكرتُه من كلامٍ أعمُّ من هذا، أو فيه إجمال: مقصودي فيه نحو هذا التفصيل.

وأعلم يقيناً أنَّ من علماء السنة الأكابر من يعتقد إجماع السلف على كفر تارك عمل الجوارح وعلى اتهام من لا يقول بذلك بموافقة المرجئة، ولا نجعل هذه القضية سبباً للطعن في أولئك العلماء؛ كالشيخ صالح الفوزان، ولا نجعل هذه القضية سبباً للطعن في العلماء الذين يعتقدون وجودَ الخلاف أو يرجِّحون بالدليل عدمَ كفر تارك عمل الجوارح الذي عنده أصل الإيمان؛ فهذا مسلك الحدادية البعداء البغضاء، والله أعلم)).

أقول [رائد آل طاهر] معلِّقاً:

أقوال ابن عطايا الأولى صريحة وواضحة وليست عامة ومجملة كما يزعم!، فهو يرى فيها كفر تارك عمل الجوارح ويدَّعي فيه الإجماع ويتهم المخالف بالإرجاء، ويزعم أنَّ الشيخ الألباني لا يخالف في هذا، وأما قوله الأخير فليس صريحاً ولا واضحاً!، فهو لا زال يكفِّر تارك العمل، وينقل الإجماع على كفره عن كبار العلماء، ويربط ترك العمل بالإرجاء، ويزعم أنَّ الشيخ ربيعاً لا يخالف في هذا.

ثم يريد منا أن نحمل مجمل كلامه على مفصَّله؟!

ويزعم أنَّ قصده من الأقوال الأولى هو القول الأخير!

فأين المفصَّل والمقصد المخالف لأقواله الأولى؟

أليس هذا من الكذب والتلاعب؟

ألا يعدُّ هذا تناقضاً واضطراباً؟

ألا يعدُّ هذا تحريفاً لكلام العلماء ومذاهبهم كالشيخ الألباني والشيخ ربيع؟!

وماذا يقصد بقوله: "هذه المواضيع الخطيرة لا أتكلَّم فيها اليوم"؟!

لماذا؟!

ومتى يريد أن يتكلَّم فيها إذن؟!




هذه تساؤلات يعرف السلفي البصير جوابها، ولا ننتظر من هذا اللعَّاب بعد هذا رد الجواب.

والله الموفِّق.

١٤ / جمادى الآخرة / ١٤٣٨هـ

كشف الكذبات والجهالات فيما كتبه ابن عطايا عني من خربشات متداخلات

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

مسألة (تجريح المجروح):

قال ابن عطايا: ((ذكر قاعدة بدعية وهي «المجروح لا يعتبر جرحه»، وهذه تشبه قواعد عرعور والمأربي ومن على شاكلتهما مثل قاعدة «نصحح ولا نجرح أو لا نهدم»، وقاعدة «إذا حاكمت حوكمت»، وهي قواعد فاسدة، ومثلها قاعدة رائد آل طاهر الجديدة.

ولو رجع لأقرب مرجع ذكر القاعدة لتبين له أنه مبطل، مثل كتاب الشيخ عبدالعزيز العبداللطيف رحمه الله حيث ذكر القاعدة بهذا اللفظ: «لا يُلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح إلا إذا كان الجارح إماماً له عناية بهذا الشأن وقد

خلا الراوي المجروح عن التوثيق ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجارح في جرحه».

فانظروا إلى كلام العلماء، ثم انظروا إلى ابتداع السفهاء مثل رائد آل طاهر هداه الله)).

أقول:

١- هذه القاعدة ذكرها من أشرتَ إليه نفسه [الشيخ عبد العزيز العبداللطيف] رحمه الله في رسالته المشهورة [ضوابط الجرح والتعديل]، وقد قال في مقدمته للرسالة: ((فألفيتُ الحاجة ماسة إلى تأليف كتاب منهجي يحوي أهم قواعد الجرح والتعديل، ويَلُمُّ شتاتها من الكتب المُصَنَّفة في "مصطلح الحديث" و"الجرح والتعديل" و"علل الحديث"، بأسلوب يلائم مستوى الطالب الجامعي ويلفتُ نظره إلى ضوابطها المتعددة)).

ثم ذكر في فصل [تعارض الجرح والتعديل] في [ضوابط تعارض الجرح والتعديل/ الضابط السادس]: ((لا يُلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح إلَّا إذا:

- كان الجارح إماماً له عناية بهذا الشأن.
- وقد خلا الراوي المجروح عن التوثيق.
- ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجارح في جرحه.





أ- فمن المردود لمعارضته بتوثيق:

قول أبي الفتح الأزدي في أحمد بن شبيب الحَبَطي: "منكر الحديث غير مرضي"، قال الحافظ ابن حجر: "لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي".

وقال في موضع آخر: "لا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف. فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات؟".

قول عبد الرحمن بن يوسف بن خِراش في عمرو بن سليم الزرقي: "ثقة في حديثه اختلاط"، قال ابن حجر: "ابن خِراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه".

ب- ومن أمثلة اعتماد الحافظ ابن حجر للجرح الصادر من الأزدي لعدم توثيق الراوي مايلي:

قول الأزدي في إبراهيم بن مهدي بن عبد الرحمن الأُبُلّي: "يضع الحديث، مشهور بذاك، لا ينبغي أن يُخرج عنه حديث ولا ذِكْر"، قال ابن حجر: "كذَّبوه".

قوله في إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة: "مجهول، ضعَّفه الأزدي"")).

فقول الشيخ عبد العزيز رحمه الله: "لا يُلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح"، هذه هي القاعدة العامة كما لا يخفى على القارئ البصير، فهو لم يقل

رحمه الله: إنَّ الجرح الصادر من المجروح يعتمد أو يعتبر أو يلتفت إليه، وكذلك لم يقل: ليس في الجرح الصادر من المجروح قاعدة كلية؛ فقد يعتمد في حالات وقد لا يعتمد في أخرى؛ وهذا مذهب ابن عطايا لأنه لا يقبل التأصيل والتقعيد في هذه المسألة!، ولهذا لما سألتُه في المراسلة عبر الواتس آب: ((ثم إني أسألك الآن: ما هو قولك في "المجروح" هل يُعتمد جرحه؟))، فأجاب ابن عطايا بقوله: ((وأما سؤالك فجوابه واضح ومعلوم، وهو أنَّ المجروح الذي يعتمد قوله في الجرح أو لا يعتمد: ليس في الباب قاعدة كلية، وإنما يقبل بشروط إذا توفرت قُبِلَ جرحه، وإذا لم تتوفر لم يُقبل جرحه، وكذلك لجرحه أحوال تتعلَّق بالمجرَّح من قبل هذا المجروح: هل هو مجهول أو معروف؟ فلم أقف للسلف في ذلك على قاعدة كلية لأقولها، فلا يُقال بقبول جرح المجروح مطلقاً، ولا ينفى مطلقاً، وإنما فيه التفصيل)).

كيف لا توجد قاعدة في هذا الباب؟!

ألم يقرأ ابن عطايا قول الحافظ ابن حجر رحمه الله في رسالته "نزهة النظر":

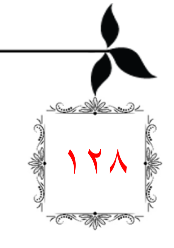
((وكذا يَنْبَغي أَنْ لا يُقْبَلَ الجَرْحُ والتَّعْديلُ إلاَّ مِن عدلٍ مُتيَقِّظٍ))؟!

أليست هذه قاعدة؟

أليس أهل الشأن اشترطوا أن يكون المتكلِّمُ في الجرح والتعديل عدلاً؟!

أم أنَّ المجروح عدل عند ابن عطايا؟!





وأين مذهب ابن عطايا الواسع من تأصيل الشيخ عبد العزيز العبداللطيف رحمه الله المنضبط؟!

الشيخ رحمه الله قال: "لا يلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح"، وهذا هو الأصل وهذه هي القاعدة في الباب.

وأما قوله رحمه الله: "إلَّا إذا كان الجارح إماماً له عناية بهذا الشأن، وقد خلا الراوي المجروح عن التوثيق، ولم تظهر قرينة تدل على تحامل الجارح في جرحه".

فهذا استثناء من القاعدة، والاستثناء لا ينقض القاعدة ولا يمنع عمومها إلا على طريقة المليبارية، بل الاستثناء يقوِّي العموم ويدلُّ عليه كما قال أهل الأصول: "الاستثناء معيار العموم".

ثم هل يلزم من رد قواعد عدنان عرعور والمأربي أن نردَّ قواعد ذكرها أهل السنة في كتبهم؟!

أم هو مجرد التشغيب والتهويل الذي يحاول ابن عطايا صرف الأنظار به عن أصل الموضوع؟!

٢- أما قول ابن عطايا: "ولو رجع لأقرب مرجع ذكر القاعدة لتبين له أنه مبطل، مثل كتاب الشيخ عبدالعزيز العبداللطيف رحمه الله حيث ذكر القاعدة".





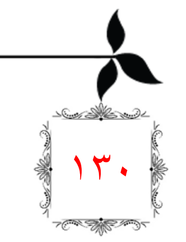
يحاول ابن عطايا إيهام القارئ أني لم أعرف كلام الشيخ عبد العزيز العبداللطيف، مع إني نقلتُ كلامه رحمه الله نفسه الذي نقله ابن عطايا في مقالي [إلزام المنصوح بعدم اعتبار تجريح المجروح]، وأرسلتُ لابن عطايا نسخة منه عبر مراسلاتي معه منذ مدة!، وأردفتُ معه شرح وتعقيب الشيخ عبد الله البخاري حفظه الله الذي زعم ابن عطايا أنه يوافق قوله!، ودونكم كلام الشيخ البخاري لتعرفوا مدى تلبيس ابن عطايا في نقل مذاهب العلماء:

قال الشيخ عبد الله البخاري حفظه الله في شرحه كلام الشيخ عبد العزيز العبد اللطيف كما في [شرح "ضوابط الجرح والتعديل"/ الشريط "١٣"] مبيناً ومعقباً: ((فمن كان ضعيفاً فيهما أو في واحد منهما -[القوة في الدِّين، والقوة في العلم]- ضَعفاً مُعِلَّاً: فإنه لا يعتبر به في هذا الباب.

إلا إنه يوجد بعضُ من تُكلِّم به في هذا الباب وضُعِّف لكن عبَّر عنهم الشيخ هنا "إلا إذا كان الجارح إماماً له عناية في هذا الشأن"، يعني عناية بالكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً، كونه له عناية ليس بالضرورة أن يعتمد على قوله!، ولهذا ما رتَّب رحمه الله على هذه التقدمة من قوله: وفي الأمثلة من اعتماد الحافظ في الجرح الصادر من الأزدي في عدم توثيق الراوي!.

نقول بارك الله فيكم: إذا ثبت أنَّ هذا المتكلِّم مضعَّفٌ -إما في الأمرين معاً أو في أحدهما كما مرَّ- ضعفاً مُعِلَّاً: فإنه لا يُعتبر بقوله كما تقدَّم؛ لأنَّ هذه





شروطٌ يجب أن تتوفر في المعدِّل والجارح، فكونها تخلَّفت عنه، فكيف نقبل قوله وقد تخلَّفت عنه الشروط التي يجب أن تتوفر فيه؟! ولو كان مشتغلاً بالرجال.

ولكن نقول: قد "نستأنسُ" أو "يُستأنس" بقوله إذا خلا من كلامٍ فيه لأحد من أهل العلم، يُستأنس به لا كما قال المؤلِّف رحمه الله هنا: من أمثلة اعتماد، يُستأنس ولا يعتمد.

وهؤلاء كما قلنا: بعضهم ضعفُه كما قلنا "ضعفاً يسيراً"، ضعفه ضعفاً غير مُعِلٍّ، ومنهم الحافظ الإمام محمد بن عثمان بن أبي شيبة رحمه الله، فقد ذكر الذهبي رحمه الله في "ذكر مَنْ يُعتمد قوله في الجرح والتعديل" لما ذكره في الأئمة قال: "وهو مع ضعفه من أئمة هذا الشأن"، فإذاً بعضهم ضعفه يسير فمثله يُمشَّى في جنب قوة دينه، والضعف الذي حصل فيه ضعف من جانب شيء من ضبطه أو شيء مما هو يؤاخذ به وهو يسير غير شديد، وهذا كما قلنا: كمحمد بن عثمان بن أبي شيبة وكعبد الله بن محمد الدينوري الحافظ في آخرين، هذه النقطة الثانية.

النقطة الثالثة: أنَّ الراوي إذا وثَّقه إمام معتبر من الثقات، وخالفه في ذلك التوثيق مَنْ هو متكلَّم فيه: فلا عبرة بقول هذا المخالف...)).

وقلتُ في مقالي [إلزام المنصوح بعدم اعتبار تجريح المجروح] معلِّقاً على كلام الشيخ عبد الله البخاري:




((وفي كلام الشيخ عبد الله البخاري حفظه الله فائدة عزيزة، وهي أنَّ الأصل عدم اعتماد تجريح المجروح، لكن من ضُعِّفَ ضعفاً يسيراً غير مُعِلٍّ من جانب ضبطه أو شيء مما يُؤخذ عليه وهو يسير غير شديد: يُعتمد جرحه لغيره إنْ كان إماماً من أئمة هذا الشأن وخلا المجروح من توثيق إمام معتبر، وقد يُستأنس بذكر جرحه إن كان دون ذلك)).

وهذا كلُّه كتبتُه في مقالي وأرسلته إلى ابن عطايا وراسلتُه به مؤكِّداً، ولكنه لا يفهم ويحاول إظهار كلامي على خلاف ما سطرته بقلمي!.

٣- سُئل الشيخ محمد بن هادي حفظه الله كما في صوتية مسجَّلة: إذا كان شخص جَرَّحهُ شيخٌ، ثُمَّ هذا الشيخ مُجَرَّح؛ هل يبقى الحكم؟

فكان جواب الشيخ: ((لا يُعَوَّل على المُجَرَّح، لا بُدَّ أن يكون الجارحُ عدلًا، ما يكون هو نفسه مجروح، مثل الأزدي؛ يُجَرِّح وهو مجروح، مُتَّهم، هذا ما يصلح. لا بُدَّ أن يكون الجارحُ إمامًا، ثِقَةً، عدلًا، مَرْضِيًا، عارفًا بأسبابِ الجرح، وموانع الجرح، وأن يكون ذَا دينٍ، وَوَرَعٍ، وتُقَى، وذكاءٍ، فلا يُضحَك عليه، ما يكون مُغَفَّلاً، والعلم والدِّين يمنعه من الظلم، فلا يظلم، لأنَّ هذا دين، والعلم بأسباب الجرح والمانع من الجرح لا بُدَّ من توافره في الجارح، لا بُدَّ أن يكون الجارح عدلًا، أمينًا، دَيِّنًا، وَرِعًا، تَقِيًّا، عالمًا بأسباب الجرح وموانعه، يُضاف إلى





ذلك الذكاء، ما يكون مُغَفَّلاً يُضحَك عليه، لابُدَّ من هذا، فالمجروح لا عبرةَ بجرحه، لأن هو بنفسه مجروح، هو يحتاج إلى دواء)).

فهل سيقول ابن عطايا معقباً على كلام الشيخ محمد بن هادي هذا: بأنه ((ذكر قاعدة بدعية وهي «المجروح لا يعتبر جرحه»)) كما قال هذا في رائد آل طاهر؟!

قضية الفتنة بين السلفين في ليبيا:

قال ابن عطايا: ((من كذبه الظاهر قوله عن أسامة العتيبي: «وكان أول من تكلم في فتنة ليبيا مسابقاً العلماء معرضاً عن توجيهاتهم»، وهذا الكلام يعرف كثير من السلفيين كذبه، وخاصة الليبيين، فصدوره من رائد يدل على رقة دينه وقلة حيائه. فالكلام في فتنة ليبيا له ثلاث مراحل...)).

أقول:

يعلم السلفيون أنَّ ابن عطايا سابق العلماء في الفتنة التي حصلت بين السلفيين في ليبيا، وخاض فيها بالباطل وأعرض عن توجيهات الأكابر.

وكلامي معك حول "الفتنة بين السلفيين لما انقسمت ليبيا إلى حكومتين" وليس قبل ذلك، فلا تشاغب أيها الفتان ولا تلاعب.

وابن عطايا اعترف أنَّ أول من تكلَّم في هذه الفتنة الشيخ محمد ابن شيخنا ربيع المدخلي، ومن نظر إلى كلام الشيخ محمد وكلام ابن عطايا لاحظ التوافق





التام في الفتوى، والشيخ محمد بن ربيع يقول: ((الشيخ أسامة عطايا أكثر معرفة بليبيا وأحوالها بل أسماء زعماء الحركات المتعاونة والمتضادة في ليبيا من جميع مشايخ السلفية في المملكة))، ويقول ابن عطايا عن نفسه في مقاله الذي بين أيدينا: ((ولم يخرج كلامي عن فتاوى العلماء السابقة، ولم آتِ بجديد، والحمدلله، ولكن تميزت فتواي بأنها مفصلة لكثرة المعلومات التي كانت تردني من جميع الأطراف من ليبيا، ولكوني خصصت للقضية وقتاً كثيراً))، والعلاقة بين الشيخ محمد بن ربيع وبين ابن عطايا مشهورة معلومة.

فسواء كان ابن عطايا هو الأول مباشرة أو كان بواسطة عنه، فمصدر الكلام هو ابن عطايا بلا أدنى ريب عندنا.

والشيخ عبيد الجابري حفظه الله ردَّ كلام الشيخ محمد بن ربيع عفا الله عنه في بيان مفصَّل قال في آخره: ((وخلاصة القول: أنَّ هذه المقولة خاطئة بعيدةٌ عن الصواب خلافٌ لمنهج أهل السنة والجماعة، بل هي مثيرةٌ للفتنة، وإشاعة الفوضى، وزعزعة الأمن، فنصيحة لجميع الليبين -سواء كانوا عسكرين أو مدنيين- أن يضربوا بهذه الفتوى عرض الحائط، وأن لا يقيموا لها وزناً)).

وعدَّ الشيخ عبيد فيها حفتراً ثائراً ودعا من معه أن يلقوا السلاح وأن ينضموا إلى الحكومة وجيشها وأن لا ينخرط السلفيون في الفتنة.

فهل سكت ابن عطايا؟!





كتب بياناً مفصلاً ينقض فيه كلام الشيخ عبيد حفظه الله بالكلية ويؤيِّد فيه كلام الشيخ محمد بن ربيع.

فإذا لم تكن هذه مسابقة للعلماء ومعارضة لتوجيهاتهم؛ فماذا تكون؟!

وأما قول ابن عطايا: ((فأول من تكلَّم -فيما أعلم- الشيخ محمد بن ربيع المدخلي الذي يطعن فيه رائد آل طاهر)).

إطلاق الكلام على عواهنه لا يعجز عنه أحد!

فأين طعن رائد في الشيخ محمد بن ربيع؟!

إنْ قصدتَ كلامي في شبكة سحاب حول [محمود عبد الرازق الرضواني] لما صرَّح بالطعن في شبكة سحاب وفي طلاب الشيخ ربيع حفظه الله، وقبل ذلك طعن في سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ وطعن بالشيخ صالح آل الشيخ وعدَّهما من الإخوان المسلمين!، وكذلك صرَّح في خطبة الجمعة بالإنكار على ما زعمه من سكوت الشيخ ربيع والشيخ الفوزان عن الإخوان المسلمين في المملكة إلى غير ذلك، وكان الشيخ محمد بن ربيع من المناصرين له والمثنين عليه وعلى قناته "البصيرة" علناً، فما كان مني من باب الغَيرة على نصرة الحق وأهله لا من باب الطعن والذم إلا أن علَّقتُ في مقال [الرضواني أصلحه الله وأصلحنا جميعاً يرد على شبكة سحاب السلفية] بقولي: ((لما سمعتُ هذا المقطع الذي تكلَّم فيه هذا الرضواني المتعالم المغرور أقولها بكل صراحة:



الواجب على ابن الشيخ ربيع (محمد) أن يكفَّ عن مساندة الرضواني والثناء عليه والنصح بقناته، وأن يعلن البراءة منه فوراً، لأنَّ هذا المتهور المتعالم (الرضواني) يضمر شراً بدعوتنا السلفية ورموزها الكبار وطلابهم، بل يضمر طعناً في ابن الشيخ ربيع نفسه، فلا يلتفت له ولا لقناته، بل يجب التحذير منه، والله الموفق)).

فهل مطالبة الشيخ محمد بهذا يعدُّ طعناً فيه؟!

حاول ابن عطايا أن يثير حول كلامي هذا فتنة، ووصفني بأوصاف سيئة هو أولى بها وأحق، ولا أهتم لمثل هذه الأراجيف منه أو من غيره، فأنا ولله الحمد أسعى جاهداً أن أصدع بالحق ولا أخشى طرائق أهل التخذيل والإرجاف، والحمد لله لما اطَّلع الشيخ ربيع حفظه الله على الكلام بنفسه كما أخبرني به طلابه لم ينكره ولا طلب حذفه ولا وجَّه لي نصيحة بشأنه، فعاد كيد ابن عطايا إلى نحره، والله حسيبه.

وأما قول ابن عطايا: ((ولم يخرج كلامي عن فتاوى العلماء السابقة، ولم آت بجديد)).

وهذا كذب صريح، والعجيب أنَّ ابن عطايا يضع روابط أو يشير إلى مصادر في مقاله يزعم أنها تؤيد كلامه، فإذا رجع المتتبع لها لاحظ أنها على




خلاف كلامه!، فلا أدري هل هذا من كذبه وتلاعبه؟! أم من جنونه وخفة عقله؟! وكلها فيه شافاه الله وهداه.

مثال ذلك:

لما راسلني حول (تجريح المجروح) زعم أنَّ الشيخ عبدالله البخاري حفظه الله على قوله وأرشدني إلى مصدر كلامه في الشريط (١٣) من شرح [ضوابط الجرح والتعديل]، فلما رجعتُ إلى الشريط وسمعتُه وفرغتُ المقصود منه، قلتُ في نفسي: هل هذا مجنون؟ أم ماذا؟، كأنَّ الشيخ البخاري يردُّ على ابن عطايا، وانظر كلامه الذي نقلته في النقطة الأولى أعلاه.

مثال آخر:

قال ابن عطايا في مقاله الذي بين أيدينا: ((ثم تكلَّم الشيخ صالح بن محمد اللحيدان وأيَّد المشير خليفة حفتر، وكان كلامه خلاف كلام الشيخ عبيد، بل على عكسه تماماً. وكلامه موجود بالصوت والتفريغ.

وهذا رابطه:

(https://www.facebook.com/antiheresy1...61545240602511)).

فرجعتُ إلى الرابط فوجدتُ أمرين:

الأول: الشيخ صالح اللحيدان حفظه الله لما استأذنه السائل بنشر هذه الكلمة، قال: "لا مانع من نشرها لكن لا تحذفوا شيئاً منها"، والتفريغ محذوف




منه أوله: "أنصحكم أن لا تدخلوا في الفتن"، لما قال له السائل: بماذا تنصحنا؟، وكرر الشيخ كلمة "هذه فتن" أكثر من مرة وتم حذفها.

وقد قال مفرغه نفسه: ((هذا تفريغ لجزء من فتوى للشيخ صالح اللحيدان حفظه الله يوافق فيها تقريباً رأي الشيخ أسامة العتيبي حفظه الله))!!.

الثاني: الشيخ صالح اللحيدان تارة يجيبه بأنها فتنة وتارة يجيبه بلزوم من كان الأمر بيده إذا استقرَّ له الأمر، والسائل زعم أنَّ الأمر بيد حفتر وأنَّ عامة الليبيين والجيش انضموا إليه!، واختلاف كلام الشيخ بسبب اختلاف كلام السائل في نقل الواقع، والذي يسمع الاتصال يعرف أنَّ الشيخ احتار مع السائل، ولهذا لما سمع في آخر الاتصال أنه سجله ويريد نشره أعاد كلمة هذه الفتن.

فهل ابن عطايا يدري بهذه الصوتية والتفريغ؟

فإن كان يدري فهذا منه كذب وتلاعب.

وإن كان لا يدري به فهذا جنون وخفة عقل.

مثال ثالث:

قال ابن عطايا: ((وكلام شيخنا الشيخ محمد بن ربيع المدخلي وكلام الشيخ عبيد الجابري موجود هنا:

http://bayenahsalaf.com/vb/showthread.php?t=20708)).





لما رجعتُ إلى هذا الرابط وجدتُ مقالاً بعنوان [الجامع لما ورد من كلام العلماء في الأحداث الليبية]، جاء فيه فتاوى لأهل العلم -سوى محمد الإمام وهو وصف الحال بالفتنة- في كون هذه الأحداث فتنة لا يدخل السلفيون فيها عدا كلام الشيخ محمد بن ربيع.

فهل ابن عطايا يدري أم لا يدري؟!

- أولها فتوى الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: ((اجتنبوا الفتن، اجتنبوها، واسعوا للإصلاح إن أمكن، تجنبوا الفتن، لا تدخلوا في الفتن)).

- ومفاد الاتصال بالشيخ صالح اللحيدان حفظه الله: ((نصح باجتناب الفتن، وجعل يكررها، وقال لي: هذا ما أنصحكم به)).

- وفتوى الشيخ عبيد الجابري حفظه الله: ((هذه فتنة ولا تخوضوا فيها حتى بالكلام فيما بينكم لا من قريب ولا من بعيد، أما بالنسبة لقضية الخوارج: فالحاكم عنده جيش وهو يتولى هذه القضية، أما أنتم فابتعدوا ابتعدوا عنها كل البعد)).

- والشيخ عبد الرحمن محي الدين حفظه الله: ((لا تخوضوا في الفتنة)) وأمر بلزوم البيت.

- والشيخ حسن عبد الوهاب حفظه الله: ((على السلفيين أن يعتزلوا ما يحدث في طرابلس خاصة وبقية المدن الليبية، وأن يدافعوا فقط عن أنفسهم إن تعرضوا للهجوم، ولا يدخلوا في هذه الفتن)).

- وكان مفاد جواب الشيخ عبد الله البخاري حفظه الله: ((الابتعاد عن الفتنة وعدم الخوض فيها، والفزع إلى الله عز وجل بالدعاء أن يكشف البلاء عن المسلمين وأن يحقن دماءهم، وأن يعلموا أنه ما نزل بلاء إلا بذنب وما رفع إلا بتوبة، وأن ينشغلوا بطاعة ربهم فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "عبادة في الهرج كهجرة إليَّ"، وأن يلحوا على ربهم بأن يدفع عن بلادهم كيد الكائدين من أهل البدع والأهواء والضلالات)).

- والشيخ محمد بازمول وفقه الله: ((الذي عندي أنَّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وعليه فحيث أن لا تصور عندي لواقع الحال، فأوصيكم بالرجوع إلى طلاب العلم السلفيين ببلادكم وأخذ التوجيه منهم، وعليكم البعد عن الفتنة وعدم المشاركة فيها حتى تتضح لكم الرؤية بتوجيه طلاب العلم عندكم)).

- والشيخ جمال فريحان وفقه الله: ((الذي يحدث عندكم في بلدكم ليبيا إنما هو فتنة فاجتنبوها، فقد كان السلف يبتعدون عن مثل هذه، ولا تنحازوا مع أحد، فالحاكم والحكومة الرسمية التي تمسك بزمام الأمور أمام العالم هي المسؤولة وهي أدرى بالسياسة)).

فلا أدري هل وصف (العلماء) عند ابن عطايا ينطبق على (الشيخ محمد بن ربيع المدخلي) فقط؟!





هؤلاء المشايخ كلهم وصفوا أحداث ليبيا بـ (الفتن) ونصحوا بـ (عدم الدخول فيها)، والشيخ محمد بن ربيع أنكر وصفها بالفتن ودعا إلى مناصرة حفتر والقتال معه، وابن عطايا معه في هذا تماماً، ويقول: ((ولم يخرج كلامي عن فتاوى العلماء السابقة، ولم آت بجديد))؟!

إذاً ابن عطايا يعتقد أنَّ (الشيخ محمد بن ربيع) يمثل العلماء!

الحمد لله على نعمة العقل.

وقول ابن عطايا: ((فليس عندي مسابقة للعلماء والحمد لله، وهذا يدل على أن رائد آل طاهر كذاب)).

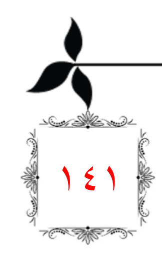
ظهرت مسابقتك للعلماء لكل ذي عينين.

وظهر كذبك وتلاعبك بلا أدنى ريب.

مسألة (تارك عمل الجوارح):

وأما جوابه عن اضطرابه في مسألة (تارك عمل الجوارح) فلم يأت بشيء يستحق الرد عليه وبيانه، ولم يخرج منها، لكن حسبي أن أقف معه وقفات موجزة في رده الجديد:





١- قال ابن عطايا: ((فمن الحدادية: من استغل قضية تارك عمل الجوارح ليتهم من لم يكفر تارك عمل الجوارح -ممن يوافق أهل السنة في عقيدتهم في الإيمان- بالإرجاء)).

أقول:

ابن عطايا هو الذي قال من قبل ولم يرجع عنه: ((فهذا كلام صريح من سفيان بن عيينة بأنَّ الذي يقول بعدم كفر تارك عمل الجوارح مطلقاً هم المرجئة؛ وهو الصواب)).

وقال أيضاً: ((لذلك فمن يقول: بأنَّ تارك عمل الجوارح بالكلية مع القدرة والتمكن بأنه مسلم فاسق؛ فقوله قول المرجئة، ويرد عليه هذا الباطل، ولا يجوز الدفاع عن هذا القول ولا التبرير له)).

فهذا ابن عطايا يحكم على ابن عطايا نفسه بأنه من الحدادية؟!

وهذه ليست المرة الأولى يتناقض فيها ابن عطايا ويتهم نفسه بالحدادية:

فقد قال من قبل: ((قام إجماع أهل السنة على كفر تارك عمل الجوارح، ومن قال: إنَّ هناك خلافاً في كفره فيشنَّع على قوله لأنه يفتح الباب أمام المرجئة ليستمروا على باطلهم)).





ثم بعدها قال: ((ولا نجعل هذه القضية سبباً للطعن في العلماء الذين يعتقدون وجودَ الخلاف أو يرجِّحون بالدليل عدمَ كفر تارك عمل الجوارح الذي عنده أصل الإيمان؛ فهذا مسلك الحدادية البعداء البغضاء)).

هكذا يفعل الجنون وخفة العقل بصاحبه.

٢- قال ابن عطايا: ((ومن الحدادية: من استغل قضية تارك عمل الجوارح ليتَّهم من يكفر تارك عمل الجوارح بأنه من الخوارج أو من الحدادية، أو يلمِّح بذلك كما عليه مثل رائد آل طاهر وبعض الشباب المتنطعين ممن كان رائد على صلة بهم)).

وهذا تبديع صريح لـ (رائد والشباب الذين كان على صلة بهم على حد وصفه!)، ووصفهم بالحدادية!، ولا غرابة من ابن عطايا الذي لا يتورَّع أبداً في وصف من خالفه من السلفيين بأنه حدادي بغيض، والله حسيبه.

لكن لا أدري كيف يحكم حدادية (رائد ومن معه) على غيرهم (الذين لا يُكفِّر تارك عمل الجوارح) أنهم من الحدادية؟!

أحداديةٌ يصفون مخالفيهم بالحدادية؟!

الحمد لله على نعمة العقل، ونعوذ بالله من الجنون وخفة العقل.

وماذا يقول ابن عطايا في الشيخ ربيع حفظه الله الذي كتب عدة مقالات مجموعة في كتاب [المقالات الأثرية في الرد على تشغيبات الحدادية] ومقال [أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج والحدادية القطبية] وغيرها، ووصف من يدَّعي الإجماع على كفر تارك عمل الجوارح ويتهم من لا يكفِّر تارك عمل الجوارح بالإرجاء ولا يرفع بأحاديث الشفاعة رأساً وصفهم بغلاة الحدادية وبالخوارج والقطبية؟

فهل يقول ابن عطايا: الشيخ ربيع من الحدادية أيضاً؟!

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقال [مضامين "المقالات الأثرية في الرد على شبهات وتشغيبات الحدادية"، ومعها ملحق مهم]: ((وهذا الكلام ضد منهج الحدادية الذين يرمون بالإرجاء من لا يكفِّر تارك العمل)).

فإن اعترض علينا باجتهاد بعض العلماء المعاصرين ممن يعدُّ عدم تكفير تارك العمل من الإرجاء، فجوابنا عنه ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [المجموع ٦/ ٧١]: ((إذا رأيتَ المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتُفِرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول)).

٣- قال ابن عطايا: ((والخلاصة: أنَّ عقيدتي في تكفير تارك عمل الجوارح، واعتقاد الإجماع على تكفيره راسخة لا تزحزحها شقشقة رائد ولا





ألاعيبه، ولستُ مقلداً للشيخ الفوزان ولا للشيخ ربيع ولا لغيرهما، بل أتبع الدليل وأنصره)).

هل تعلم يا ابن عطايا أنَّ ادَّعاء الإجماع في هذه المسألة يلزم منه تضليل المخالف فيها؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [منهاج السنة ٨/ ٢٥٠]: ((فإنَّ السلف كان يشتدُّ إنكارهم على مَنْ يخالف الإجماع، ويعدُّونه من أهل الزيغ والضلال)).

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على الغامدي [المقالات الأثرية ص١٨٢]: ((ونسأل مَنْ يرمي مَنْ لا يكفر تارك جنس العمل أو تارك العمل بالإرجاء ويدَّعون الإجماع على كفر تارك جنس العمل: فهل ابن رجب -ومن هو أعلم منه ممن سلف ذكرهم- يجهلون هذا الإجماع؟! أو هم يعلمونه ويذهبون إلى مخالفته؟، ثم هل تجتمع الأمة على مخالفة النصوص الصريحة من الكتاب والسنة، ومنها ما ذكرته في هذا البحث؟!)).

وقال في [مضامين المقالات الأثرية]: ((وأكذبُ من يدَّعي الإجماع هم الحدادية)).

وقد نقض شيخنا العلامة ربيع المدخلي حفظه الله في ردوده على غلاة الحدادية هذا الإجماع المدَّعى بالنصوص المتواترة من أحاديث الشفاعة وفضل التوحيد وحديث البطاقة وغيرها، وكذلك بالنقول المستفيضة عن أئمة الإسلام





وعلماء السنة قديماً وحديثاً ممن لا يُكفِّر تارك عمل الجوارح ويستسلم لمضمون أحاديث الشفاعة وغيرها، وابن عطايا يعلم ذلك كلَّه، ولكنه يجادل بالباطل ويكذب.

فهل يُقال للسلفي الذي قرأ مقالات الشيخ ربيع حفظه الله ورأى فيها تلك الأدلة الواضحة والآثار السلفية والنقول العلمية عن أئمة الدعوة وعلماء السنة، وما فيها من نقض لشبهات واستدلالات غلاة الحدادية، هل يقال في هذا السلفي: مقلِّد أم متبع؟!

٤- قال ابن عطايا في رده عليَّ: ((ثم انظروا إلى جهله ماذا يقول: «تارة يثبت الإجماع ويصرح به وتارة ينقله عن غيره ويسكت»؟ فأين التعارض والاضطراب هنا؟!! إنَّ أهل العقول السليمة في راحة!)).

أقول:

لو كان عندك مسكة من عقل لعرفتَ هذا.

ودونك البيان لعلك تفهم هذه المرة:

قلتَ من قبل عندما كنتَ في أحضان غلاة الحدادية: ((قام إجماع أهل السنة على كفر تارك عمل الجوارح، ومن قال: إنَّ هناك خلافاً في كفره فيشنَّع على قوله لأنه يفتح الباب أمام المرجئة ليستمروا على باطلهم)).

ثم قلتَ في مراسلة بيني وبينك: ((وأعلم يقيناً أنَّ من علماء السنة الأكابر من يعتقد إجماع السلف على كفر تارك عمل الجوارح وعلى اتهام من لا يقول





بذلك بموافقة المرجئة؛ ولا نجعل هذه القضية سبباً للطعن في أولئك العلماء كالشيخ صالح الفوزان، ولا نجعل هذه القضية سبباً للطعن في العلماء الذين يعتقدون وجودَ الخلاف)).

فالأول أنت تصرِّح بالإجماع.

والثاني أنت تنقل الإجماع عن غيرك ولا تصرِّح به.

وهنا إذا أنكرنا عليك هذا الإجماع قلتَ: أنا مجرد ناقل، وناقل الكفر ليس بكافر!.

فهذا إذا لم يكن اضطراباً فهو تلاعب إذاً.

كلمة (فتَّان) هل هي جرح مفسَّر؟

قال ابن عطايا: ((شغَّب رائد كعادته في هذه القضية، ومع كونه يزعم عدم التقدم بيني يدي العلماء، إذا به من أكثر الناس تقدماً ومخالفة للعلماء)).

لا أدري أين هو تشغيبي؟

فليذكر لي نصَّ كلامي كما أذكر له نصَّ كلامه إن كان صادقاً في دعواه!

إنما ذكرتُ أنَّ (فتَّان) و(مفتون) جرحان مفسَّران في تغريدة، فلما اعترض عليَّ ابن عطايا نقلتُ في تغريداتي قول الشيخ محمد بن هادي حفظه الله، وكذلك قول الشيخ عبد الرحمن محي الدين حفظه الله، وكلا القولين ذكرهما ابن عطايا في مقاله الخاص في هذه المسألة الذي عنونه بـ [كلمة "فتان" ليست جرحاً مفسراً

في اللغة ولا الشرع ولا العرف ولا الاصطلاح]، الذي سبقني بكتابته في [١٧/ ١٢/ ١٤٣٦ هـ].

فمن المشغِّب؟

ومن الذي يعارض كلام العلماء؟!

وهل الذي يتبع كلام عالمين من مشايخ السلفية يعدُّ متقدماً بين يدي العلماء؟!

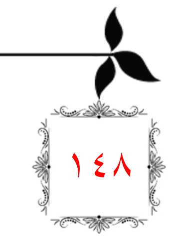
حقاً ابن عطايا لا يدري ما يخرج من رأسه بسبب داء الجنون، شافاه الله وعافاه.

وقال ابن عطايا: ((كلمة «فتان» كتبتُ فيها مقالاً خاصاً، وبينتُ أن كلمة "فتان" قد لا يراد بها الجرح أصلاً، وقد يراد بها الجرح، والسياق يحدد ذلك، فإذا وصف شخص من باب الذم بأنه «فتان» فهذا جرح بلا شك، ولكنه جرح مجمل، حيث إن الجارح لم يبين سبب وصفه للشخص بأنه «فتان»)).

أما مقالك فيصح عليه المثل العامي "يخوط بصف الاستكان"!، فكلامك في وادٍ والمسألة في وادٍ آخر.

الكلام في وصف "فتَّان" إذا أطلقه العالم في شخص من جهة دينه أو عدالته، لأنَّ هذا هو محل الجرح هنا، وهذا لا يطلق إلا على وجه الذم، وأما معناه اللغوي واستعمالاته في القرآن والسنة فهذا خارج الموضوع أصلاً.





وقال ابن عطايا: ((وذكرتُ أنَّ الشيخ محمد بن هادي المدخلي والشيخ عبدالرحمن محيي الدين يقولان بأنه مفسر، وذكرتُ بأن من هو أعلم منهما وهو الشيخ ربيع بن هادي المدخلي يقول إنه جرح مجمل، وهذا الذي كنتُ صرحتُ به من قبل، وصرح به الشيخ أحمد بازمول وفقه الله)).

أما قول الشيخين الشيخ محمد والشيخ عبد الرحمن فثابتٌ عنهما وأنت تعترف بهذا.

وأما قول الشيخ ربيع فلم يرد بسند صحيح، لأنك كذَّاب عند أهل الشأن، والكذَّاب خبره مردود، فإن قلتَ: عندي صوتية مسجلة، فهات هذه الصوتية لنعرف حقيقة السؤال والجواب.

وأنا لا أستبعد أن يقول الشيخ ربيع حفظه الله: "فتان" جرح مجمل؛ ويقصد أنه قد يرد لفظ "فتَّان" في سياق لا يراد به الجرح أو يراد به معناه اللغوي أو في خصومة دنيوية، ويكون كلام الشيخ بحسب السؤال أو سياق كلامه.

فليخرج لنا الصوتية ابن عطايا أو يقوم بتفريغها لأنه زعم أنه سمعها بنفسه، وما دون ذلك خرط القتاد.

وقال ابن عطايا: ((ولكن رائد يأبى إلا المشاغبة، وتصوير الشيخ ربيع المدخلي بأنه مخطئ، وأنَّ الصحيح كلام الشيخ محمد بن هادي، وهذا من تلاعب رائد هداه الله وقدحه المبطن في العلماء)).

يا لعوب إلعب غيرها!

فهل يُقال لمن تبع قول عالمين ولا يعرف حقيقة قول العالم الثالث متلاعب ويقدح بالعلماء؟!

طيباً لو قلبتُ الأمر عليك وقلتُ:

ولكن (ابن عطايا) يأبى إلا المشاغبة، وتصوير الشيخين (محمد بن هادي وعبد الرحمن محي الدين) بأنهما مخطئان، وأنَّ الصحيح كلام الشيخ (ربيع بن هادي) على حدِّ زعمه ونقله!، وهذا من تلاعب (ابن عطايا) هداه الله وقدحه المبطن في العلماء.

فماذا يكون جوابك؟!

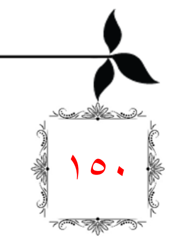
كلمة "مبطل" هل هو جرح مفسر؟

قال ابن عطايا: ((ثم من تعالم رائد وجهالاته ما زعمه أنَّ كلمة «مبطل» جرح مفسر، وهذا مما لم يسبق رائد إليه فيما أعلم، وقد سألتُ شيخنا الشيخ ربيع عن كلمة «مبطل» فقال: «جرح مجمل»، ثم يزعم أنه لا يتقدم بين يدي العلماء؟! فمن سلفك يا رائد آل طاهر بأن كلمة «مبطل» جرح مفسر؟!)).

أقول:

١- حاول ابن عطايا قبل مدة ولا زال في ردوده على السلفيين أن يشكِّك بعدة قواعد؛ من ذلك: قاعدة (وجوب تقديم الجرح المفسَّر على التعديل المجمل) وقاعدة (وجوب قبول خبر الثقة) وقاعدة (كلام علماء الجرح والتعديل





من باب الأخبار الملزمة لا من باب الاجتهادات غير الملزمة)، وهو في هذا ماض على طريقة الحلبي في التشكيك بهذه القواعد السلفية.

وكما أنَّ الحلبي كان يقرر قديماً هذه القواعد تقريراً صحيحاً في شرحه للباعث الحثيث، ثم لما تكلَّم فيه العلماء عاد إلى هذه القواعد نقضاً وتشكيكاً، فكذلك ابن عطايا اليوم، لما تكلَّم فيه الشيخ عبيد الجابري حفظه الله زعم أنَّ أحكام الشيخ عبيد مبنية على أخبار الكذابين، وأنَّ تزكية بعض العلماء له مقدمة على جرح الشيخ عبيد المفسَّر، وأنَّ جرح الشيخ عبيد غير ملزم، وأنَّ جرحه لا يقبل لأنه تفرد بالجرح دون غيره من العلماء، ثم انتقل ابن عطايا إلى تأصيل الأصول المخالفة لتلك القواعد السلفية.

ولما رآني ابن عطايا قد كتبتُ تغريدة في رد تبديع أبي عبد الحق لأعيان من السلفيين مفادها: [أنَّ المجروح لا يعتمد جرحه للعدل]؛ لأنَّ فاقد الشيء لا يعطيه ومن كان بيته من زجاج فلا يرم الناس بحجارة، انتهض ابن عطايا وكأني رددتُ عليه (يكاد المريب يقول خذوني!)، فراسلني عبر الواتس آب بالسب والتحقير والأوصاف السيئة والاتهامات الباطلة مقرراً أنَّ قاعدة [المجروح لا يعتمد جرحه] قاعدة محدثة وتأصيل باطل، وأنَّ الكثير من الأئمة والعلماء جُرحوا ومع هذا يُقبل تجريحهم لغيرهم، ومراد ابن عطايا من هذا كلِّه: أن يعتمد السلفيون جرحه الذي يطلقه في السلفيين بين الحين والآخر تبديعاً وتحذيراً؛





وخاصة وصف "حدادي بغيض" الذي أصبح عنده كالزر يضغط عليه في وجه من يرد عليه ويخالفه من السلفيين.

ولعله لم يجد ضالته في تمرير هذه الأصول الباطلة فبدأ يشكك في الكثير من (ألفاظ الجرح): هل هي مجملة أم مفسَّرة؟! ويقرر أنها مجملة، وأحياناً يقرر أنها ليست جرحاً أصلاً!، ويزعم أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله يوافقه على مثل هذا، والله أعلم بما ينشره عن الشيخ ربيع وينسبه إليه، وهو لا ينشره بالصوت مع أنه يدعي عنده صوتية مسجَّلة ولا يفرِّغ هذه الصوتية وينشرها على أدنى حال!، ونحن يكفينا الآن ما قاله الشيخ عبد الواحد المدخلي وفقه الله في تغريدة منشورة له: ((سمعتُ الشيخ ربيعاً المدخلي حفظه الله يقول لأسامة بن عطايا: "لا تنشر عني شيئاً؛ الناس يحسبون أني واقف في صفك!"، وكان هذا مساء الاثنين ١٠/ ١٠/ ١٤٣٦ هـ))، وفي تغريدة جديدة أكَّد وفقه الله ذلك فقال: ((كنتُ مساء الأحد ١٥/ ٥/ ١٤٣٨هـ عند الشيخ ربيع فأكَّد ما قاله سابقاً لابن عطايا: "لا تنشر عني شيئاً؛ الناس يحسبون أني واقف في صفك" وقال: هذا كلام جيد)).

فابن عطايا ليس محل ثقة عند عموم السلفيين في نشره.

٢- ابن عطايا يزعم أنَّ جرح الشيخ عبيد حفظه الله له -وقبول السلفيين لهذا الجرح- هو على طريقة فالح الحربي الذي يريد إلزام السلفيين بالجرح المجمل!، ولهذا يتهم ابن عطايا كل من يقبل جرح الشيخ عبيد فيه بالحدادي!،





ومراد ابن عطايا من ذلك إيقاف باب الجرح وعدم قبوله ولو كان مفسَّراً إلا إذا قامت الأدلة عليه!.

وإذا أقام السلفيون الأدلة على جرحه من كلامه ومواقفه نازعهم في ذلك واتهمهم بالجهل والسفه والتقليد والحدادية!، ونازع العلماء في جرحه بدعوى أنَّ كلامهم مبني على الكذبة وأنه أعلم منهم بالواقع!، وأنَّ كلامهم من باب الاجتهاد الخطأ المخالف للدليل، وأنَّ خلافه مع الشيخ عبيد خلاف بين العلماء والمشايخ الكبار ولا يتدخل فيه السلفيون!، وأنَّ بعض العلماء الكبار وافقوه في مواقفه وآرائه وخالفوا الشيخ عبيداً؛ ويقصد بذلك بعض من جرحه الشيخ عبيد وحذَّر منه ممن رفع رتبتهم إلى (كبار العلماء)!.

والناظر إلى حال ابن عطايا يراه يتخطَّى خطى الحلبي حذو القذة بالقذة.

٣- يظهر أنَّ ابن عطايا لما عجز أن يجد لـ (رائد آل طاهر) شيئاً مما زعمه من تأصيلات محدثة ومخالفات للعلماء وتقدم بين أيديهم ذهب ينفخ في مثال ضربته من عدة أمثلة -في تغريدة لي- على توضيح (الجرح المفسَّر)، ألا وهو وصف "مبطل"، فزعم ابن عطايا أنَّ هذا تأصيل فاسد فقال: ((ومن تأصيلاته الفاسدة: أنه يجعل بعض عبارات الجرح المجمل جرحاً مفسراً مثل كلمة "مبطل"))، وقال أيضاً: ((من تعالم رائد وجهالاته: ما زعمه أنَّ كلمة «مبطل» جرح مفسَّر، وهذا مما لم يسبق رائد إليه فيما أعلم، وقد سألتُ شيخنا الشيخ ربيع

عن كلمة «مبطل» فقال: «جرح مجمل»، ثم يزعم أنه لا يتقدم بين يدي العلماء؟! فمن سلفك يا رائد آل طاهر بأنَّ كلمة «مبطل» جرح مفسر؟!)).

فإذا كانت غيرة ابن عطايا على الأصول السلفية وعلى احترام العلماء بهذه الصورة، فلماذا لا نسمع له همسة في الرد على تأصيلات أبي عبد الحق الكردي وطعوناته في العلماء الصريحة التي عرفها عوام السلفية؟!

أم أنَّ الطيور على أشكالها تقع؟!.

فإن زعم ابن عطايا أنَّ قضية أبي عبد الحق عند المشايخ ولا يتدخل فيها، فعجباً لهذا المجنون يسكت عن أبي عبد الحق ولا يسكت عن الشيخ عبيد حفظه الله ولا عن طلبة العلم السلفيين الذين يردون بالحجة والبرهان!.

وإذا كان بردوده هذه يريد أن يستميل قلب أبي عبد الحق إلى تخندق معروف؛ فنعم المتردية!.

٤- كلمة "مبطل" مأخوذة من (أبطل)، وهي أشد من كلمة (باطل)، فالباطل في ذاته، والمبطل في ذاته ومع غيره، كالصالح والمصلح والفاسد والمفسد، والمبطل ضده المحق، ومعنى المبطل أي صاحب باطل، ومعنى (الباطل): الفاسد والضائع والخاسر والعبث والعمل الذاهب هدراً والأمر بلا فائدة ولا خير، ومعنى (الباطل) لا يخفى على أحد.

فإذا عرفنا أنَّ معنى (مبطل) واضح لا يحتاج إلى بيان: فهل هو جرحٌ مفسَّر أم لا؟





إنَّ مما هو معلوم في علم الحديث أنَّ قول أهل الشأن (حديث باطل) أو (فلان يروي أو يحدِّث بالأباطيل) جرح مفسَّر يُرد به الحديث ويُجرح به الراوي، فما المانع أن تكون كلمة "فلان مبطل" جرحاً مفسَّراً إذا أطلقها العالم البصير في أحد المتصدِّرين في الدعوة؟! ومراده فلان صاحب باطل أو من أهل الباطل؛ أي أنه مخالف لمنهج السلف أو يؤصِّل الأصول الباطلة ونحو ذلك.

وقد قال صلى الله عليه وسلم: ((يحمل هذا العلمَ من كلِّ خلفٍ عدولُه: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)) رواه البيهقي وصححه الألباني.

قال العلامة الصنعاني في "تنقيح الأفكار": ((و"انتحال المبطلين" من قولهم انتحله أي ادَّعاه لنفسه وهو لغيره، والمبطل: من أبطل؛ إذا أتى بغير الحق، ومعنى الحديث: يبعدون عنه تغييرَ من يفسِّره بما يتجاوز فيه الحدَّ فيخرج به عن قوانين الشرع، ودعاءَ من يدَّعي فيه شيئاً يكون باطلا لا يوافقه الواقع، وكأنه يشير بالجملة الأولى: إلى من يغير تفسير الأحاديث النبوية تعمداً أو تلبيساً، وبالثانية: إلى من يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإنه بادِّعائه لحديثٍ لم يُحدَّث به ولا سمعه: ينتحل باطلاً)).

وقال العلامة مقبل الوادعي رحمه الله في "تحفة المجيب": ((وما رفع اللهُ شأنَ أهل العلم إلا لأنَّهم يقفون أمام الباطل، ويقولون للمصيب: أنت مصيب، ولصاحب الباطل: أنت مبطل)).





فهل إذا قال عالم سلفي لصاحب الباطل: أنت مبطل؛ يردُّ جرحه بدعوى أنه مجمل؟! هل هذا ما يريده ابن عطايا؟!

ثم هب أنَّ كلمة (مبطل) جرحٌ مجملٌ -كما ينقل ابن عطايا عن الشيخ ربيع والعهدة عليه- هل هذا يعني أنَّ رائداً يؤصِّل الأصول المحدثة ويتقدَّم بين يدي العلماء بما لم يسبق إليه كما يزعم هذا المعتوه؟!

عجباً لابن عطايا كيف يصوِّر الخطأ اليسير -إن ثبت- كبيراً، بينما يهوِّن من الأخطاء الكبيرة التي وقع هو فيها ومن يدافع عنهم ويجادل بالباطل!!.

ومن المعلوم أنَّ أسباب الجرح كثيرة، جمعها الحافظ ابن حجر رحمه الله في "نخبة الفكر" فقال: ((ثُمَّ الطَّعْنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي، أَوْ تُهْمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ، أَوْ فِسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بِدْعَتِهِ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ))، وتحت هذه الألفاظ ألفاظ أخرى تدخل فيها، وأهل العلم قد يختلفون بينهم في كون هذا الوصف جرحاً أم لا، ويختلفون فيما يجرح به الشخص، وهذه المسألة محل نظر واجتهاد بين العلماء، وإن كان أصل ثبوت الجرح مبنياً على الدليل.

سُئل الشيخ ربيع حفظه الله كما في [أسئلة وأجوبة مهمة في علوم الحديث] السؤال الآتي: هل يجوز جرح شخص ما بسببٍ مختلفٍ في كونه سببٌ جارح؟ أم لا يُجرَّح إلا بما هو متفق عليه فقط؟





فكان جوابه: ((أسباب الجرح معروفة: كالكذب أو التهمة بالكذب أو فحش الغلط ... إلى آخر أسباب الجرح، وهي عشرة أسباب ذكرها الحافظ ابن حجر في نزهة النظر.

كذلك المفسِّقات مثل الزنا وشرب الخمر وتعاطي الربا وأكل مال اليتيم، والكبائر التي تتجاوز السبعين كما يقول ابن عباس بل هي إلى السبعمائة أقرب، فهذه من الأسباب المتفق على أنها تجرح وتسقط العدالة ويحكم على من ارتكب كبيرة منها بالفسق فلا تقبل روايته ولا شهادته.

والأسباب المختلف فيها: قد يكون هذا الخلاف لا قيمة له، قد يعارض شخص في جارح ويقول: هذا غير جارح ويكون لا قيمة لكلامه، وقد يكون لكلامه وزن، والجارح ينظر ويجتهد في هذا هل هو جارح أو لا؟ ويظهر له من خلال الدراسة: أنَّ هذا جارح فيجرح به، وهناك أمور ينبغي أن لا نسمِّيها مختلفاً فيها بل نقول: متفقٌ على أنها ليست مما يجرح؛ كقول الجارح في الراوي: رأيته يركب على برذون!، أو قوله: سمعت كذا من بيته ... الخ، فهذا لا يقال: إنه جرح مختلف فيه بل متفق على عدم اعتباره وقد شذَّ من يراه جارحاً.

الشاهد: أنه لا يُجرح الشخص إلا بجارح معتبرٍ عند الأئمة، والأمور التي قد يختلف فيها بعض الناس يرجح هذا العالم ما يراه راجحاً)).





وخذ مثلاً يا ابن عطايا هذا الاختلاف:

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في "التنكيل": ((اعلم أنَّ الجرح على درجات؛ الأولى المجمل: وهو ما لم يُبيَّن فيه السبب، كقول الجارح "ليس بعدل"، "فاسق")).

بينما قال الشيخ ابن باز رحمه الله في [التعليقات البازية على نزهة النظر]: ((أما الجرح المفسر؛ فيقول: كذاب، فاسق، يُبيِّن أسباب الجرح، وأن يكون من إمام ثقة عارفٍ بأسبابه، يُقدَّم على التعديل)).

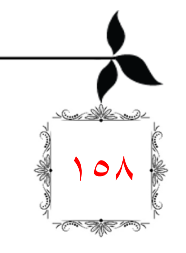
فكلمة (فاسق) يعدُّها الشيخ المعلمي جرحاً مجملاً، بينما يعدُّها الشيخ ابن باز جرحاً مفسَّراً.

ولماذا نذهب بعيداً:

فهذا ابن عطايا ينقل الخلاف في وصف [فتَّان] فيقول: ((وذكرتُ أنَّ الشيخ محمد بن هادي المدخلي والشيخ عبدالرحمن محيي الدين يقولان بأنه مفسَّر، وذكرتُ بأنَّ من هو أعلم منهما وهو الشيخ ربيع بن هادي المدخلي يقول إنه جرح مجمل)).

فهل يُشنَّع في مثل هذا الاختلاف؟

أم يُقال كما قال الشيخ ربيع: ((والأمور التي قد يختلف فيها بعض الناس، يرجح هذا العالم ما يراه راجحاً))؟!

وأما مقال ابن عطايا: [الرد على رائد آل طاهر في تعريضه ببعض العلماء الفضلاء]

فهو ذكر فيه: أنَّ مقاله هذا ردٌ على كلمة مسجلة لي بعنوان [التعريض بحملة العلم الثقات دليل الخذلان وعدم الثبات]، فلا أدري كيف يفكر هذا المخبول؟!

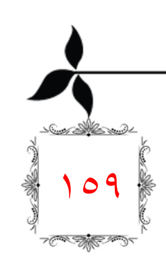
فأنا أتكلَّم في محاضرتي عن الذين يُعرِّضون بحملة العلم في كلامهم -لمزاً في المجالس العامة، وهمزاً في المجالس الخاصة- فكيف يفهم منه ابن عطايا من كلمتي هذه التعريض بالعلماء؟!

ثم إنَّ هذه الكلمة هي نصيحة عامة وصفها ابن عطايا بـ ((وهو عنوان طيب، وكلام عامته طيب، وموافق لمنهج السلف))، وإنما يريد ابن عطايا إفسادها بالظنون التي لا تصدر إلا من مريب مثله!.

وقد سألني ابن عطايا في وقت نشر هذه الصوتية قائلاً: ((إن كنتَ تقصد معاذاً الشمري أو عبد الحميد العربي ونحوهما من المعروفين بالفتنة وممن ظهر باطلهم: فكلامك حق أؤيدك عليه.

أما إن قصدتَ أو تظن أنَّ كلامك يشمل الشيخ أحمد بازمول أو الشيخ عادل منصور أو أسامة العتيبي: فهذا -وإن كنت أستبعد أن يصدر من سلفي- إن كان مقصودك فلي معك شأن آخر)).





فأجبته بقولي: ((أقولها لك بكل صراحة كما ناصحتك من قبل بكل صراحة وبينتُ لك مخالفتي لك في مواقفك بعد فتنة ليبيا وحتى الساعة:

أنا أقصدُ بكلامي كلَّ من يغمز حملة العلم الثقات وبالأخص العلماء الراسخين، ويسعى في إسقاطهم، ويحاول التشويش على أصول السلفيين ومصطلحاتهم، ويحاول إخراج العلماء المعروفين في رسوخهم من العلماء الكبار، أو يسعى لإدخال من هو دونهم في العلم والمقام والرسوخ والفهم بمفاوز في تسمية العلماء الكبار أو العلماء الراسخين.

فإن كنتَ من هؤلاء: فاعلم أنَّ كلامي يشملك كما يشمل غيرك، وليكن موقفك مني بعدها بما تشاء.

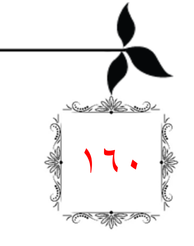
وإن كنتَ غير ذلك: فدع عنك مثل هذه الأساليب والشكوك والظنون.

وأنا قد توقفتُ من نصحك ونقاشك في مواقفك الأخيرة كما تعلم، وأنت زدت في نظراتك الجديدة ومراجعاتك الأخيرة، والله المستعان)).

فأجابني بقوله: ((الحمد لله أنك لم تقصد أولئك المشايخ بأعيانهم، وإنما قصدتَ أوصافاً قبيحة لا تتحقق فيهم، وإلا لو كنتَ تقصدهم وتدَّعي فيهم تلك الصفات القبيحة لكنتَ حدادياً مجرماً آثماً مخالفاً لكبار العلماء)).

وقال أيضاً: ((وقولك عني: أنك دونهم، وتنزع عني صفة العالم أو الراسخ في العلم؛ مردود عليك، لكونك لستَ أهلاً لذلك، ولأنه مخالف للدليل والواقع، ولأنه تقدم بين يدي العلماء، ولأنه قفو ما ليس لك به علم)).





ولم أجبه وقتها، وأقول له الآن:

وقولك في الشيخ عبيد الجابري حفظه الله وأنَّ فتنته أشد من فتنة فالح الحربي؛ ألا تصدر من حدادي مجرم أثيم؟!

وقولك في الشيخ عبد الله البخاري حفظه الله وأنه فرَّق السلفيين؛ ألا تصدر من حدادي مجرم أثيم؟!

أم أنَّ أعراض من تلصق نفسك بهم مصونة وأعراض هؤلاء المشايخ غير مصونة؟!

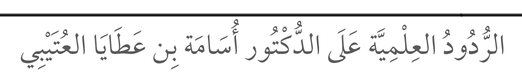
أم أنَّ هؤلاء المشايخ الذين تطعن فيهم ليسوا من الراسخين في العلم مثلك ومثل من تلصق نفسك بهم؟!

والله الموفِّق.

١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٨ هـ

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر






الفهرس